قريبا.. مؤسسة الرئيس جلال طالباني تباشر مهامها

دامەزراوەی سەرۆك جەلال تالەبانی
PRESIDENT JALAL TALABANI FOUNDATION
مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/09/27

No. : 7706

%14

النسبة السكانية لاقليم كردستان

وزارة التخطيط

المحافظة	عدد السكان	الاهمية النسبية للمحافظة من اجمالي عدد سكان العراق
دهوك	١,٤٣٢,٣٦٩	% ٣,٤
اربيل	٢,٠٥٥,٤٤٨	% ٤,٩
السليمانية	٢,٣٩٦,٢٠٦	% ٥,٧
المجموع	٥,٨٨٤,٠٢٣	% ١٤

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الشعب الكردي مع التعايش السلمي وضمان حقوقه الدستورية
- قريبا.. مؤسسة الرئيس جلال طالباني تباشر مهامها
- مخطئ من يظن أن المفاخر تأتي بمحاربة مفاخر وتاريخ الآخرين
- تعديل منهاج الاتحاد الوطني يولي اهتماما كبيرا بدور النساء في الحزب
- مجلس المحافظة يعرض مشاكل السليمانية أمام نوابها في البرلمان العراقي
- وزارة التخطيط : إقليم كوردستان يشكل 14% من مجموع سكان العراق
- تركيا تمدّ 4 طرق عسكرية الى مناطق في اقليم كوردستان
- الكاظمي:العراق حريص على تطويرِ النظامِ التعليمي وتعزيزه
- المشهد السياسي العراقي في تقرير فريق الرصد والمتابعة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عبدالستار رمضان: رؤية قانونية في تجريم خطاب الكراهية
- مقتدى الصدر ومرجعية السيستاني.. واقع العلاقة وآفاقها
- محمد عبد الجبار الشبوط: الوعـــــــي القيـــــــمي
- عماد عبد اللطيف سالم: عن العمل والتفكير الاقتصادي في العراق

المرصد السوري و الملف الكردي

- التقدمي الكردي: لجوء النظام للخيار العسكري عقد الحل
- واشنطن في شمال شرق سوريا بين «الصوابية السياسية» وضبابية «بناء الأمة»

المـــرصد الايراني

- اضطرابات الداخل ستدفع إيران لموقف أكثر تشددا في الخارج
- شرارة "أميني"..هل تتحول احتجاجات "الحجاب" إلى ثورة ؟
- افتتاحية..أحداث الشغب في ايران.. الأيادي المحركة والأهداف

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- خافير سولانا: الديمقراطية الأميركية كضرورة عالمية
- العالم وسط بحر هائج.. لنعمل ككيان واحد، في تحالف عالمي
- فاطمة الأحبابي: مقاومة خطابات الكراهية
- الاخيرة..افتتاحية PUKmedia: الفساد والكسل ...

العدد: 7706... 27-09-2022

الشعب الكردي مع التعايش السلمي وضمان حقوقه الدستورية

أكد رئيس المجلس السياسي الأعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني كوسرت رسول علي يوم الاحد ٢٠٢٢/٩/٢٥، أن الشعب الكوردي مع التعايش السلمي وضمان حقوقه الدستورية والديمقراطية.

وقال في بيان إن "اليوم تمر الذكرى السنوية لاستفتاء كوردستان، الاستفتاء الذي شارك فيه سائر شعب كوردستان دون تمييز، وصوتوا خلال عملية ديمقراطية على استقلال كوردستان".

وأكد أن "الاستفتاء ليس حكرا على أحد أو جهة، أجراه شعب كوردستان لأجل مستقبل شعبنا"، معتبرا بالقول: إن "تكليفي بالإشراف على الاستفتاء في كركوك والمناطق الكوردستانية المستقطعة كواجب وطني وقومي، أحد أسعد أيامي في التاريخ وهو منتهى الفخر بالنسبة لي، فلقد صوت أهل كركوك والمناطق الكوردستانية في حدث تاريخي ونادر وأثبتوا كوردستانية تلك المناطق".

وتابع رئيس المجلس السياسي الأعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني كوسرت رسول علي أنه "اتوجه بتهانيي في هذا اليوم المبارك لسائر شعب كوردستان، ونؤكد كما كنا أن شعبنا مع التعايش السلمي ونود التمتع بحقوقنا الدستورية والديمقراطية وتنفيذها".

دامەزراوەی سەرۆك جەلال تالەبانی
PRESIDENT JALAL TALABANI FOUNDATION
مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

دامەزراوەی سەرۆك جەلال تالەبانی
PRESIDENT JALAL TALABANI FOUNDATION
مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

قريبا.. مؤسسة الرئيس جلال طالباني تباشر مهامها

PUKmedia

من المقرر أن يعلن قريبا عن إنشاء مؤسسة الرئيس جلال طالباني، وتكون باكورة نشاطاتها في مراسيم الذكرى الخامسة لرحيل الرئيس جلال طالباني التي من المقرر أن تقام في أربيل.

وقد اكتملت جميع الاجراءات القانونية لإنشاء المؤسسة ومنحت الاجارة الرسمية من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، ومديرها هو السفير الدكتور محمد صابر.

السفير الدكتور محمد صابر مدير مؤسسة الرئيس جلال طالباني تحدث لـ PUKMEDIA، قائلا: جميع الاجراءات المتعلقة بافتتاح المؤسسة قد اكتملت، ومن المقرر أن يتم يوم ٢٠٢٢/٩/٢٨، ي مؤتمر صحفي، الاعلان عن تأسيس (مؤسسة الرئيس جلال طالباني).

وأضاف: «ستكون مراسيم الذكرى الخامسة لرحيل الرئيس جلال طالباني أول نشاطات المؤسسة وستجرى المراسيم يوم ١٠/٣.

وفي ذكرى رحيل فقيد الأمة والوطن الرئيس طالباني، ستتم دعوة عدد من الرؤساء والقادة والسفراء والدبلوماسيين الأجانب والعراقيين والكوردستانيين والشخصيات والوزراء والأصدقاء العتيدين للرئيس جلال طالباني وآخرين.

وقال الدكتور محمد صابر: «منذ ٤-٥ أشهر يتم العمل على إنشاء المؤسسة والآن قد إكتملت جميع الإجراءات وتم إعداد المنهاج الداخلي».

وبحسب المنهاج الداخلي للمؤسسة، والذي حصل PUKMEDIA على نسخة منه، فإن المؤسسة «هي مؤسسة غير حكومية مستقلة غير ربحية، كما هي مؤسسة ثقافية انسانية وطنية».

المنهاج الداخلي لمؤسسة الرئيس جلال طالباني يتألف من ٢٠ مادة، وشعارها هي صورة للرئيس طالباني مكتوب تحتها عبارة (مؤسسة الرئيس جلال طالباني) باللغات الثلاث الكوردية والعربية والانلكيزية، واختصارها (PJTF).

المقر الرئيس للمؤسسة في مدينة السليمانية، ويمكن أن تفتح مراكز لها في جميع المدن العراقية وخارج البلد أيضا، ومجال عملها هو (الثقافة، التنمية والتطور).

أهداف المؤسسة هي حماية وجمع أرشيف الرئيس جلال طالباني، كأرشيف قومي ووطني، تنمية المجال الثقافي والبحوث الأكاديمية حول فكر وحياة وسياسة الرئيس طالباني، وكذلك ازدهار حقوق الانسان والحريات العامة والمساواة الجنسية في المجتمعين الكوردستاني والعراقي، فضلا عن تطور القيم الانسانية على مستوى المساواة وثقافة التعايش.

تهدف المؤسسة الى تطوير الجانب النوعي للبحوث الأكاديمية حول نهج وفكر الرئيس جلال طالباني ومؤلفاته، كما تعمل على توفير زمالات دراسية سنوية داخل وخارج البلد.

كما إن العمل لجعل يوم رحيل الرئيس جلال طالباني (١٠/٣) مناسبة وطنية وقومية، وبذل الجهود لرفع المستوى الثقافي للفرد في المجتمعين الكوردستاني والعراقي، من الأهداف الأخرى التي تنشدها المؤسسة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة تتألف من الهيئة التأسيسية التي تضم ٧ أشخاص، والهيئة الاستشارية التي تحددها الهيئة التأسيسية حسب الحاجة، والهيئة العاملة التي تضم الرئيس ونائبه ومدراء الادارة، المالية، المشاريع والقسم القانوني.

المصدر المالي للمؤسسة يأتي من ثلاث طرق تم التطرق اليها في المنهاج، وهي أولا: المعونات والهدايا والمنح التي تقدم من قبل الشخصيات والقطاع الخاص والجهات المحلية والأجنبية، ثانيا: أسهم المؤسسة من الميزانية المخصصة في الاقليم وأي منحة أو مساعدة أخرى تقدم من قبل الحكومة لدعم مشاريع المنظمات، ثالثا: أي وادرات أخرى يمكن للمؤسسة أن تجنيها عن طريق الاستثمار والأرباح التي تحصل عليها من خلال مشاريعها.

لن تقوم المؤسسة بالاتحاد مع أي منظمة أو مؤسسة أخرى، كما لايمكن تقديم مقترح بهذا الشأن، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصيتها وأهدافها.

مخطئ من يظن أن المفاخر تأتي بمحاربة مفاخر وتاريخ الآخرين

من حق الاتحادالوطني الرد على التجاوزات التي تستغل حرص الحزب على درء مفاسد التنازع بين الاخوة

PUKmedia

حذر عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ستران عبدالله، من أن من يرمي الماضي بالرصاص فالمستقبل يرميه بالمدافع، مستشهدا بقول الشاعر الداغستاني الشهير رسول حمزاتوف و إشارة لتحضيرات حزبه للرد على المتطاولين على تاريخ الاتحاد الوطني والمشوهين للحقائق التاريخية تحت مسمى كتابة التاريخ.

تصريحات عبدالله جاءت في خضم برنامج تلفزيون بث على قناة كركوك الفضائية وخصص للحديث عن موقف الاتحاد الوطني من التجاوزات والتطاولات التي طالت مؤخرا تاريخ ونضال ومسيرة الاتحاد الوطني واستعدادات الحزب للرد بالوثائق والأدلة الدامغة على الكتابات التي تسعى للمساس بتاريخ الاتحاد.

الاتحاد يصبو للمستقبل ونادرا من يلتفت لوراءه ومن حقه الدفاع عن تاريخه

وقال عبدالله إن «الاجتماع الأخير للمجلس القيادي للاتحاد ناقش التجاوزات المجحفة التي يتعرض له الاتحاد الوطني بسبل مختلفة إذ اقترح قياديون الرد عليها وأخذ الموقف منها»، مبينا أن حزبه «يصبو للمستقبل ونادرا من يلتفت للوراء، لكن من حقه الدفاع عن تاريخه ونضاله وثورته ومكانته، والرد على تجاوزات جهات تستغل الحريات الموجودة في الاقليم وحرص الحزب على درء مفاسد التنازع السياسي بين الاخوة».

للتعرض لتاريخ الاتحاد الوطني أسباب أبرزها تفجيره للثورة الجديدة

وعن الأسباب التي تدفع أطراف إلى تشويه الحقائق والتاريخ قال عبدالله إن "المستهدف من كل تلك التجاوزات التي صدرت مؤخرا هو الاتحاد الوطني الكوردستاني، والأسباب لذلك عديدة أولها أن الثورة الجديدة فجرها الاتحاد الوطني وأخر تضحية قدمها شعبنا كانت عبر هذا الحزب بالإضافة إلى أنه حزب معتبر وذو مكانة على مستوى العراق والمنطقة، فهو حزب قدم رئيس الجمهورية للبلد".

قوى ليس في وسعها تقديم شيئ لشعبنا غير التعرض لتاريخنا

وأضاف أن هناك "قوى ليس بوسعها تقديم شيئ لشعبنا غير التعرض لتاريخ الاتحاد الوطني وتشويه مفاخره وفضائله من خلال سرد أحداث يتيمة وقعت هنا أو هناك كي يحصلوا لهم على موطئ قدم في العملية السياسية"، مشيرا إلى أن "السنين العشرين الأخيرة أظهرت أن ليس بمقدور أحد أن يحل محل الاتحاد الوطني في النضال مستغلين الحريات السياسية المتاحة في الإقليم لنبش القضايا اليتيمة في مسيرة مظفرة من اجل الشعب".

تغاضينا عن التجاوزات حماية للسلم الأهلي ولابد أن تتوقف

ولفت إلى أنه "حماية للسلم الأهلي يتغاضى الاتحاد عن تجاوزات يحصل بحقه وحق تاريخه"، مشددا أن تلك "التجاوزات صارت تلحق ضررا بسمعة الكورد والاتحاد الوطني وجدوى نضال شعبنا ومساعيه ولابد من أن تتوقف عند حدها".

الوقت حان للرد على التجاوزات ونملك الأدوات من كوادر ووثائق وتاريخ

وأكد عبدالله أن هناك "أسباب أخرى تقف وراء التجاوز على تأريخ الاتحاد الوطني ومكانته. منها مساعي خصوم الحزب من الذين يحاولون ضرب مستقبل الإقليم عبر النيل من تاريخه، بالإضافة إلى عوامل جانبية أخرى"، مشددا أن "الوقت حان لاتخاذ موقف من كل تلك التجاوزات، فالاتحاد الوطني يملك أدوات الرد من كوادر ووثائق وتاريخ، وعلى الطرف الآخر وليس الاتحاد الخشية من اجراء الاتحاد الوطني تقييمات للأحداث والوقائع وقلب صفحات الماضي".

التزمنا بالأخلاق حتى في حربنا ضد العدو البعثي

وتابع عضو المكتب السياسي ستران عبدالله أن " الكثير يظن أن السياسة عملية في معزل عن الأخلاق وهذا خطا، بل للسياسة أخلاق ربما تكون مختلفة"، مؤكدا أننا "التزمنا بالأخلاق حتى في حربنا ضد العدو البعثي مشددا أن "الاتحاد الوطني ومن منطلق حماية المصلحة العامة والسلم الاجتماعي ومراعاة لظروف المرحلة تغاضى عن الكثير من حقوقه أو لربما حقوق شهدائه، والمثال أنه لم يتطرق في مرات عدة إلى أحداث الـ ٣١-آب- ٢٠٢٢ وكل ذلك لايعني أن الاتحاد الوطني لقمة سائغة بوسع أي كان ابتلاعها".

لايصح التعرض لماض هو تاريخ نضال شعبنا لبناء المستقبل

مشددا أن "الاتحاد الوطني له وسائله الخاصة في الرد على التهم التي تشوه تاريخه سواء أكان ذلك بالوثائق أو الأدلة أو الكتب أو المقالات، دون أن نمس السلم الأهلي في المجتمع الكوردستاني"، موضحا أن "الشاعر الداغستاني

رسو حمزة توف يقول في كتابه "داغستان بلدي" إذا أطلقت نيران مسدسك على الماضي أطلق المستقبل نيران مدافعه عليك"، إذ لايصح التعرض لماضي هو تاريخ نضال شعبنا في سبيل بناء المستقبل".

مخطئ من يظن أن المفاخر تأتي بمحاربة مفاخر وتاريخ الآخرين

وتساءل عبدالله بالقول: "لماذا على المرء محاربة الآخرين لفشله في الانفتاح على المستقبل، لماذا على حزب سياسي معين تشويه تاريخ الأحزاب الأخرى لإخفاقه في تقديم الخدمات للشعب"، معتبرا أنه "مخطئ من يظن أن المفاخر تأتي بمحاربة مفاخر وتاريخ الآخرين، ومن ينتهج هذا الخط لابد وأن يواجه ذات يوم المسألة نفسها والموضوع نفسه، فهم عندهم علم اليقين أن المستقبل ليس لهم، ومخطئ من يظن أن القلم لايوجد إلا في جيبه، كلا فالأقلام عند الآخرين أيضا، لاسيما الأقلام التي تخط الحق ونابع من الوجدان والضمير فهي لن تسكت مطلقا عن التجاوز على التاريخ وتشويه الحقائق".

المغرضون يريدون النيل من تاريخ الاتحاد لقناعتهم أنه يكاد يخرج من قمقمه ويصبح اتحادا واحدا

ورأى عبدالله أنه "ليس من الصواب ان يظن احدهم أن مكانته تعلو بالتعرض للاتحاد الوطني، فهم لن يصلوا إلى ماوصل إليه الرئيس مام جلال"، لافتا إلى أن "بعض الإتهامات التي تصال الاتحاد الوطني وتاريخه نابع من توصل المغرضين إلى قناعة أن الاتحاد الوطني يكاد اخيرا ان يخرج من القمقم مجددا ويصبح اتحاد واحدا، لذا تراهم يسعون للحيلولة دون تحقيق ذلك وإشغاله بأمور أخرى".

نرد على الكاذبين والمشوهين للتاريخ بكشف الحقائق وليس الكذب

وحذر ستران عبدالله من "التجاوز على تاريخ الاتحاد الوطني تجاوز على تاريخ الكورد"، مشددا أن "الاتحاد الوطني ليس في حاجة إلى الكذب لمواجهة الكاذبين بل يفعل ذلك فقط عن طريق كشف الحقائق.

مواجهة مشوهي الحقيقة بالوثائق والأدلة وليس الرد العاطفي أو المشحون

ودعا عضو المكتب السياسي ستران عبدالله في ختام حديثه مؤسسات الاتحاد الوطني وكوداره إلى "الذود عن تاريخ حزبهم ومواجهة المشوهين للحقائق عبر الوثائق والأدلة والحقائق وليس الرد العاطفي أو الرد المشحون، لان الاتحاد الوطني بحوزته الحقائق والوثائق في إعلامه وأرشيفه، لا بل هناك الكثير من عامة الشعب حريصون على تسليم الوثائق للاتحاد الوطني من أجل إحقاق الحق ووضع الأمور في نصابها".

الوقت حان لكتابة تاريخ الاتحاد الوطني والتخلص من فوضى سرد الأحداث

ونوه ستران عبدالله بأن "الوقت حان كي يكتب الاتحاد الوطني تاريخه مرحلة بمرحلة والتخلص من الفوضى في رواية الأحداث والحقائق كلا حسب منظوره"، مؤكدا أن "تاريخ الاتحاد الوطني الرسمي ليس خاصا بالحزب بل يشمل تاريخ القرى وتاريخ من ساند الثورة الجديدة من جيبه وبساعده وقوته اليومي".

تعديل منهاج الاتحاد الوطني يولي اهتماما كبيرا بدور النساء في الحزب

PUKmedia

أجرى الاتحاد الوطني الكوردستاني تغييرات كبيرة على منهاج الحزب، بعد مصادقة المجلس القيادي على انتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للحزب وتشكيل لجنة لتعديل المنهاج الداخلي.

وقالت تلار لطيف مسؤولة المركز القانوني في الاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: ان لجنة التعديل قررت رفع نسبة مشاركة النساء في قيادة الاتحاد الوطني من ٢٠٪ الى ٢٥٪، كما يشمل هذا التغيير جميع مراكز ومكاتب الاتحاد الوطني، وهذا يهدف الى حماية نهج وبرنامج فقيد الامة الرئيس مام جلال في دعم النساء واستقدامهن الى مراكز القرار السياسي.

واضافت: ان دور وموقع النساء واضح ومثبت ونسبة مشاركتها سترتفع الى ٢٥٪، والاهم من ذلك ان التعديل ينص على ان اي كادر من كوادر الاتحاد الوطني في اي منصب كان، سيحاسب اذا مارس بأي شكل من الأشكال أي حالة عنف ضد النساء، وسيحاسب وفقاً للمنهاج والنظام الداخلي.

وكان قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان قد أطلق حملة لمناهضة العنف ضد المرأة، وقد جرت نشاطات متعددة خلال اسبوع الحملة، شددت على ضرورة محاربة العنف الأسري وقتلة النساء في المجتمع الكوردستاني.

كما عقد قوباد طالباني سلسلة اجتماعات مع الوزارات والمؤسسات المعنية في الاقليم شدد فيها على ضرورة محاسبة قتلة النساء مهما كان موقعهم ومسؤوليتهم.

مجلس المحافظة يعرض مشاكل السليمانية أمام نوابها في البرلمان العراقي

عرض مجلس محافظة السليمانية في إقليم كوردستان، يوم الإثنين (٢٦ أيلول ٢٠٢٢)، مشكلات المحافظة إلى ممثليها في مجلس النواب العراقي، وأبرزها توفير الوقود والنفط الأبيض ومستحقات الفلاحين وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

جاء ذلك، خلال اجتماع جمع ممثلي السليمانية في مجلس النواب العراقي، وأعضاء المجلس المحلي للمحافظة، في المدينة.

وخُصصت المناقشة، بحسب البيان، لعرض مشكلات محافظة السليمانية، وخاصة ما يتعلق منها بالحكومة الفيدرالية، لعرضها من قبل اعضاء مجلس محافظة السليمانية على مجلس النواب العراقي ومتابعتها.

إلى ذلك، قال رئيس مجلس محافظة السليمانية، آزاد حمه أمين، خلال مؤتمر صحفي، إن «المشكلة الأساسية هي توفير مستحقات إقليم كوردستان بشكل عام ومحافظة السليمانية بشكل خاص، وتوفير المشتقات النفطية وميزانية الإقليم وميزانية تنمية المحافظة، لإحياء وتنفيذ المشاريع».

وأضاف حمه أمين، أن «سابقاً كانت تصل السليمانية ميزانية المناطق المتضررة وكان يصل منها للسليمانية، ولكن منذ عام ٢٠١٤ تم تعليق جميع المشاريع في السليمانية، بما في ذلك مشاريع إستراتيجية فمثلا توقف طريق كلار – دربنديخان وشارع ١٠٠ متر، وهو شارع كبير جدا يجري العمل به ببطء».

وزارة التخطيط : إقليم كوردستان يشكل 14% من مجموع سكان العراق

أعلنت عضو اللجنة المالية النيابية نرمين معروف، الاحد، أن عدد سكان إقليم كوردستان بحسب بيانات وزارة التخطيط الاتحادية تقدر بأكثر من ٥ ملايين نسمة، فيما أشارت إلى أنهم يشكلون نسبة ١٤٪ من مجموع سكان العراق.

وقالت معروف في بيان لمكتبها الاعلامي، ،إنه" خلال متابعاتهم فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات المالية لإقليم كوردستان في إطار الحكومة الاتحادية، قمنا بتوجيه سؤال لوزارة التخطيط الاتحادية بخصوص عدد سكان إقليم كوردستان المقدر والمثبت لديهم في بياناتهم، وكذلك نسبتهم من مجموع موسكان العراق، والذي وفقه يتم تحديد حصة واستحقاق كوردستان من الموازنة العامة سنويا".

واضافت أن " ردَّ وزارة التخطيط الاتحادية، بين أن عدد سكان إقليم كوردستان، يقدربـ(٥٨٨٤٠٢٣) نسمة، وأنهم يشكلون نسبة ١٤٪ من مجموع سكان العراق"".

واوضحت معروف أنه " سنويا وبشكل مستمرتخلق العراقيل أمام صرف استحقاقات الإقليم المالية ضمن موازنة العراق الاتحادية"، مؤكدة انه " بدون إجراء أي إحصاء سكاني في البلاد ، يقومون باحتساب حصة الإقليم من الموازنة بأقل من ١٢,٦٪ .

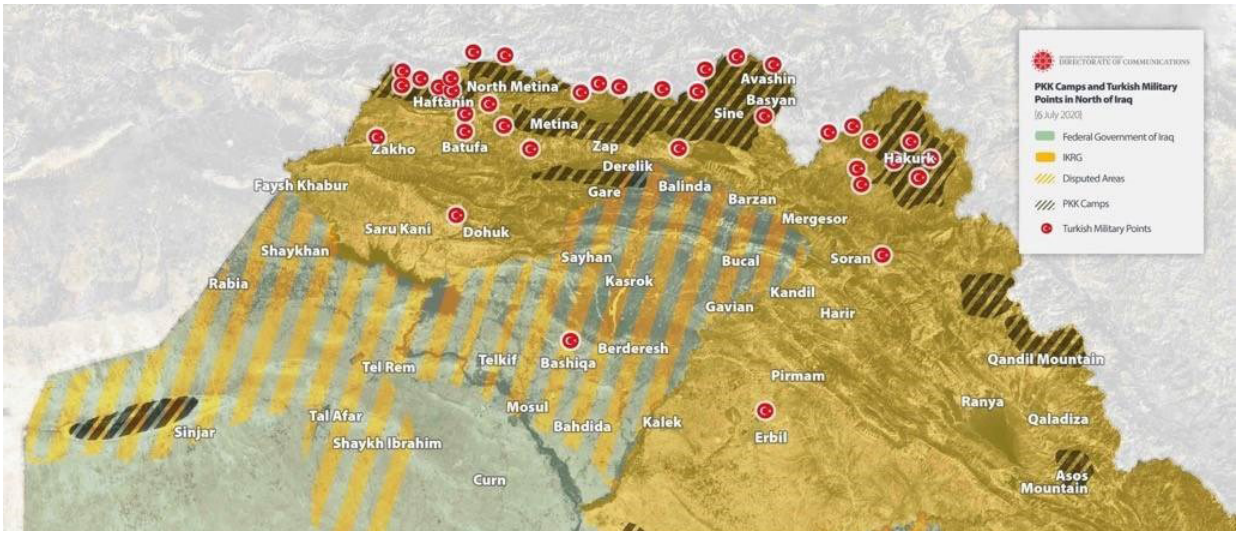

تركيا تمدّ 4 طرق عسكرية الى مناطق في اقليم كوردستان

روداو

منذ ثلاثة اشهر تعمل تركيا على مدّ ثلاثة طرق في ناحية كاني ماسي التابعة لقضاء العمادية في دهوك، وتتقاطع تلك الطرق مع بعض القرى الموجودة في المنطقة، وهي تعتزم انشاء ثلاثة طرق اخرى.

يبدأ الطريق من قرية «دشتاني» في ناحية كاني ماسي ويمر بمنطقة «نهيلي» حتى يصل لأعلى كورك وقرية بنافيا. ويستمر العمل على انشاء الطريق البري وهو وصل لقرب قرية «هلوي مسلمانان».

كما تعد قرية «تروانش» اقرب قرية مأهولة قرب الطريق، وهي تتعرض ومحيطها باستمرار لعمليات قصف.

محمد طاهر، من سكان قرية تروانش، قال لشبكة رووداو الاعلامية: «يظهر ان الطريق سيصل الى قرية هلوي مسلمانان ويمتد بعدها نحو الزاب الكبير، ومن هناك يُمدّ طريق آخر من منطقة نيروا وريكان ولا نعلم الى ان سيمتد».

تعمل تركيا الآن على مدّ أربعة طرق في حدود محافظة دهوك في آن واحد، طريق يصل «سردشت» بقرية «هلوا» على طول ١٥ كيلومترا، وطريق آخر يمتد من منطقة «كلي فقير» باتجاه قرية «بيتكار» على طول ٦٠ كيلومترا.

الطريقان الآخران في المراحل الأولى من البناء، أحدهما في منطقة «نيروا وريكان» والآخر بالقرب من سلسلة جبال متين.

احمد سعدون، مختار قرية بيكتار، قال لروداو ان «تركيا قامت بقطع عدد كبير من الاشجار من اجل بناء تلك الطرق، وان المشروع سيتقاطع مع العديد من الأراضي والاملاك» في المنطقة.

تهدف تركيا من بناء هذه الطرق الاربعة الى ايصال الامدادات الى النقاط العسكرية التابعة لها والتي انشأتها في إطار عملياتها العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكوردستاني بالمنطقة، لكن لم يصدر اي رد من قبل الحكومة العراقية ولا حكومة اقليم كوردستان حتى الآن، حول القضية.

من جانبه، قال عضو برلمان اقليم كوردستان محسن دوسكي، لروداو ان «اللجنة الداخلية والبيشمركة عقدتا عدة اجتماعات بشأن المسألة، وانشأتا تقريرا، لم تتم الإجابة عليه حتى الآن».

وخلال العام الحالي فقط، انشأت تركيا ٢٤ نقطة عسكرية في مناطق نيروا، وريكان، ودوسكي، بعض تلك النقاط العسكرية كبيرة وبعض النقاط الأخرى صغيرة، انشئت لغرض الدفاع.

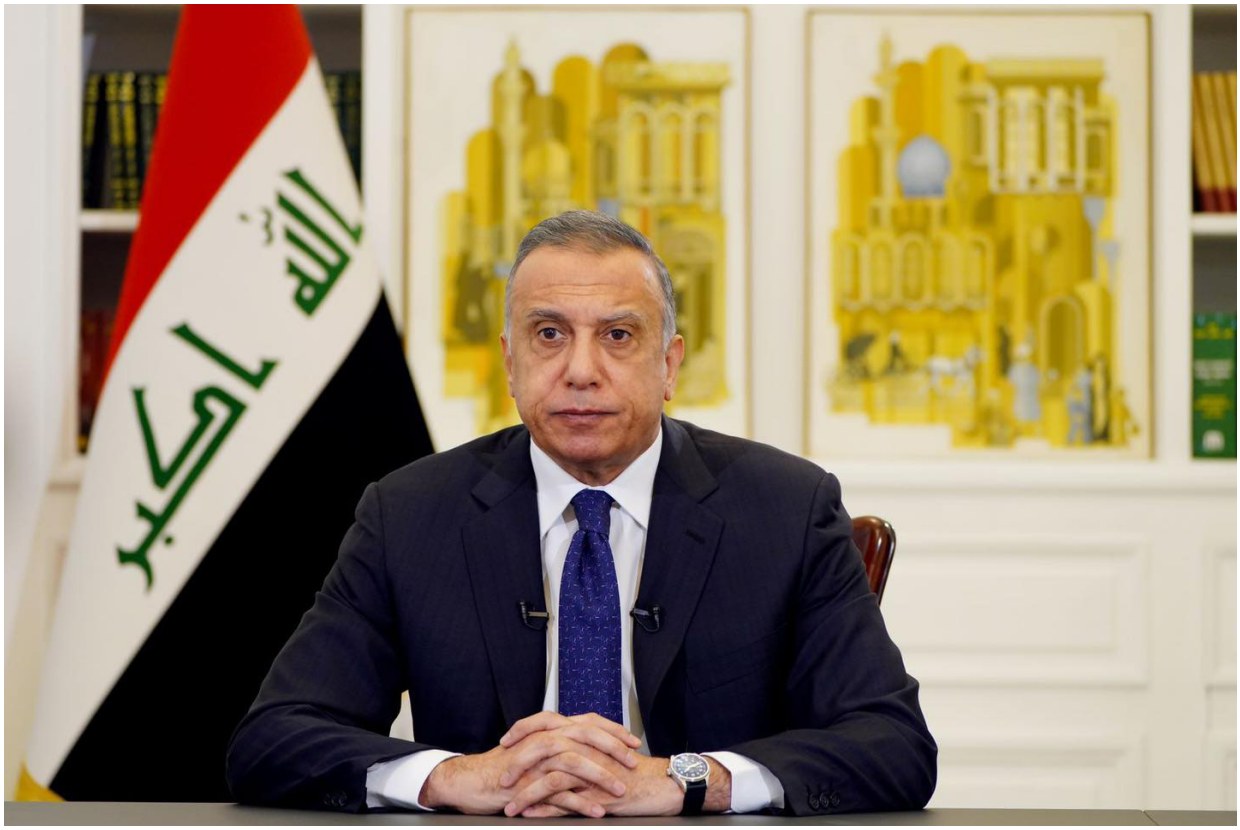

الكاظمي:العراق حريص في الحقبة الديمقراطية على تطويرِ النظامِ التعليمي وتعزيزه

نص كلمته خلال قمة تحويل التعليم والتي عُقدت بالتوازي مع أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الـ(77)

سيادةَ الأمينِ العام للأممِ المتحدة المحترم،

أصحابَ الجلالةِ والفخامةِ والمعالي المحترمين،

يُسعدني أنْ أُحييكم باسمِ جمهوريةِ العراق، وأتقدمَ بالشكرِإلى سيادةِ الأمين العام لإقامةِ هذا الحدثِ البالغِ الأهمية، وأتقدمَ بالشكرِإلى أصحابِ الفخامةِ والمعالي، رؤساءِ وفودِ الدولِ المشاركة لمناقشتهم أهمَ القضايا، والتحدياتِ التي تواجِهُ القطاعَ التعليمي.إنه لَشرفٌ كبيرٌ لي أن أمثلَ بلديَ العراق، مهدَ الحضارات حيثُأولى الكتابات، والقوانين لتنظيمِ حياةِ الناس.

شَهدَالعراقُ في القرنِ الماضي نهضةً تعليميةً رائدةً في المنطقة، وكانمناراً في مجالِ التربيةِ والتعليم من خلالِ مؤسساتِهِ العلمية، وانخفضت الأميةِ إلى أدنى

مستوياتها. ولكنْ بعدَ حربينِ مدمرتين، وعقوباتٍ اقتصاديةٍأعقبتها حربٌأخرى، وتغييرٍ للنظامِ الشمولي، وما صاحب ذلك من أزماتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسية، تدهورَ التعليمُ في العراقِ بنحوٍ كبير.وقد حرصَ العراقُ في الحِقبة الديمقراطية على تطويرِ النظامِ التعليمي وتعزيزه في البلاد، إذ نظمَ الدستورُ العراقيُ الجديد السياسةَ التعليميةَ والتربويةَ العامة،وأكد على حقِ الفردِ في التعليمِ والزاميتهِ في مراحله الابتدائية،ومجانيتهِ في جميعِ المراحل.

واتخذت حكومةُ العراق تدابيرَ عاجلةً ونوعيةً في ظلِ تأثيراتِ جائحة كوفيد ١٩، إذ سعينا إلى دعمِ أدواتِ التعلم الذاتي والتعليمِ عن بُعد عَبْرَ منصاتٍ وبواباتٍإلكترونية؛ للتحولِ إلى رقمنةٍ متكاملةٍ تشملُ المناهجَ التعليمية.

تُجدد حكومةُ العراقِ التزامَها بتنفيذِ أهدافِ الاستراتيجية الوطنيةِ للتربية والتعليم العام والعالي لسنةِ٢٠٣٠، وأهمُها زيادةُ معدلِ الالتحاقِ بالمدارسِ ليصلَ إلى نسبةِ (١٠٠٪)، والارتقاءُ بجودةِ التعليمِ العامِ والعالي، وتعزيزُالمهاراتِوفقَ متطلباتِ سوقِ العملِ، والتنمية الاقتصادية. وقد سعينا إلى ضمانِ نموذجِ تمويلٍ مستدامٍ لقطاعِ التربيةِ والتعليمِ، وزيادةِ حصةِ قطاعِ التعليمِ من النفقاتِ الحكوميةِ لتصلَ إلى (٤٫٥٪) من الناتجِ المحلي الإجمالي، وزيادةِ الاستثمارِ الحكومي في التعليمِ من (٧٪) للعامِ الحالي إلى (١٠٪) للعامِ ٢٠٣١، واستحداثِ بندٍ خاصٍ في الموازنةِ العامةِ للدولة لتمويلِ مشاريعِ برنامجِ «تطويرِ وتأهيلِ مشاريعِ تحويلِ التعليم».

ونجتمعُ اليوم سعياً إلى تحقيقِ الهدفِ الرابعِ من التنميةِ المستدامة «التعليم الجيد»، الذي أكدتم عليه في رؤيتِكم الشاملةِ المعنونة «أجندتُنا المشتركة». واعتمدت حكومتنا برنامجاً وطنياً شاملاً يهدفُ إلى تقليصِ الفجواتِ بين المتعلمينَ من حيثُ الجنسُوذوو الاحتياجاتِ الخاصة، والنزوحُ، والفقرُ بحلولِعام ٢٠٣٠.

نؤمنُ بضرورةِ الاستثمار في مجالِ التعليم؛ وعليه شرعنا بحملةٍ لبناءِ مئاتِ المدارس في مختلفِ محافظات العراق، فضلاً عن تسهيلِ مهامَّ لبناءِ الجامعاتِ والكليات.

وفي الختام، يدعو العراقُ المجتمعَ الدوليَ لدعمِ رؤيتِهِ الخاصةِ بشأنِ «برنامج تحويل التعليم» في المجالاتِ التقنيةِ وتدريبِ الملاكاتِ، والتحولِ الرقمي، وتأهيلِ البنى التحتية، ونسعى إلى تعزيزِ التعاونِ،وتبادلِ الخبراتِ في جميعِ مجالاتِ تطويرِ التعليم.وشكراً جزيلاً..

المشهد السياسي العراقي في تقرير فريق الرصد والمتابعة

في جديد المشهد السياسي العراقي و استمرار المفاوضات بين الاطراف العراقية ،اعلنت الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي، الاثنين (٢٦ ايلول ٢٠٢٢) عن عقد جلسة للبرلمان يوم الاربعاء.

وبحسب الدائرة الاعلامية للمجلس، فإن البرلمان سيعقد يوم الاربعاء المقبل الموافق للثامن والعشرين من شهر ايلول الجاري جلسته رقم ٤ في الساعة الواحدة ظهرا.

ويتضمن جدول اعمال الجلسة التصويت على استقالة رئيس مجلس النواب من منصبه، وانتخاب النائب الاول لرئيس المجلس.

الحلبوسي: لم أتداول قرار استقالتي مع قادة الكتل

وفي هذا الشان أكد رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، أنه لم يتداول قرار استقالته مع قادة الكتل السياسية، مبيناً أنه كان من المفترض عقد جلسة البرلمان يوم ٢٠ من الشهر الحالي ورئيس الوزراء اقترح تأجيلها.

وقال الحلبوسي في جلسة نقاش خلال ملتقى الرافدين لعام ٢٠٢٢، الإثنين (٢٦ أيلول ٢٠٢٢)، إن «الانتخابات المبكرة وحدها لاتكفي على الذاهبين اليها الاتفاق على من هي الكتلة النيابية الأكثر عدداً.. متى الانتخابات كيف نصلها وأي حكومة توصلنا اليها».

وأضاف أن «كل القوى السياسية التي تؤيد مبدأ الذهاب إلى انتخابات مبكرة تدعو للنقاش مع التيار الصدري، ولا زالت الدعوات مع فريق الامم المتحدة حول كيفية جمع القوى السياسية الى كلمة سواء بلا غالب أو مغلوب».

محمد الحلبوسي، ذكر أن «التواصل جار مع فريق السيد الصدر والامم المتحدة داخلة على الخط وهناك تواصل

هاتفي معهم»، لافتاً إلى أن «لا أحد يتوقع اليوم ما إذا ستكون الأيام القادمة سهلة».

وفيما إذا كانت استقالته متعلقة بالتيار الصدري، نفى الحلبوسي ذلك بالقول «استقالتي ليس لها علاقة بارسال رسائل الى التيار الصدري»، مردفاً أن موضوع الاستقالة «يراودني منذ فترة وهي رسالة الى كل من يريد التصدي الى المشهد».

الحلبوسي أجاب على السؤال «هل ستسمح لشخصيات سنية بالترشح الى رئاسة البرلمان؟»، بالقول «الأمر متروك لهم، ومن يمنعهم من ذلك!».

واعلن الحلبوسي عن الأسباب التي دفعته لتقديم استقالته، مشيراً إلى أنه لا يريد فرض نفسه على أحد، وقال إن قرار استقالته من رئاسة البرلمان لطالما كانت تراوده مع مجلس النواب الجديد.

وأضاف أن مجلس النواب الجديد انضم إليه بدلاء عن النواب الصدريين المستقيلين، مبيناً أن قبول استقالته من عدمه سيحسمه النواب في جلسة الأربعاء.وقال إن قرار الاستقالة لا يؤثر على سير أعمال الجلسة القادمة.

وتابع «لن أفرض وجودي على شركائي السياسيين وعلى أعضاء مجلس النواب»، لافتاً إلى أن خطوة استقالته لم يناقشها مع زعماء الكتل السياسية.

وأشار الحلبوسي إلى أن جلسة البرلمان كان يُفترض أن تعقد في ٢٠ من الشهر الجاري، لكن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي اقترح تأجيلها بسبب سفره إلى نيويورك.

نص المادة ١٢ من قانون مجلس النواب الخاصة باستقالة الرئيس أو نائبيه

هذا وبحسب المادة ١٢ من قانون مجلس النواب رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٧، فإنها تنص على:

أولاً: عند تقديم أحد أعضاء هيأة الرئاسة الاستقالة من منصبه تقبل بعد موافقة المجلس بأغلبية عدد أعضائه الحاضرين.

ثانياً: لمجلس النواب إقالة أي عضو من هيأة رئاسته وفق القانون.

ثالثاً: إذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل.

مخرجات اجتماع الإطار التنسيقي بعد موقف الحلبوسي

الى ذلك أعلن الإطار التنسيقي، يوم الاثنين، مخرجات اجتماعه الأخير، الذي عقده بعد الموقف الأخير، لرئيس البرلمان محمد الحلبوسي. وقال الإطار في بيان، إن «الاطار التنسيقي عقد اجتماعه الاعتيادي الاثنين ٢٦-٩-٢٠٢٢، وناقش الاطار التنسيقي اخر مستجدات الوضع السياسي في العراق واستحقاقات المرحلة المقبلة».

وأضاف، «رحب الاطار التنسيقي بدعوة مجلس النواب الى عقد جلسة تعيد الحياة للمؤسسات الدستورية في البلاد».

وجدد الاطار التنسيقي – وفق البيان – «استعداده للذهاب الى انتخابات مبكرة بعد استكمال مقدماتها من حكومة مكتملة الصلاحيات واقرار موازنة اتحادية وتعديل قانون الانتخابات وتنظيم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات».

و دعا الاطار التنسيقي القوى الكردستانية لحسم مرشحهم لرئاسة الجمهورية .

وأكد الاطار التنسيقي «ترحيبه بمشاركة كل القوى الوطنية وخصوصا التيار الصدري في الحوارات وتشكيل الحكومة وادارة الدولة»، مشيراً إلى «حرص الاطار على استكمال بناء الدولة بارادة وطنية مستقلة، رافضاً المحاولات و الضغوطات والتدخلات الخارجية ومن اي طرف كان».

أول تعليق من تحالف السيادة على استقالة الحلبوسي

وأعلن النائب تحالف السيادة يحيى المحمدي، الاثنين، عن عدم تصويته في جلسة البرلمان الأربعاء على استقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

وقال المحمدي في تغريدة له ، انه «لقدرته السياسية وحراكه الميداني ودوره البارز في عجلة الإعمار لن نصوت على استقالة الرئيس محمد الحلبوسي».

نقلة ذكية على رقعة شطرنج السياسة العراقية

ووصف رئيس المجلس الاستشاري العراقي فرهاد علاء الدين تقديم الحلبوسي استقالته من رئاسة البرلمان بعد تشكيل «ائتلاف إدارة الدولة» بأنه «نقلة ذكية على رقعة شطرنج السياسة العراقية».

وقال في تدوينة على شبكة التواصل الاجتماعي ان الحلبوسي يتطلع من خلال الاستقالة الى : تجديد ولايته بأصوات تحاف إدارة الدولة» بدل «التحالف الثلاثي» .. وتسجيل موقف مع شريكه السابق (الثلاثي) .. ومنع اي تصويت مستقبلي لاقالته اضافة الى ان الإطار التنسيقي بحاجة لأصواته قبل تمرير الحكومة.

العزم: نأمل من الكورد العودة إلى بغداد بمشروع ورؤية موحدة

من جهته أكد القيادي في تحالف عزم فارس الفارس، ان الحديث عن تشكيل الحكومة العراقية سابق لأوانه وأن البيان الاخير للإطار التنسيقي كان واضحاً بتمسكهم بترشيح محمد شياع السوداني وأنه خيارهم الوحيد لرئاسة الحكومة.

وقال الفارس خلال مشاركته في برنامج لقاء المسرى، إن التيار الصدري لديه فكرته ورأيه في تشكيل الحكومة وبالأشخاص الذين يديرون الحكومة، ولكن حتى لو كانت الكتلة الأكبر، إلا أنه ليست الاجماع بالكل.

وأضاف الفارس، أن هناك حوارات جانبية تحدث لتشكيل الحكومة، كما انه ليس هناك جزم على الساحة العراقية بأن نواب الكتلة الصدرية لا يمكن لهم العودة إلى البرلمان وهذه القضية لم تحسم حتى الآن.

واوضح القيادي في تحالف عزم، ان الكثير من الكتل السياسية راضية عن السوداني رئيساً للوزراء وهو من الشخصيات التي تستحق أن تدير العراق رغم صعوبة وضع العراق الآني وأن السوداني بخبرته ونزاهته وكفاءته ممكن أن يكون أهلاً لهذا المنصب وفي هذا الوقت.

وقال الفارس بشأن دور حراك الأنبار في تعزيز الامن والاستقرار في العراق، إن الحراك سيكون عاملاً مساعداً وأساسياً في تعزيز الامن والاستقرار، إلا أن بعض الادارات في الانبار تشكو من وجود جهة سياسية لها سلطة في بغداد في الحكومة المركزية لها تاثيرها وتسلطها على الاوضاع في الانبار، وأن حراك الانبار يريد أن يكون صوتاً للأنبار وإنهاء هكذا حالات.

بافل طالباني شخصية راقية ومؤثرة ونشطة جداً

وحول موقف الكورد مما يحدث في بغداد والجنوب والنجف، قال الفارس، إنهم مع عودة الكورد دائماً الى بغداد بمشروع ورؤية موحدة تخدم أهلنا في كوردستان، مضيفاً ان للكورد قيادات ناضجة وسياسية وفاعلة مؤثرة.

واشار الفارس الى ان السيد بافل طالباني شخصية راقية ومؤثرة ونشطة جداً، وتأمل كافة الكتل أن يتفق الكورد فيما بينهم، لأن اتفاقهم سيكون بداية الحركة الصحيحة الايجابية في تشكيل الحكومة وان تشكيل الحكومة سيفتح

الأبواب امام الاصلاحات التي يريدها المواطنون، سواء قانون الانتخابات وتحديد موعد لاجراء انتخابات مبكرة أو في إقرار الموازنة التي توقفت الكثير من الأمور على عدم إقرارها حتى الآن.

العامري : ضرورة انهاء الازمة السياسية

وبحث زعيم تحالف الفتح هادي العامري، الاثنين، مع مبعوثة الامم المتحدة جينين بلاسخارت، وسفراء دول أوروبية، مسألة الأزمة السياسية في العراق.

وقال مكتب العامري في بيان ، إن الأخير «استقبل في مكتبه بالعاصمة بغداد ، خلال لقاءات منفردة مبعوثة الامم المتحدة جينين بلاسخارت وكلا من السفير الايطالي ماوريتسيو كريكانتي والسفير الالماني مارتين ييكار والسفيرة الاسترالية لدى العراق بولا غانلي».

وتطرقت مجمل المباحثات الى «اخر المستجدات السياسية وأهم القضايا في المشهد العراقي فضلا عن تعزيز العلاقات الخارجية والاستفادة من التجارب لتطوير البلاد على مختلف الصعد والمجالات».

وشدد العامري على «ضرورة انهاء الازمة السياسية وتشكيل حكومة قوية قادرة على النهوض بواقع البلاد وتقديم افضل الخدمات للمواطنين».

الحكيم: أهمية تشكيل الحكومة على وفق أولويات المرحلة

من جهته بحث رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، الاثنين، مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق محمد كاظم آل صادق،في تطورات المشهد السياسي في العراق.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي للسيد الحكيم،، أن «رئيس تيار الحكمة الوطني ، التقى سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق محمد كاظم آل صادق»، مبيناً، أن «الجانبين بحثا في تطورات المشهد السياسي في العراق والمنطقة والعلاقات الثنائية بين بغداد وطهران».

وتابع، «كما تمَّ التطرق إلى الشعائر الحسينية التي جمعت شعوب المنطقة ومنها الشعبان العراقي والإيراني في زيارة الأربعين واستشهاد الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله سلم)».

وأكد الحكيم، على «أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين بما يضمن مصالحهما»، مشدداً على «ضرورة صياغة المعادلة القادرة على احتواء الجميع وفق الدستور والقانون، وأهمية تشكيل الحكومة على وفق أولويات المرحلة لتتمكن من تحقيق تطلعات الشارع واستعادة ثقته».

وأضاف، أن «أمن واستقرار العراق يصب في مصلحة أمن واستقرار المنطقة ودولها»، داعياً إلى «إدامة الحوارات لتقريب وجهات النظر وحسم الملفات العالقة».

وأوضح السيد الحكيم، أن «العراق وشعبه يفخران بخدمة الزائرين في مناسبة تذوب فيها المسميات ويبقى العنوان «زائر الحسين» (عليه السلام)».

مكتب المالكي: أبحرت سفينة ائتلاف إدارة الدولة

الى ذلك قال هشام الركابي مدير مكتب رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، إن سفينة الائتلاف الجديد أبحرت. وذكر الركابي في تغريدة على تويتر انه «على بركة الله أبحرت سفينة ائتلاف ادارة الدولة».

من ناحية اخرى أكد هشام الركابي، مدير المكتب الاعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، أن الاتفاق

السياسي الاخير بين الاطراف المختلفة، فيه الكثير من البنود والقضايا التي تمت معالجتها.

وقال الركابي لشبكة روداو الاعلامية، الاثنين (٢٦ أيلول ٢٠٢٢) ان «البيانات الصادرة عن الاطار التنسيقي هي الرسمية والمعتمدة وهي الادق»، مبينا ان «القوى السياسية متفقة على عقد جلسة البرلمان يوم ٢٧ من الشهر الجاري، وننتظر من رئاسة البرلمان ان تدعو الى عقد جلسة باستئناف عمل البرلمان والبدء في مناقشة وايجاد الاتفاقيات التي صدرت عبر هذه اللقاءات والحوارات بين القوى السياسية طريقها الى التنفيذ».

وأوضح أن «الكثير من الدعوات وجهت الى التيار الصدري، لكنهم يرفضون الانضمام الى هذه الحوارات والاجتماعات التي تمخض عنها هذا الاتفاق»، مردفا ان «هذا الاتفاق فيه الكثير من البنود والقضايا التي تمت معالجتها والكثير من القضايا التي دعت الى جولات من الحوارات المعمقة بين القوى السياسية بعد تشكيل الحكومة لايجاد الحلول».

الركابي، اشار الى ان «قضايا النفط والغاز وغيرها من القوانين تواصل القوى السياسية عملية البحث وايجاد الحلول وفق الدستور والقانون»، مؤكدا ان «كل القوى السياسية التي لديها مطالب والتي لديها اشكاليات طُرحت ضمن هذه الاجتماعات في اجواء ايجابية ويسودها التفاهم والحرص المتبادل من اجل ان تحل وفق الدستور والقانون، وان تجد طريقها الى التطبيق قريباً».

أما بخصوص مرشح الاطار التنسيقي لرئاسة الحكومة محمد شياع السوداني، شدد الركابي على ان «السوداني لازال مرشح الاطار التنسيقي».

وتوصّلت ستة أحزاب سياسية في العراق إلى اتفاقٍ نهائي لإعلان تشكيل تحالفٍ جديد بهدف إدارة البلاد التي تشهد منذ انتخابات اكتوبر تشرين أول ٢٠٢١، ، أزمةً سياسية.

وأوضح فادي الشمري، عضو مكتب تيار الحكمة الذي يتزعمه عمار الحكيم، أن الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكوردستانيين، وتحالفا عزم والسيادة وحركة بابليون، إضافةً للإطار التنسيقي، توصّلوا لاتفاقٍ نهائي لإعلان التحالف.

وأضاف في تصريحٍ صحفي، «نأمل أن تسير الأمور على ما يرام، وأن يتحدد المرشح الرئاسي ويستأنف البرلمان عمله».

تحالف الفتح : الاطار يصر على تولي الاتحاد الوطني رئاسة الجمهورية

قال عضو تحالف الفتح محمود الحياني، إن "الاطار التنسيقي ينتظر من الحزبين الكورديين الاتحاد الوطني والديمقراطي حسم امرهم وتقديم مرشحهم لرئاسة الجمهورية، كي يقوم البرلمان بالتصويت عليه من اجل المضي بتشكيل الحكومة".

لافتا في تصريح صحفي ، الى " أن الاطار التنسيقي ماضٍ في مشروعه السياسي من اجل تشكيل الحكومة، مبينا أن الاطار يصوب انظاره نحو البيت الكوردي وبانتظار ماسينتج من مباحثات واتفاقات داخل هذا البيت لاختيار رئيس الجمهورية". مؤكدا أن الإطار يصر على ان يكون المرشح من الاتحاد وباتفاق الأطراف داخل البيت الكردي".

تيار الحكمة يتحدث عن "ورقة وطنية" للتفاهم السياسي بمشاركة المكونات

قال عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة ، محمد الحسيني ، إن "التفاهمات بين القوى السياسية قطعت أشواطاً جيدة".

كشف الحسيني في حوار صحفي عن إنضاج ورقة " عدها " بالوطنية تضمنت عدداً من المحاور منها السياسي

والتشريعي والحكومي والتنفيذي والقانوني."

وأشار كذلك في حواره ، على ان "هذه المحاور تمت صياغتها من خلال آراء الفرقاء السياسيين في الساحة السياسية العراقية وعلى جميع المستويات للقوى الكوردية والسنية والشيعية"، تابع أن جميع القوى السياسية أسهمت بإنضاج هذه الورقة، وهناك دور للمكونات الأخرى في إتمام عملية الصياغة".

ختم الحسيني " من شأن هذه الورقة أن توجد تطمينات للقوى السياسية التي ستأتلف وتشكل الحكومة المقبلة، كما نأمل أن تنهي هذه الورقة أزمة الثقة التي انتابت العملية السياسية بين جميع القوى."

السوداني يكشف عن أولويات برنامج الحكومة المقبلة

في هذه الاثناء كشف عضو مجلس النواب العراقي والمرشح عن الإطار التنسيقي لمنصب رئاسة الوزراء، محمد شياع السوداني، عن أولويات برنامج الحكومة العراقية المقبلة.

جاء ذلك، خلال لقاء السوداني عدد من المحللين والكتاب والصحفيين، الاحد (٢٥ ايلول ٢٠٢٢).

وحسب المرشح لرئاسة الوزراء، فستكون «ملفات الكهرباء، والصحة، والخدمات البلدية، ومكافحة الفساد أولوية عمل الحكومة»، مبينا انه سيكون «مسؤولا عن محاسبة واستبدال الوزير في حال أخفق أو جنحَ للفساد».

وقال السوداني ان «كل الأسماء المتداولة للكابينة الوزارية، أو تعيين مدير مكتب عارية عن الصحة ولا أساس لها»، مضيفا انه «سيكون هدف خططنا وعملنا كحكومة إيقاف التداعيات السلبية للظرف الاقتصادي والخدمي ومحاربة الفساد والحد من البطالة والفقر « وفقا لما جاء في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي.

السوداني اكد في لقائه مع الكتاب والمحللين والصحفيين، اليوم، انه « سنعيد ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها عبر العمل الجاد والشفاف، بعيدا عن التهويل والتزييف».

وقدّم المرشح لرئاسة مجلس الوزراء رؤيته للمرحلة المقبلة ،وأوجز أهم فقرات البرنامج الحكومي الذي سينفذه حال نيل الحكومة التي سيشكلها ثقةَ مجلس النواب.

وأكد أنّ برنامجه الحكومي «احتوى ملفات عدة وتضمن (٢٣) محورا، لكنّ محاور (الصحة، الكهرباء، الخدْمات البلدية، مكافحة الفساد) ستكون لها الأولوية، وذلك يندرج ضمن معالجة تبعات الظرف المعيشي والخدمي الصعب الذي يعيشه أغلب المواطنين جراء رفع سعر الدولار وما سببه من انكماش اقتصادي بات تأثيره السلبي واضحاً، فضلا عن ملفات إنعاش الزراعة والصناعة ومعالجة البطالة، وذلك بالتوازي مع الملفات السياسية»، مبيناً امتلاكه «خططاً قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، ستعمل على تأمين الخدمات وتحسين الواقع المعيشي وإيجاد فرص عمل للخريجين والشباب، من خلال دعم القطاع الخاص والعمل على تفعيل القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة وسيطرة الدولة على الواردات وتعزيز وتحديد أوجه الإنفاق المثمر، الأمر الذي من شأنه أن يخلق مئات الآف فرص العمل».

السوداني أوضح أنه يسعى إلى تصحيح مسار الدولة وقد اتفق مع قادة الكتل أنه سيكون مسؤولاً عن محاسبة الوزير حال إخفاقه واستبداله إذا تطلب الأمر، وفقا للبيان.

وفي الجانب السياسي، نفى السوداني ما يُتداول حاليا من أسماء عن تعيينه مديرا لمكتبه أو كابينته الوزارية المرشحة، مؤكدا أنّ «كل ما يتم تداوله عارٍ عن الصحة ولا أساس له»، مشيرا الى انه سيعمل لإعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها عبر تجسير العلاقة بينهما بصورة مهنية وشفافة.

عبدالستار رمضان:

رؤية قانونية في تجريم خطاب الكراهية

خطاب الكراهية هو أي تعبير عن الكراهية والتمييز تجاه الاشخاص والجماعات على اساس او جزء معين من هوياتهم، وهو مصطلح حقوقي وقانوني واسع حسب النوع والتأثير والطريقة التي ينتشر بها والتي على اساسها يتم تجريمه وتحديد العقوبة المناسبة له.

وهو مكون من كلمتين، خطاب: هو أي شكل من

عالج الدستور العراقي خطاب الكراهية من خلال نص المادة 7

أشكال التعبير عن الرأي او الفكرة امام جمهور من الناس على شكل كتابي او لفظي او مرئي او فني او سماعي وما الى ذلك من اشكال الاتصال والتخاطب مع الجمهور، او نشرها عبر وسائل الاعلام او الانترنت او غيرها من برامج ووسائل التواصل واتخاذه صفة النشر بالعلانية.

والكراهية: هي كل قول او فعل من شأنه اثارة الفتنة او النعرات او التمييز ين الافراد والجماعات، بحيث يؤدي الى التفرقة او استئثار او تفضيل على اساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الطائفة او العرق او اللون أو الاصل الاثني أو الجنسي.

هذا الخطاب يُشكل خطراً على المجتمع وبوجه خاص حين يؤدي الى تحريض الناس على العنف الموجه ضد اشخاص او مجموعات معينة، وفي حالات اقل مثل الشتم المتكرر او الافتراء او نشر الصور النمطية المتكررة التي قد تسهم في انشاء بيئات مشحونة بالكراهية والحقد وتؤدي الى تداعيات سلبية وتضر بأمن وسلامة المجتمع الذي يتأثر افراده سلباً او ايجاباً بدرجة تقبلهم او رفضهم لهذا الخطاب.

وقد عالج الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ خطاب الكراهية من خلال نص المادة (٧/ولاً) (يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمجد او يبرر له...) وعليه فان خطاب الكراهية هو محظور تماما بموجب الدستور، مع ضمان المادة (٤٢) لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة، وتأكيد المادة (٤٣/أولاً) أتباع كل دين او مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية.

كما عالج القانون العراقي من خلال قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ألمعدل في العديد من مواده هذا الموضوع، حيث نصت المادة (٣/٤٧) يُعد فاعلاً للجريمة: من دفع بأية وسيلة، شخصاً على تنفيذ الفعل المكون للجريمة...) عندما يؤدي هذا الخطاب الى ارتكاب جرائم من الغير اللذين يتأثرون به.

وعاقبت المادة (٢٠٠) التي وردت ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي (بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل من... أو حبذ او روج ما يثير النعرات المذهبية او الطائفية او حرض على النزاع بين الطوائف والاجناس والبغضاء او أثار شعور الكراهية بين سكان العراق) وهو ما يشكل مفردات ومضمون خطاب الكراهية.

كما عاقبت المادة (٣٧٢) التي وردت ضمن (الجرائم التي تمس الشعور الديني) بالعقوبة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات اوبالغرامة، ١-من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها، ٥-من أهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية).

وعاقب القانون في المادة (٤٣٣) على جريمة القذف باحدى وسائل العلانية، والمادة (٤٣٤) على

> يمكن ان يصل خطاب الكراهية الى درجة الجريمة الارهابية

جريمة السب، والمادة (٤٣٥) اذا وقع السب او القذف في مواجهة المجنى عليه من غير علانية، وحدد القانون عقوبات تتدرج بين الحبس الذي لا يزيد على ستة اشهر او الغرامة.

كما يمكن ان يصل خطاب الكراهية الى درجة الجريمة الارهابية حسب أحكام قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، باعتباره صورة من صور الارهاب الذي نصت عليه المادة (٢) تعد الافعال الآتية من الافعال الارهابية: ٤-العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية او حرب أهلية او اقتتال طائفي، وتصل العقوبة فيها الى الاعدام او السجن المؤبد حسب نص المادة (٤) ارهاب وهي من الجرائم المخلة بالشرف.

ويجب على الادعاء العام باعتباره ممثل المجتمع التحرك من خلال نص المادة (٢) من قانون الادعاء العام رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٧ بحماية نظام الدولة والحرص على المصالح العليا للشعب والاسهام في حماية الاسرة والطفولة من اجل احترام المشروعية وتطبيق القانون والحفاظ على الامن والسلم في المجتمع.

ومنحت المادة (٧/أولاً) رئيس الادعاء العام اتخاذ الاجراءات التي تكفل تلافي خرق القانون او انتهاكه وفق القانون من خلال الطعن لمصلحة القانون اذا ما كان هناك اضرار للقاصرين او بمصلحة الدولة او مخالفة النظام العام.

كما ان هذه الجريمة يمكن ان تكون ضمن وصف الجرائم الدولية لانتهاكها احكام الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري لسنة ١٩٦٥ والتي صادق العراق وانضم اليها عام١٩٧٠.

ان من المهم ان تكون لغة الحوار الاساسية بين جميع الافراد قائمة على التسامح والاعتراف بالخصوصيات ومقدسات ومشاعر الآخر، وهذه الممارسة الحياتية اليومية هي التي تنفع في مواجهة خطاب الكراهية والعنف ومواجهة التحديات التي تعصف بالمجتمعات التي تتنوع وتتعدد فيها الاديان والمذاهب والقوميات والهويات.

وجرائم التحريض على الكراهية تمثل خطرا مباشراً وحالاً على المجتمع كونها تهدد الحقوق الاساسية للأفراد وتزلزل عوامل الاستقرار النفسي والشعوري للمجتمع بأكمله مما يجعله بيئة خصبة لكل الافكار والممارسات التي تشكل بداية للعداء والاعتداء على الآخر وتخلق عوامل القلق والتوتر وتثير الكراهية والرعب وتعصف بعوامل الاستقرار والامن والسلم في المجتمع.

*موسوعة ايلاف

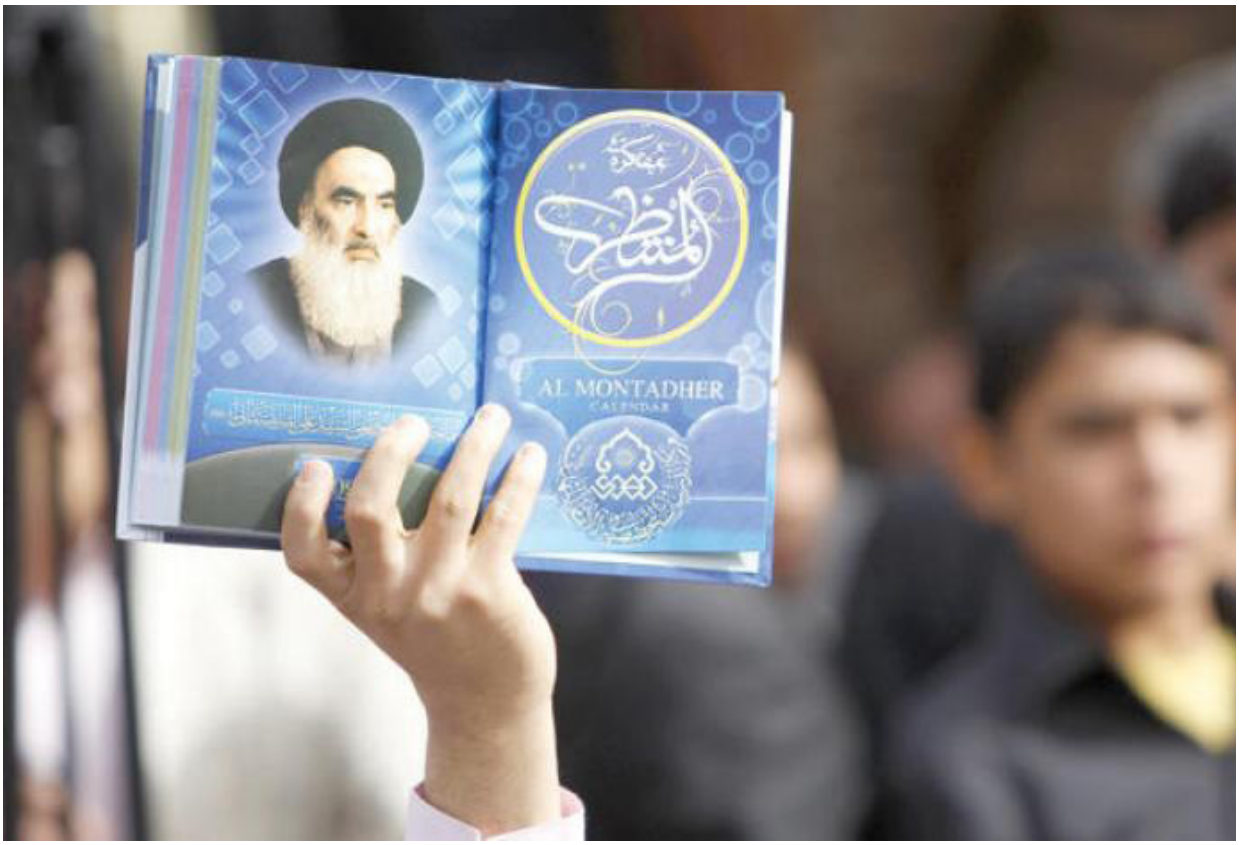

مقتدى الصدر ومرجعية السيستاني.. واقع العلاقة وآفاقها

*مركز الإمارات للسياسات

لم يُثِر الطموح اللامتناهي لزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، عقب فوزه الكبير في الانتخابات النيابية العراقية المبكرة للعام ٢٠٢١، المخاوفَ على المستوى السياسي وحسب، بل شمل أيضاً المستوى الديني الشيعي، حيث يتحرك الصدر في بيئة اجتماعية تتمركز حول نقاط ارتكاز دينية، ويستند إلى تاريخ طويل مضطرب من العلاقات بين الأُسَر الدينية الشيعية في النجف، كان آل الصدر فيه محل جدل وخلاف على الدوام، لتدخلهم في السياسة، ولطموح رجال الأسرة بالصعود إلى المرجعية العليا، التي تتشكل بآليات معقدة، قد لا تتيح للأسرة بتصعيد أحد أفرادها لذلك الموقع بسهولة.

تُناقش هـذه الـورقـة تطور العلاقة بين الصدر والمرجعيات الدينية في النجف، وبشكل خاص المرجع الأعلى علي السيستاني ومكتبه، ومساراتها المحتملة في ضوء الأزمة السياسية الراهنة في العراق.

آل الصدر بين الدين والسياسة

بعد نزوح آل الصدر من لبنان إلى العراق، نزلوا الكاظمية في بغداد، وبرز رجال الدين بينهم في القرن التاسع عشر، بوصفهم مُحققين، وناشطين في المجال السياسي، حتى أن محمد بن حسن الصدر تولى رئاسة مجلس الأعيان، ورئاسة الوزراء في العهد الملكي، وكان هو مَنْ وضع التاج على رأس الملك فيصل الثاني حين تتويجه.

نـزول أفـراد من الأسـرة الصدرية في النجف كان تالياً لهجرتهم للكاظمية، بعد أنّ ارتفع صيت الأسرة، وصاهرت عدداً من الأسر الدينية في الكاظمية، مثل آل ياسين، أخوال محمد الصدر والد مقتدى. وجعل نزولهم المتأخر، ونشاط أفرادهم في مجتمع ديني منغلق مثل المؤسسة الدينية في النجف، التي راكمت تجربة طويلة من التراتبية الطبقية، آل الصدر في موضع اشتباك مع الأسر الدينية الراسخة في النجف، خصوصاً مع بروز اسم محمد باقر الصدر، وتصدّيه للمرجعية، وانغماره في العمل الدعوي بطريقة مختلفة عما تعارفت عليه الحوزة الدينية في النجف، ناهيك عن انخراطه في السياسة عبر حزب الدعوة، النسخة الشيعية للإخوان المسلمين.

وعلى الرغم من أن محمد باقر الصدر خضع لاشتراطات المؤسسة في أحيان كثيرة، مثل ترك العمل السياسي، ناهيك عن الاحتفاظ بخلافاته مـع الأسـر الـديـنـيـة باعتبارها سراً من أسرار الحوزة دون جر عموم جمهوره إليه، فإن ذلك لم يُعفِهِ من العداء داخل المؤسسة، الأمر الذي ورثه قريبه محمد محمد صادق الصدر، والد مقتدى، الذي ذهب بالخلاف إلى حد أبعد بكثير.

بدأ اشتباك محمد الصدر مع الأسر الدينية في النجف بعد انتفاضة مارس ١٩٩١ ضد نظام الرئيس صدام حسين، عقب أخذه الإذن من الحكومة وقتها بإعادة فتح الدرس الديني الذي توقف بعد الانتفاضة، ووضع يده على مدرسة آل الحكيم وغيرها من المدارس، وفتح الدرس الديني أمام طبقات لم تكن تستطيع في العادة الدخول للحوزة الدينية، وبشكل خاص أبناء الهوامش من المدن الجنوبية ومدينة الثورة في بغداد، التي أصبح اسمها لاحقاً مدينة الصدر. وبعد أن بدأ بإقامة صلاة الجمعة المعطلة عند الشيعة الإمامية، اتّهم المؤسسة الدينية التقليدية في النجف بانعزالها عن المجتمع وحاجاته وبأنها تصمت عن قول الحق، وأسماها بـ «الحوزة الصامتة»، ليكون هو ممثل «الحوزة الناطقة»، ناقلاً الخلاف إلى مستوى الجمهور البسيط، مما عمّق الشرخ بينه وبين الأسر الدينية القديمة في النجف، والمرجع الأعلى علي السيستاني.

وبطبيعة الحال فقد ورث مقتدى الصدر هذه الخلافات التاريخية، ولم يكن الأمر ليختلف كثيراً عما سبقه من نزاع بين الأسر الدينية لولا دخول عامل جديد مثّلَ خطراً كبيراً بالنسبة للحوزة والأسر الدينية في النجف، وهو التغيير الكبير الذي حـدث بـعـد الاحـتـلال الأمريكي للعراق، ودخول مـقـتـدى الـصـدر إلـى العمل السياسي عبر تيار جماهيري متماسِك لا يُراجع قائده في قراراته، وكتلة برلمانية أخذ عدد أعضائها يزداد مع كل دورة انتخابية في العراق، بما قاد إلى تغلغل الصدر في مفاصل الدولة، والوزارات، والهيئات المستقلة، والإدارات العامة ، ومكّنه من امتلاك قدرة اقتصادية كبيرة، ونفوذ واسع، ناهيك عن امتلاكه فصيلاً مسلحاً هو «سرايا السلام» الذي يُوازي في قوته وعديده، وفق بعض التقديرات، ما يمتلكه أغلب الفصائل الأخرى مجتمعة، الأمر الذي سبّبَ قلقاً كبيراً للمؤسسة والأسر الدينية في النجف.

> **القلق، والخشية التي تميز علاقة الأسر الدينية والمرجعية العليا في النجف بالصدر**

طموح مقتدى الصدر للهيمنة على الشيعة، دينياً وسياسياً

خلال السنوات الأولى لما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حاول مقتدى الصدر السيطرة بالقوة على النجف،

واستخدم قوة السلاح للاستحواذ على المدارس الدينية، على الرغم من أنه غير مؤهل من الناحية الفقهية، هو وبقية مشايخ التيار الذي بقوا معه ولم ينشقوا منذ البداية كما فعل الشيخ محمد اليعقوبي.

ثم اشتبك مع القوات الأمريكية بعد تأسيسه جيش المهدي، وضيَّق في الوقت نفسه على المراجع في النجف، وهدّد عناصره بيت السيد علي السيستاني أكثر من مرة، مما جعل بعض العشائر العراقية تفد إلى النجف مُسلحةً للتظاهر بباب المرجع مُعلنةً ولائها له. لكن بعد هزيمة الصدر أمام الأمريكيين عام ٢٠٠٤، وإنقاذ السيستاني له عبر مبادرة لوقف إطلاق النار، ثم سفره للإقامة في إيران، تراجعت حدة خطابه ضد المرجعية النجفية، وقاد موقفه الجديد إلى حصول المزيد من الانشقاقات في الأجنحة الأكثر راديكالية في تياره، لتظهر تنظيمات «عصائب أهل الحق» و«النجباء» وغيرهما.

> **قد تكون في الوقت الحاضر في حالة هدوء بسبب وجود خطر أكبر**

وعلى الرغم من أن مقتدى الصدر لم يُهاجم السيستاني بشكل صريح منذ سنوات، بل إنه يُحيل أحياناً إلى توصيات المرجعية في خطابه السياسي، لكن تمدُّد الصدر وازدياد نفوذه ضيّق عملياً مساحة نفوذ الأسر الدينية الأخرى في النجف. ويبرز هنا تاريخ آل الصدر المضطرب مع النجف، وتنامي حدية مواقفهم جيلاً بعد جيل، فضلاً عن طبيعة الصدر النرجسية الميالة للاصطدام، وامتلاكه للقوة العسكرية اللازمة، والنفوذ السياسي، والتيار الجماهيري المطيع. وفي ظل كبْر سن المرجع الأعلى في النجف، وعدم وجود خليفة مرشح بشكل قاطع بعده كما هي السُّنة المعروفة في النجف التي تترك للأمور السير على مجراها وخضوعها لعامل الوقت في صعود المرجع الأعلى، وفي ظل رغبة الصدر في الهيمنة على النجف التي بدأها عملياً بتنحية محافظها عام ٢٠٢٢ وتولية محافظ صدري ليس من أهل النجف حتى، فضلاً عن سيطرته على الإدارات العامة في النجف بدءاً من البلدية، ومديرية التربية وغيرها، فإن مستويات القلق بين الأسر الدينية، وبيت المرجع الأعلى في النجف أخذت في التصاعد، ويبدو أنّ القلق قد تحول إلى شعور بالتهديد من الصدر، في ظل وجود التهديد الإيراني مسبقاً، مما جعل الأسر الدينية في الحوزة النجفية أمام مصدرين للتهديد.

في المقابل، لم يحاول بيت المرجع السيستاني استخدام نفوذه الديني على الإدارات الحكومية بشكل مباشر، على الأقل ليس بالطريقة المفرطة التي سادت بين بقية الأسر الدينية التي لم تحذ حذوه، كما هو الحال مع الكثير من السياسيين والمتنفذين ببيوت المراجع الآخرين في النجف، مثل آل الحكيم وغيرهم، بل أن بعض المجتهدين أعلن بشكل صريح وقوفه مع تيار سياسي بعينه، مثل موقف الشيخ بشير النجفي المساند لعمار الحكيم، زعيم «تيار الحكمة»، في انتخابات عام ٢٠١٣. مع ذلك، يبدو أن بيت السيستاني، وبشكل أدق نجل المرجع، السيد محمد رضا السيستاني، أخذ طريقاً آخراً يُمكنه من التعامل بشكل غير مباشر مع هذا الوضع، عبر تنمية وتقوية دور العتبتين المقدستين في كربلاء، اللتين صارتا تمتلكان قوة اقتصادية كبيرة، مستقلة، وغير خاضعة لنفوذ الدولة وقوانينها.

لكن العتبات قد لا تكون قادرة على حماية نفسها من الصدر، أو الفصائل المقربة من إيران. وبينما كانت تتكئ على الحماية الحكومية، والمكانة الروحية للمرجع الأعلى،

والقيمة الرمزية التي تتمتع بها، فإن استيلاء الصدر، وغرمائه الولائيين على الحكومة، وتحكُّمهم بأجهزتها الأمنية، جعل المرجعية في النجف، وإدارة العتبات المرتبطة بها، تدرك الحاجة إلى وسائل حماية أكبر، وإلى قوة عسكرية مستقلة، تمثلت بالفصائل المرتبطة بالعتبات والتي استقلت عن هيئة الحشد الشعبي لتربط نفسها بالقائد العام للقوات المسلحة، وممثلين في البرلمان يعرقلون أي محاولة للاستيلاء على العتبات بشكل قانوني، خصوصاً أنّ الصدر قد يرى أن لديه الحق في المشاركة في إدارة العتبات، ولقد فعلها بشكل عملي حين بسط نفوذه العسكري على مدينة سامراء في وقت مبكر عقب سيطرة تنظيم «داعـش» على مدينة الموصل وغيرها، وتهديد التنظيم للعتبة العسكرية المقدسة عند الشيعة.

على هـذا الأسـاس، وفيما يبدو أنه استشعار مبكر لفوز مقتدى الصدر الكبير في الانتخابات النيابية عام ٢٠٢١، دعمت العتبات بشكل غير علني مجموعة من المرشحين الذين انخرطوا في الانتخابات بكتلة نيابية واحدة هي «إشراقة كانون»، التي أشرف على تشكيلها الشيخ ميثم الزيدي قائد فرقة العباس القتالية المرتبطة بالعتبات، الذي تعرَّض لهجوم من القوى المقربة من الحرس الثوري الإيراني بسبب إصراره على تأسيس «حشد العتبات» ورفضه الاعتراف بسلطة هيئة «الحشد الشعبي» التي تهيمن عليها تلك القوى. ونالت الكتلة ستة مقاعد نيابية (ازدادت مقعداً واحداً بعد انسحاب الصدريين من البرلمان)، ناهيك عن صعود نواب مستقلين آخرين على مقربة كبيرة من المرجعية، مثل هادي السلامي عن النجف، الذي انسجمت مواقفه بشكل دائم مع كتلة «إشراقة كانون» البرلمانية في جميع القضايا التي نوقشت في البرلمان منذ التئامه.

وكان واضحاً أن مواقف «إشراقة كانون» تعمل مُمثلاً لوجهات نظر المرجعية العليا أو المؤسسات المرتبطة بها، بما يشمل ضرورة الحفاظ على استقلالية القرار العراقي، وفي الوقت نفسه تعمل أيضاً على حماية مصالح العتبات المقدسة والفصائل المرتبطة بها. ولم تؤيد الكتلة محاولة مقتدى الصدر المُضي في تشكيل حكومة مع القوى الكردية والسُّنية، وطرحت مبادرة ملتبسة تقضي بتسليم قيادة البرلمان إلى المعارضة والقوى الجديدة، ولم تؤيد قانون الأمن الغذائي الذي عدّه البعض «موازنة بديلة» في ظل عدم استطاعة الحكومة المؤقتة الدفع بقانون الـمـوازنـة إلى التصويت في البرلمان.

> **لا يغيب عن الصدر طموح أن تكون له، أو لمكتب أبيه على الأقل، مكانة فقهية**

من التصادُم إلى التخادُم

طالما تعاملت الأسر الدينية في النجف مع آل الصدر بوصفهم أسرة غير نجفية، نزحت من الكاظمية، وكان دورها مضطربٌ على الدوام في العراق. والحقيقة أن مقتدى الصدر يدرك موقف الأسر الدينية تجاهه وأسرته، الذي عبّر عنه بعض رؤوس تلك الأسر بشكل صريح، مثل المرجع الراحل السيد محمد سعيد الحكيم، الذي هاجم مقتدى الصدر وأسرته في لقاء مسجل مع عدد من شيوخ العشائر العراقيين[٢].في الوقت ذاته يواجه مقتدى الصدر مشكلة داخلية أخرى، ترتكز على نرجستيه بوصفه رأساً لآل الصدر، الذين منحوا الكثير من «الزعماء» اليوم مكانتهم؛ فهو ينظر إلى المنشقين عنه مثل قيس

الخزعلي وأكرم الكعبي وغيرهما بوصفهم أبناء قرى، حازوا مكانتهم عبر آل الصدر، ولا يحق لهم أن يتصرفوا معه كأنداد. بالإضافة إلى ذلك، يُدرك الصدر أن النظام الإسلامي في إيران هو الذي رعى أولئك المنشقين وصار داعمهم الرئيس في مسعاهم الهيمنة على الفضاء الشيعي في الجنوب، ومشاركته موارد السلطة، مما يُضيف المزيد من نقاط العداء بينه وبين من يراهم «أبناء قرى وأتباع إيران».

هذه الجدلية جعلت الصدر أكثر ميلاً للتفاهُم مع غرمائه من الأسر الدينية، وحذراً في التعامل مع مرجعية السيستاني. فلم يتحدث الصدر بشكل واضح منذ سنوات عن جدلية «الحوزة الناطقة، والحوزة الصامتة» التي ابتكرها أبوه من قبل، واتّخذها رأس حربة في هجومه على بقية المرجعيات في النجف التي لم تتفق معه، ولم تعترف بفقاهته، والتي كرّرها مقتدى الصدر بشكل دائم في السنوات المبكرة بعد العام ٢٠٠٣، وصار يزور مكتب السيستاني بانتظام في المناسبات الدينية بشكل علني.

كما أن تلك المرجعية أخذت تستشعر الخطر الذي بات يمثله النفوذ الإيراني على استقلاليتها ووجودها، مما خلق شروطاً للتقارب بينها وبين الصدر. وفي الوقت ذاته، يسعى الصدر إلى أن يُبرهن للأسر الدينية في النجف حاجتهم له، وينتزع اعترافهم بمكانة أسرته بينهم؛ فهو الخط الأول للصدام مع غرمائهم (الولائيين).

لذلك، يمكن أن نفهمَ لماذا لم يَصدُر أيُّ رد فعل من المرجعية في النجف على تحركات الصدر الأخيرة ودخوله البرلمان العراقي منذ نهاية شهر يوليو ٢٠٢٢، ومطالبته بحلّ البرلمان، ورفضه لمرشح «الإطار التنسيقي»، وتعطُّل الحياة السياسية في العراق. وبالنتيجة، فإن مقتدى الصدر هو الوحيد القادر على الصدام مع الفصائل المدعومة من الحرس الثوري، وهو العبء الذي لا تُريد المرجعية في النجف أن تتحمله، وسيسُرها أن يقوم به الصدر، الذي سيُضعِف الفصائل «الولائية»، وسيَضعُف هو معها في الوقت ذاته.

من جانب آخر، يُدرك الصدر أن حقبة ما بعد وفاة السيستاني ستشهد سنوات مضطربة قبل أن تترسخ مكانة مرجع بديل، في ظل وضع سياسي معقد، وضغوط طهران التي ستحاول الهيمنة على النجف مباشرة بعد وفاة السيستاني. ولا يغيب عن مقتدى الصدر طموح أن تكون له، أو لمكتب أبيه على الأقل، مكانة فقهية في مرحلة ما بعد السيد السيستاني، قد تساعده في السيطرة على الحوزة، واكتساب نفوذ ديني يوازي نفوذه السياسي.

> **المرحلة الانتقالية ستكون محفوفة بمخاطر كثيرة**

لكن، وفي ظل مكانته الفقهية المتواضعة، فإن الصدر يسعى إلى أن يتحرك في هذا المسار بالتعكُّز على تراث أبيه الذي لم يتعامل المراجع الدينيين في النجف معه بوصفه فقيهاً مُتقناً «للصناعة»، وبقيت مؤلفاته الفقهية في موضع عدم تقدير؛ فأخذ الصدر يُعد العدة لإعادة فتح مكاتب أبيه مرة أخرى، كما أن بعض رجال مكتب الصدر، الذين عُرفوا بالانزواء عن الأضواء، وعدم الظهور، ممن لديهم مكانة فقهية لا شك فيها، أخذوا في الظهور العلني، مُمثلين عن الصدر، ومُرافقين له في زياراته للمرجعية العليا، وفي طليعتهم الشيخ محمود الجياشي.

يُعد الجياشي من طلبة السيد كمال الحيدري،

المحتجز في إيران، ولا يوجد شك في معرفته الفقهية. ولسنوات كان الجياشي منزوياً في مكتب الصدر، يشرف على ما له صلة بالأمور الفقهية، ولا يطبع كتبه، ولا تظهر دروسه ومحاضراته علناً، ولكن منذ بداية هذا العام، بدأت محاضراته تخرج في كتب مطبوعة طباعة فاخرة في مطبعة الكفيل بكربلاء، التابعة للعتبة العباسية. وأخذ في الظهور علناً إلى جنب الصدر، بل إن الصدر أرسله مُمثلاً عنه ليؤدي صلاة الجمعة التي دعا إليها في الذكرى السنوية لإقامة والده صلاة الجمعة، وأقيمت منتصف يوليو ٢٠٢٢، وهي مناسبةٌ أراد مقتدى الصدر لها أن تكون مليونية، وأن تحمل في طياتها رسالة إلى غرمائه في «الإطار التنسيقي» الشيعي. واختياره للجياشي ينسجم مع ما ذكرناه، حيث يريد لرجل دين صدري غير مشكوك في فقاهته أن يتصدر المشهد الصدري في الأمور المتعلقة بالفقه، تمهيداً لدور الصدر المستقبلي في المشهد الديني الشيعي. كما أن نزاهة الجياشي غير مشكوك بها؛ فالرجل لا يزال يسكن في دار متواضعة ضمن الأراضي الزراعية في منطقة السهلة في الكوفة، التي تُعد ملاذاً للطبقات الفقيرة، وتعود أصول أسرة الجياشي إلى مدينة الحمزة الشرقي في محافظة الديوانية.

الخلاصة والاستنتاجات

إن القلق، والخشية التي تُميّز علاقة الأسر الدينية والمرجعية العليا في النجف بمقتدى الصدر قد تكون في الوقت الحاضر في حالة هدوء بسبب وجود خطر أكبر، يتمثَّل في توسُّع نفوذ النظام الإسلامي الإيراني داخل العراق، مما أوجد نوعاً من التخادُم غير المعلن بين الصدر والمرجعية العليا في النجف، تدل عليه مؤشرات وشواهد ذكرتها الورقة. وهذا التخادُم يظل تعاوناً مرحلياً قائماً على التقاء مصالح الطرفين أمام عدو واحد، ولا يمكن التأكد من إمكانية ثباته مستقبلاً، خصوصاً بعد وفاة السيد السيستاني.

وخطورة مقتدى الصدر في مرحلة ما بعد السيستاني ستظهر على الأرجح في المرحلة الانتقالية التي ترافق عادة ترسُّخ مكانة مرجع جديد؛ فالسيستاني بعد توليه المرجعية عقب وفاة السيد عبد الأعلى السبزواري احتاج إلى سنوات لكي تترسخ مكانته، وبعد وفاة عدد من المراجع المهجّرين من النجف إلى قم، مثل الشيخ الأراكي والسيد الكلبايكاني. وفي حالة تولي أحد الأسماء المطروحة لخلافة السيد السيستاني، وفي طليعتهم الشيخ محمد باقر الإيرواني، لموقع المرجع الأعلى، فإن المرحلة الانتقالية التي سيضطر خليفة السيستاني لمواجهتها ستكون محفوفة بمخاطر كثيرة، في طليعتها التحدي الكامن في حليف اليوم غير المعلن، مقتدى الصدر.

> **طالما تعاملت الأسر الدينية في النجف مع آل الصدر بوصفهم أسرة غير نجفية**

وربما قد لا يُجازِف مقتدى الصدر اليوم بالصِّدام مع المرجعية العليا، ولعله أيضاً يُدرك أن صراعه مع «الولائيين» يخدم المرجعية، وإن لم يكن من المؤكد أن الصدر يُدرِك أن هذا الصراع يُضعفه كذلك، لكنه في الوقت عينه لن يكون بهذا الوضع المتهادن مع المرجع اللاحق، على الرغم من عدم وجود مشاكل بينه وبين الإيرواني، لكن طموحه لأن يؤسّس لنفسه وضعاً دينياً يجد نفسه أحقّ به سوف يكون حاضراً حين وفاة السيستاني.

محمد عبد الجبار الشبوط:

الوعـــي القيـــمي

استعير هنا مصطلح «الوعي القيمي» من الدكتور عادل العوا مؤلف كتاب «العمدة في فلسفة القيم» (١٩٨٦) حيث جعله عنوانا للفصل الاخير من كتابه الكبير. ولئن اختلفت مع المؤلف في بعض افكاره، الا انني تقبلت مصطلح «الوعي القيمي» ووجدته أعمق واشمل من مصطلحات اخرى مثل الوعي السياسي او الوعي العميق. ووجدت في مصطلح الوعي القيمي معادلا لمصطلح «الوعي الحضاري».

عـرّف الوعي القيمي بانه: «وعـي الشخصية الانسانيةً بذاتها وبشرط وجودها وبتطلعها الى ما تبتغي ان تكون». (العمدة ٧٠١)

واضيف انه وعي الانسان لنفسه بوصفه كائنا عاقلا حرا مريدا، قادرا ان يجسد في سلوكه وعلاقاته منظومة من القيم الحضارية العليا القادرة بدورها على انشاء مجتمع صالح ودولة حضارية.

ينطوي الوعي القيمي على معرفة وارادة وتطلع الى المستقبل.

اما المعرفة فهي منظومة القيم العليا الحافة بالمركب الحضاري والتي تشكل اطارا عاما لسلوك الانسان مع نفسه ومع الاخرين بما فيهم الدولة والمجتمع، والطبيعة. «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ».

واما الارادة فهي الاداة التنفيذية التي يتم بواسطتها تجسيد القيم بعمل يراه الناس:«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»، «وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا». و «الاخرة» هي التعبير الرمزي عن التطلع الى المستقبل.

والتطلع الى المستقبل جوهر ما تحرص منظومة القيم العليا على تحقيقه وهو ربط الانسان بمستقبل أفضل باعتبار القيم تعبيرا عما ينبغي ان يكون. وهذا ما يشير اليه القران الكريم بقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ».

تستهدف هذه المقالات المساهمة في نشر الوعي القيمي بين الناس. ذلك ان من خصائص المجتمع الصالح، ان لم نقل من شروط قيامه، امتلاك افراده وعيا قيميا يتم على اساسه قياس الصالح والفاسد من الافكار والتصرفات والمواقف والاشياء. ولا يمكن الحكم على الاشياء دون امتلاك الوعي القيمي. ان المجتمع الصالح يعارض الاستبداد لأنه نقيض قيمة الحرية، ويعارض الظلم لأنه نقيض قيمة العدل، ويعارض الفساد لأنه نقيض قيمة الصلاح، ويعارض التمييز الطائفي او العرقي لأنه نقيض قيمة المساواة، ويعارض الجهل لأنه نقيض قيمة العلم، ويعارض احتكار السلطة لأنه نقيض قيمة المشاركة السياسية، ويعارض الفوضى لأنه نقيض قيمة النظام العام، ويعارض الجهل لأنه نقيض العلم، وهكذا. ولا تتحقق هذه المعارضات القيمية دون توفر الوعي القيمي بمنسوب عالٍ.

> **ينطوي الوعي القيمي على معرفة وارادة وتطلع الى المستقبل**

ولما كان المجتمع العراقي خاصة والمجتمعات الاسلامية عامة مجتمعات كتاب هو القران الكريم، فلابد ان اذكر ان منظومة القيم العليا التي جاء بها القران تعرضت للتفكك والاهتراء في وقت مبكر بعد وفاة الرسول محمد، وكان من اوائل المفردات القيمية التي عانت من ذلك هي قيمة «الاستخلاف الرباني للانسان»، و«الشورى»، حيث بلغت ذروة ذلك على يد معاوية الذي حول الخلافة الى ملك وراثي عضوض. واستمر ذلك الى ان وصل المجتمع العراقي الى حالة عبادة الشخصية والعبودية الطوعية على يد صدام حسين. وشمل ذلك مفردات اخرى مهمة في المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، فتراجعت القيم العليا الصالحة، وسادت قيم اخرى غير صالحة، مثل التعصب، والطائفية، والعنف، والتطرف الديني، واهمال استثمار الطبيعة وعدم الاهتمام بالبيئة، والغزو، والسلب والنهب، والتمرد على القانون، وعدم الثقة، وتعاظم غريزة حب الذات، وغير ذلك، وهي من نتائج ومضاعفات الانظمة الدكتاتورية التي تعاقبت على حكم البلاد.

كل ذلك يضاعف مسؤولية النخب الواعية من المثقفين والكتاب والمفكرين والأكاديميين وعلماء الدين عن نشر الوعي القيمي بين الناس تمهيدا لإقامة المجتمع الصالح وبناء الدولة الحضارية الحديثة.

* شبكة النبأ المعلوماتية.

عماد عبد اللطيف سالم:

عن العمل والتفكير الاقتصادي في العراق

. جميعُ العراقيّينَ.. «اقتصاديّونَ»، حتّى وإن لم»ينتموا»الى الاقتصاد، وحتّى إذا لم يقرأوا في الاقتصاد جُملةً واحدةً صحيحةً، و»مُفيدة».

****

٢. جميعُ السياسيّينَ العراقيّينَ.. «اقتصاديّونَ»، ويستطيعونَ»الاجتهاد» في الاقتصادِ و قوانينهِ وأحكامه، سواء أكان ذلك بالصدفة، أم بالضرورة.

****

٣. الاقتصاد في العراق ليس»عِلماً»تطبيقياً، وليس حتّى»موضوعاً»يحتكمُ الى شيءٍ من العِلم. أنّهُ(بجميع أطرهِ المفاهيميّة، وميكانزماته، وسياساته، وأنظمته ومنظوماته، و تجاربهِ وتطبيقاته)، مجرّدَ»وجهات نظر». وعندما يصبحُ «عِلم» الاقتصاد(كأيّ»عِلمٍ» يبحث في السلوك السياسي والمجتمعي للشعوب)عبارةً عن مجموعةٍ»غيرُ مترابطةٍ» من وجهات النظر، سيصبحُ كلّ من هبَّ ودَبّ «اقتصاديّاً»، وسيصبح الاقتصاد «مهنةً» من لا مهنة له(كـ»عِلم» السياسة بالضبط).

****

٤. يستخدم السياسي»الهمومَ الاقتصاديةَ» للمجتمع لخدمة مصالح وتوجّهات ليست اقتصاديّة بالضرورة. و «إصلاح» الاقتصاد العراقي بالنسبة للسياسيّ العراقيّ هو وسيلة وليس غاية. الاقتصادي العراقي يفعلُ الشيء ذاته مع الأسف الشديد. الاقتصادي العراقي يحاول مُجاراة و»مُداراة» السياسي العراقي(وليس العكس).. فيُضَيّع بذلكَ «المَشْيَتَين».

❊❊❊❊

٥. أن تكونَ «غُراباً» أبيضَ اللونِ في الاقتصاد، فإنّ هذا لا يعني أنّ»الغربان الاقتصاديّة» ليست(عموماً) سوداء اللون.. عندما»تنعقُ»مع السياسيين.

❊❊❊❊

٦.السيّاسيّون العراقيّون يمكن أن يختلفوا مع بعضهم حدّ القتل.. ولكنّهم يتّفقونَ، ويقفون صَفّاً واحداً وكـ «البنيان المرصوص» في مواجهة الاقتصاديّين الذين يرفضون»التبعيّة»لهم. أمّا الاقتصاديون العراقيّون فيختلفون فيما بينهم لمجردّ الاختلاف، حتّى وإن لم تكُن لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرةٍ في هذا الاختلاف. من هنا يأتي عجزهم(وقلّةَ حيلتهم)عن تقديم الحلول، واكتساب الثقة، ومن هنا يأتي»هوانهم على الناس». ولهذا فحينَ يطلبُ سياسيٌّ عراقيٌّ واحِد من ثلاثة اقتصاديّين عراقيّين رأياً واحداً بصدد قضيّة معينة، فإنّهم سيعطونهُ ستّة آراء(نكايةً ببعضهم البعض)، مما يجعلهُ يستخّفُ بهم، ويستلقي على قفاهِ المُبارك، من شدّة الضحك.

❊❊❊❊

٧.هموم المواطن العراقي الاقتصاديّة تتمحور حول»كيفيّة» العيش في الأجل القصير، وليس»نوعيّة»العَيْش في»الأجل الطويل». وعندما يأتي «الأجل الطويل»، وتحينُ «ساعةُ الحسابِ» على الأخطاء والخطايا والحماقات الاقتصاديّة السابقة، يكونُ هذا»الأجلُ الطويلُ» قد أصبح أجَلاً قصيراً بدوره. و على وفق هذا الفهم (الفردي – المجتمعي) لعمل الاقتصاد ودوره في حياة الناس، يرقصُ»السياسيُّ» على الجرح، بينما يصرخُ»الاقتصاديّ»(المهنيُّ، والحقيقيُّ، والأصيل) من شدّة الألم، وحِدّة الطَعنة.

❊❊❊❊

٨. الاقتصاد في العراق(بأدواته وسياساته وإجراءاتهِ وقوانينهِ كافّة)، هو مجرد»وصفة» لتسكين الآلام المُصاحبة لمرضٍ عُضال، يتمُّ»صرفها» في»صيدليةّ» الحكومة. وعندما يموتُ المريضُ، ينقَضّ المواطنُ العراقيّ على طبيب الطواريء الواقفِ قرب السرير، وليس على الطبيب»الاختصاص» الذي دسَّ لهُ أوّل حُقنةٍ خاطئةٍ في الوريد.

❊❊❊❊

٩.مُغنّية الحيّ تُطْرِبُ في السياسة، فيصيحُ جميعُ «الضحايا» لـ «طقطوقتها»: الله يا سِت.. الله. أمّا مُغنِيّة الحيِّ ذاتها، فيتمُّ رجمها بالحجارة، حتّى لو غنّت «مقاماً»أصيلاً في الاقتصاد.

❊❊❊❊

١٠. لا يُغيّرُ الاقتصاديّون ما بقومٍ، حتّى يُغيّرُ سياسيّيهم ما بأنفسِهم.. كلّهم دون استثناء(من الجبلِ الى البحر، ومن السهل الى البادية). خلافَ ذلك سيبقى هؤلاء السياسيّينَ يطبخون للناس الحصى في «قدور» الاقتصاد.. بينما بعضُ «الخبراء» الإقتصاديين «البواسل» يُسايِرونهم في ذلك من أجلِ الجاهِ الزائلِ والمكانةِ»الزائفة»، ومن أجل»ريعِ المنصبِ» الذي هو ليس أكثر من «عارٍ» شخصيّ و»عائليّ».

عارٌ»اقتصاديٌّ» محض، وعارٌ «شخصيٌّ» خالص.. الى الأبد.. الى الأبد.

*صحيفة «المدى»

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي :

لجوء النظام السوري للخيار العسكري عقّد الحل وفتح باب التدخل الخارجي

القامشلي: كمال شيخو:يرى «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي»، الذي يعد أحد أقدم الأحزاب السياسية للحركة الكردية في سوريا، أن مسار التطبيع بين نظامي الحكم في أنقرة ودمشق جاء بطلب روسي ودفع إيراني بعد قمة طهران الثلاثية (جمعت قادة روسيا وتركيا وإيران) في نهاية يوليو (تموز) الفائت. ويقول عضو الهيئة الإدارية للمكتب السياسي في هذا الحزب، أحمد سليمان، إنهم يدعون إلى الحوار مع نظام الرئيس بشار الأسد لـ«حل القضية الكردية التي نكرس جل نضالنا من أجلها»، لكنه يشير إلى أن «لجوء النظام إلى الخيار العسكري الأمني عقد المشهد».

ويقر هذا المسؤول الحزبي، في حوار مع «الشرق الأوسط»، بضرورة «طمأنة» تركيا بأن الوضع الداخلي في سوريا لا يشكل عامل تهديد لأمنها القومي. ويقول المسؤول في هذا الحزب الذي تأسس عام ١٩٥٧، إنه يناضل سياسياً لحل القضية الكردية في الإطار العام لـ«الحل السياسي الشامل» في سوريا عبر الانتقال إلى «نظام ديمقراطي تعددي يعترف بالوجود القومي الكردي دستورياً» ومنحه «حقوقه المشروعة». وخلال سنوات الحرب المستمرة منذ ١١ عاماً، عقد الحزب لقاءات مباشرة مع مسؤولين في الحكومة السورية بدمشق في أكثر من مناسبة.

فيما يأتي بعض محاور الحوار الذي جرى يوم السبت مع أحمد سليمان في مقر «التقدمي» بمدينة القامشلي (شمال شرقي سوريا):

المخاوف من التطبيع بين تركيا والنظام

> هل يخشى كرد سوريا التطبيع بين تركيا والنظام الحاكم في دمشق؟

– لعل حدوث أي اختراق في مسار العلاقات بين أنقرة ودمشق سيأتي لمصلحة النظام السوري بالدرجة الأولى. نحن مع علاقات طبيعية بين سوريا ودول الجوار بما فيها تركيا، ونحن مع طمأنة الجانب التركي بأن الوضع الداخلي بسوريا لا يشكل عامل تهديد لأمنه القومي، كما يزعم الرسميون الأتراك. لكن يجب ألا يكون ذلك على حساب الشعب السوري ومصالحه، خاصةً الكرد. فمن المعلوم أن مطلب تركيا الأول والأخير هو الحؤول دون حل القضية الكردية في سوريا، وستصر أنقرة في حال وصلت لتفاهمات مع دمشق على أن يخسر الجانب الكردي كل مكاسبه الإدارية والعسكرية والحد من قدرة وقوة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)...

> هل تعتبرون أن ذلك يشكل خطراً على الشعب الكردي وقضيته القومية؟

– بعد معارك عين العرب (كوباني) سنة ٢٠١٤ ثم احتلال عفرين عام ٢٠١٨ ورأس العين (سري كانيه) وتل أبيض عام ٢٠١٩ وهجرة آلاف الكرد لدول الجوار وأوروبا، كان المطلوب من القوى الكردية الحفاظ على قرارها السياسي المستقل على الصعيد الوطني والإبقاء على الخطاب الواقعي لحركتها السياسية، والنأي بالنفس عن مجمل التناقضات والتدخلات الدولية والإقليمية. ورغم إحراز بعض الأحزاب الكردية مكاسب تكتيكية، إلا أنها ساهمت في تبديد الفرص المحتملة لحل القضية الكردية وإفراغها من مضمونها، وأصبحت جزءاً من تناقضات الأطراف الإقليمية والدولية التي تعصف بالمشهد السوري. وعليه فإن أي حل قد تتوصل إليه هذه الأطراف الدولية سيكون على حساب الشعب الكردي وحقوقه في سوريا باعتباره الحلقة الأضعف والأقل تأثيراً على هذه الدول.

> منذ بداية الحرب السورية و«الحزب التقدمي» يدعو إلى الحوار والتفاوض بشكل مباشر مع النظام الحاكم في دمشق. هل يمكن شرح موقفكم؟

– نحن من الداعين للحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع النظام الحاكم للبحث عن الحلول الممكنة، لا سيما حل القضية الكردية التي نكرس جل نضالنا من أجلها، لكن لجوء النظام إلى الخيار العسكري الأمني عقد المشهد، وصعب من احتمالات الوصول إلى حل وطني توافقي، والأسوأ من ذلك أنه فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي. وبعد تدخل كل هذه الجهات الدولية والإقليمية المنتشرة على الأرض السورية بجيوشها أو عبر الميليشيات التي تدعمها؛ فإن المشهد يبدو أشد تعقيداً وكل ذلك في ظل غياب برنامج وطني يقر بواقع الأزمة

ويسترعي إجراء مراجعة شاملة، وإذا كان الجانب السيئ يكمن في أن السوريين (معارضة ونظاماً) يفتقرون إلى تصورات واقعية لحل الأزمة، فإن الأسوأ هو افتقارهم لإرادة الحل.

لقاءات مباشرة مع النظام

> هل عقدتم لقاءات مباشرة مع مسؤولي النظام والحكومة؟

– نعم، عقد حزبنا لقاءات مباشرة مع مسؤولين في الحكومة السورية في دمشق إما بدعوة منهم أو برغبة من «الحزب التقدمي». وجرى ذلك في أكثر من مناسبة، وكان آخر لقاء بيننا في أوائل أبريل (نيسان) الماضي؛ فنحن نؤمن بأن الحوار مع النظام يحتاج لوحدة الصف الكردي وصياغة موقف موحد حول حقوق الكرد، ومن هنا جاءت زيارة حزبنا إلى دمشق التي ركزت على فهم الآليات اللازمة لفتح قنوات جدية للحوار، وفهم موقف السلطة بشكل أوضح ورؤيتها لمعالجة الأزمة السورية وحل القضية الكردية خاصةً.

> هل تجري أحزاب كردية ثانية غيركم لقاءات مباشرة مع مسؤولي النظام؟

– يجري «حزب الاتحاد الديمقراطي» لقاءات مع النظام الحاكم بشكل دوري للبحث في التنسيق الأمني والعسكري نظراً لانتشار القوات النظامية في مناطق سيطرته، أما قادة «المجلس الوطني الكردي» فلديه أعضاء في اللجنة الدستورية ويلتقون بشكل مباشر مع ممثلي النظام كما يحصل في مسار جنيف.

> هل يمتلك «التقدمي» الإمكانيات لوساطة بين النظام وأحزاب الحركة الكردية؟

– نؤكد أن نقاشاتنا مع دمشق لا ترقى إلى مستوى التفاوض، نحن ندرك أن لغياب الموقف الكردي الموحد دوره الذي يمنع تشكيل تأثير حقيقي في أي حوار، وخلال لقاءاتنا طالبنا النظام بالإقدام على طرح مشروع وطني لحل الأزمة في سوريا وطرح رؤيته لحل القضية الكردية. وبرأي حزبنا يكمن حل القضية الكردية في الإطار العام للحل السياسي الشامل عبر الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يعترف بالوجود القومي الكردي دستورياً ومنحه حقوقه المشروعة.

حل القضية الكردية يكمن في دمشق

> هل أنتم مع حل القضية الكردية بإطارها الوطني؛ أم في سياق المسارات الدولية؟

– حل القضية الكردية يكمن في دمشق ودون الوصول إلى هذه القناعة لن يكون هناك حلول حقيقية للقضية الكردية في سوريا. نحن نرحب بدور الأمم المتحدة ومساراتها الأممية، وبالوساطات الدولية سيما الدور الروسي المؤثر عبر علاقاته الوثيقة مع النظام ودعمه له عسكرياً وسياسياً، فقد ساهم الروس في عقد لقاءات بين بعض الأطراف الكردية والحكومة السورية وتم التفاهم منتصف ٢٠١٧ في موسكو مع حزبنا لدعوة الأطراف الكردية الرئيسية إلى قاعدة «حميميم» بغية تشكيل وفد كردي موحد للحوار مع دمشق. إلا أن اللقاء فشل جراء رفض «المجلس الكردي» الحضور، وإصرار «حزب الاتحاد الديمقراطي» على أن يكون الوفد ممثلاً باسم الإدارة الذاتية، علاوة على أن النظام لم يكن مستعداً بدوره لأي حوار جدي.

> هل لهذه الأسباب تموضع «الحزب التقدمي» خارج الأطر الكردية؟

– حزبنا كان من مؤسسي «المجلس الوطني الكردي» نهاية ٢٠١١ وحرصنا على ضرورة وجود اتفاق وتفاهم سياسي مع الطرف الآخر «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي كان يعمل آنذاك تحت مظلة «مجلس غربي كردستان»، بيد أن كل محاولاتنا لتوحيد الصف باءت بالفشل، فضلاً عن أن الوضع التنظيمي داخل المجلس وطريقة اتخاذه للقرارات؛ حالتا دون القيام بدورنا القومي والوطني في ظل هذه الأزمة المديدة، الأمر الذي دفع حزبنا إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من المجلس عام ٢٠١٥، والسبب الرئيسي وقتذاك كان خلافاً تنظيمياً وليس سياسياً. لقد عقدنا الكثير من الاجتماعات واللقاءات الثنائية مع «حزب الاتحاد»، إلا أننا لم نتلمس منهم أي استجابة لعقد شراكة سياسية حقيقة.

> هل لدى «التقدمي» تصور لتقريب وجهات النظر المختلفة بين قطبي الحركة الكردية؟

– لدينا قناعة أنه دون وجود مركز للقرار الكردي السوري المستقل لن تكون هناك أي فاعلية ودور حقيقي للحركة الكردية، سواء من أجل نيل الحقوق القومية، أو على مستوى تفعيل دوره الوطني؛ فغياب وحدة الصف السياسي انعكس سلباً على واقع الحركة الكردية. وكما أن هناك مصادرة للقرار السوري على الصعيد العسكري والسياسي، فإنه ثمة مصادرة للقرار الكردي خاصةً عند قطبي الحركة.

الموقف من المعارضة والانسحاب من الائتلاف

> ما هو موقفكم من المعارضة السورية؟

– تبنى «الحزب التقدمي» منذ تأسيسه موقفاً معارضاً وندعو إلى وجوب توفير الحريات العامة وتحقيق نظام ديمقراطي تعددي ورفض سياسات حزب البعث التمييزية تجاه الكرد. لأجل ذلك، كنا على الدوام جزءاً من المعارضة السورية، وكان سكرتير حزبنا الراحل عبد الحميد حاج درويش بعيد تأسيس «إعلان دمشق» سنة ٢٠٠٥ نائباً لرئيس الإعلان، وترأس وفد الحركة الكردية في محادثات جنيف في جولتها الثانية. وبعد انطلاقة الحراك السوري المعارض ربيع ٢٠١١ كنا إلى جانب المعارضة الديمقراطية الساعية لتحقيق الديمقراطية والحرية والمساواة، وإيجاد حل وطني للقضية الكردية.

> ولماذا انسحبتم من «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» المدعوم من تركيا؟

– بعد انضمام «المجلس الكردي» إلى صفوف الائتلاف المعارض عام ٢٠١٣ على إثر توقيع مذكرة تفاهم مشتركة والتي جاءت متقدمة على الصعيد الوطني السوري فيما خص حقوق الشعب الكردي، بدا لاحقاً أن الائتلاف لم يكن حريصاً على هذه الوثيقة نتيجة ضغوط الحكومة التركية؛ فالمعارضة لم تتوصل حتى اللحظة إلى برنامج سياسي يطمئن مكونات الشعب السوري.

والحال أننا اليوم في إزاء معارضات تفتقر للمشروع الوطني الجامع ولا تتمتع بالمصداقية لدى الشارع السوري بكل مكوناته، ولهذه الأسباب نحن خارج أطر المعارضة السورية.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

الباحث فرهاد حمي:

واشنطن في شمال شرق سوريا بين «الصوابية السياسية» وضبابية «بناء الأمة»

*المركز الكردي للدراسات

كـان الغرض، في المادة السابقة، من إبـراز الأهداف الامريكية في شمال شرق سوريا بشقيها، الصلب والسائل، ترتيب أولويات السياسة الامريكية بشكلٍ سريع في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وما تحمل هذه العوامل من التزامات على المدى المنظور، بغية مواصلة العمل في المنطقة. ولأن استمرار العمل لم يعد لوحده كافياً لتخفيف حدّة الاحباط الاجتماعي، قياساً بحجم المخاطر الوجودية التي تجتاح المنطقة (الحرب وأثارها، الأمن الغذائي والبيئي، التدهور الاقتصادي والثقافي والنفسي، ونزيف الهجرة الجماعية)، فإن إعادة قراءة التجربة الغربية، من زاوية نقدية في ضوء السنوات الماضية، أمست ضرورة ملحة بغية فرز المساوئ عن المحاسن.

مُحال من حيث المبدأ، طبقاً لتشابك الواقع وتعقيداته، تقديم إجابات شافية لكل القضايا الساخنة، لأسباب مرتبطة بدنياميات الواقع وانقلاباته اللحظية واستعصائه التاريخي، ناهيك عن غياب مراجع دقيقة وقاعدة بيانات صلبة ودراسات بحثية جادة. ومع ذلك، يبقى الركون إلى الميّزة التفسيرية هدفاً نصبو إليه بغية إنارة التناقضات التي تقف سداً منيعاً حيال التحديات.

سنعالج تباعاً أربعة تناقضات رئيسية هي:

نزعة الصوابية السياسية، عقيدة بناء الأمة، المصيدة الكردية، والنهج الأمني. ستتناول هذه المادة نزعة الصوابية السياسية وعقيدة بناء الأمة من خلال سلوك المؤسسات العسكرية والدبلوماسية الامريكية والغربية عموماً، وكذلك المنظمات غير الحكومية والخبراء والتقنيين والمستشارين الرسمين وغير الرسمين، تزامناً مع برامج المساعدات الإنسانية والاستقرار والتعافي المبكر. في حين، سنفرد لكل من المصيدة الكردية والنهج الأمني، مادة لاحقة.

الصوابية السياسية

تحتل إشكالية النهج أو ما يعرف بـ«الخطاب المعرفي» قولاً وفعلاً، صدارة التناقضات الغربية لمواجهة الأزمات في شمال شرق سوريا. ويعود جذر هذه المعضلة إلى سيادة نزعة «الصوابية السياسية» (Political correctness) التي تحتكر قول الحقيقة. وعلى الرغم أن الصوابية السياسية تبدو نزعة أخلاقية مهمومة بالدفاع عن الأقليات والفئات المضطهدة والهويات المحرومة من الفرص العادلة والتمثيل الثقافي والسياسي، من خلال آليات السلطة الجديدة والمنظمات غير الحكومية وسلطة الخبراء والمستشارين والباحثين النخبويين، إلا أنها تحاول تسكين الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وضبطها داخل الحيز الحقوقي والأخلاقي الفردي فحسب، دون العمل على خلق حراك سياسي نضالي مُنظم لخلق تغيير مادي وملموس في الظروف التي أدّت إلى بروز تلك الأشكال من الهيمنة والاستغلال والإقصاء التي تدّعي نزعة الصوابية السياسية ويدّعي القائمون عليها أنهم يحاربونها.

> **التناقضات: نزعة الصوابية السياسية، عقيدة بناء الأمة، المصيدة الكردية، النهج الأمني**

ظاهرياً، تتحاشى هذه النزعة، كما يبين الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك، أنماط النظم الشمولية المتعلقة بفرض حضورها وخطابها على الآخر. فهي تروج إلى لغة ما بعد الحداثة على ألسنة الخبراء والمختصين، غالباً من خلال المعادلة التالية: «في حقيقة الأمر، حبذا لو تتصرف هكذا، سيكون جيداً. في نهاية المطاف يعود إليك اتخاذ قرار الاختيار والتصرف».

مؤكداً، تبدو هذه الصيغة أكثر إغراءً وجاذبيةً من مقولات قسرية مباشرة مثل «شئت أمّ أبيت يجب أن تتصرف هكذا». وبحسب جيجك، يخفي هذا الخطاب المرن في التحليل النهائي، القصد التالي: «بصفتي خبيراً ومختصاً، أعلم أفضل منك حيال ما تريد فعله حقاً، ويجب خضوعك لرؤيتي بكامل إرادتك وطوعاً».

عملياً، تحوّل الصوابية السياسية المواطنين إلى أطفال عن طريق «سحب الأهلية منهم، واعتبارهم غير مُؤهلين لمواجهة ظروف الحياة ولا يستطيعون التعبير عن أنفسهم، ولا بد دوماً من حمايتهم وفرض الوصاية عليه» وفق الفيلسوف النمساوي روبرت بافلر. وفي التحليل الأدق، تحتكر الصوابية السياسية مبدأ الحقيقة، وهي غير منفتحة حيال أساليب معرفية أخرى. وبذلك، لا تخلو من تحيزات أيديولوجية، بل وطبقية، تفرضها الثقافة الفردية المهيمنة.

وبحكم نوعية القضايا المتفجرة في سوريا، والتي تحمل أبعاداً سياسية وتاريخية واجتماعية ومناخية، لا يمكن إحالة قضايا المجتمع إلى مسائل علمية ورياضية بسيطة.

وما يُطرح بوصفه الحل التكنوقراطي أو العلمي أو حتى الحل الأخلاقي، غالباً ما يكون نتيجة تحيزات أيديولوجية ما تدفعها مصالح اجتماعية وطبقية محددة. كانت هذه المقاربة موضع نقدٍ لاذعٍ لدى يورغان هابرماس، الذي

رفض أن يكون المجال العام حكراً على فئة شبه كهنوتية من الخبراء، معتبراً المواطنين ذواتاً حرة وعقلانية، وليسوا مجموعة من القُصّر الذين يجب إعادة تأهيلهم ليرتقوا إلى مستوى الأيديولوجيا السائدة.

سيكون من المفيد تبيان ماهية الصوابية السياسية من خلال أخذ مثال أزمة المياه في شمال شرق سوريا، وتسخيرها كسلاح للحرب من قبل تركيا. علماً أنّ المنطقة تعد سلة غذاء سوريا، وكان يطلق عليها يوم ما « كاليفورنيا الشرق».

استناداً إلى العديد من التقارير الدورية التي تصدر من المنظمات الدولية المعنيّة بالمناخ والأمن الغذائي، أضحت المنطقة على حافة أزمة بيئية بكل المقياس، نظراً لأن ٦٠ في المئة من مصادر المياه السطحية تتدفق عبر تركيا، بينما تتوزع النسبة الباقية بين المياه الجوفية وهطول المطار. وبحكم أن ظاهرة الاحتباس الحراري رسخت مستويات الجفاف إلى درجاتٍ خطيرة، فإن الحكومة التركية، بحسب المصادر المحلية، تبني أيضاً السدود الباطنية على الطراف الموازي للحدود لسد الينابيع الجوفية التي تذهب صوب شمال شرق سوريا.

> **رفضت وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية التعامل مع الإدارة الذاتية بصورة مباشرة**

وباعتبار أن مورد المياه يشكل سبب حيوي لإنعاش الزراعة والثروة الحيوانية ومياه الشرب وشبكة توليد الكهرباء بصورة متداخلة، فإن التحذيرات تشير إلى أن المنطقة وصلت إلى نقطة تحولٍ، وبدأ قطاع الزراعة يفقد قدرته على الصمود.

وتؤكد التحذيرات أن عواقب هذه الأزمة ستكون مروعة، بحيث تفجّر موجة هجرةٍ جماعية باتجاه المدن الداخلية المكتظة أصلاً، أو لجوءٍ إلى الخارج، علاوةً على إمكانية انتشار الأوبئة المزمنة جراء تفاقم أزمة الصرف الصحي ونقص مياه الشرب. كما أنّ فقدان مصادر رزق المزارعين ورعاة الثروة الحيوانية، سيفسح المجال لدمشق وطهران وأنقرة والجماعات المتطرفة لاستغلال حاجة تلك الفئات ودفعهم صوب عالم الجريمة والعنف والتنظيميات المتطرفة، الأمر الذي يهدد الأمن المحلي والدولي معاً.

يقيناً، ستكون أثار الأزمة واضحة على الأمن الغذائي المحلي لجهة تأمين مادة الخبز توازياً مع الظروف الدولية القاهرة. ولن تتوقف تداعياتها عند هذا الحد، بل مرشحة لزيادة حدة العنف والاستقطاب الاجتماعي وتثوير الحروب الأهلية المحلية، ليصبح التنوع القومي والديني في مهب المجازر والتهجير القسري. ومن ثم، إفراغ المنطقة من المكونات الأصلية.

وفي نهاية المطاف، سيكون بلد الثورة الزراعية أرضاً منسية، بحيث تقف الأطلال وحدها لتكون شاهدةً على التاريخ.

ليست هذه التحديات المتداخلة من طينة مؤثرات محتملة، بل وقائع مادية ملموسة، ولا تقبل حلولاً ترقيعية وترحيلاً للمشاكل. كما لا تحتمل خطاب التنصل من لب المشكلة، والتغاضي عن المسببات الرئيسية التي تقف خلف ذلك. هنا على وجه الخاص، تأتي وظيفية إيديولوجية «الصوابية السياسية» لتحيل الأزمة إلى جهل المزارعين وغياب ثقافة التحديث الزراعي وعدم تنويع البذار، وتقترح وجوب توجيه طاقات العمل صوب أعمال هزيلة مثل تحسين شبكات المياه قبل الحرب السورية. وأحياناً تقوم بمهمة توزيع المياه عبر الصهاريج بصورة رمزية، فقط لكي تتمكن بضعة منظمات غير الحكومية من تبرير ميزانيتها. ولدى إصدار بيانات إعلامية مشينة اعتراضاً على أزمة المياه، تتجنب قدر المستطاع الإشارة إلى المسؤولية التركية المباشرة بدافع من النزاهة والحيادية والاستقلالية المزعومة.

يبين تمييع القضايا الوجودية على هذا النحو

وتشطيرها إلى جزئيات هامشية وعقبات مألوفة بغية التوهان، مدى فداحة تعاطي «الصوابية السياسية» مع القضايا المحلية المستفحلة.

فعوضاً عن البحث عن حلول قادرة على التكيّف مع حدّة الأزمة، تطمر أمراض مزمنة وقاتلة من خلال «المسكنات» أو «التخفيف»، وفق قاموس مصطلحاتها اللغوية.

وتالياً، تقدم نفسها بهيئة أبوية هدفها إصلاح المجتمع من خلال العبارات التالية: تطوير المهارات وتقوية القدرات وتمكين الطاقات وحماية النوع الاجتماعي « الجندرة» واحتواء النزاعات وفض عمليات التصعيد.. وهلم جرا.

هلامية بناء الأمة

يتفرّع من هذه الإشكالية المنهجية الامريكية والغربية عموماً تناقض موازٍ يتعلق بالإرادة السياسة الخارجية وعقيدة رفض المساهمة في بناء الأمم، خاصةً عقب فشل تجربتي أفغانستان والعراق. يشدد أنصار هذا الرأي أن الامتناع عن بناء الأمم درس تاريخي للسياسة الخارجية الامريكية. فهم يعتبرون عملية بناء الأمة بمثابة مستنقعٍ سياسي لا يجدر للولايات المتحدة أن تغامر من أجله، ناهيك عن الكلفة الباهظة من الموارد المالية والبشرية لمهمة لا طائلة منها ومن دون نهاية.

ويشير الدبلوماسي الامريكي الشهير ريتشار هاس في كتابه «A World in Disarray» إلى أن المدارس الفلسفية للسياسة الخارجية الامريكية تنقسم عادةً حيال فكرة بناء الأمة من عدمها. إذ تنظر المدرسة الويلسونية «المثالية» إلى قضية تشكيل طبيعة المجتمعات الأخرى وأوضاعها الداخلية كهدفٍ أساسيٍ للولايات المتحدة في العالم. وقد يكون الهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية أو رفع المعاناة عن البشر. ارتبطت نشاطات رؤساء الولايات المتحدة جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الابن بهذه الفلسفة. واليوم، ثمة من يلتزم في صفوف الحزبيين بها.

ويستند ثاني التقاليد المهيمنة على السياسة الخارجية الامريكية إلى «المدرسة الواقعية»، التي ارتبطت تاريخياً بسياسة الرئيسين ريتشارد نيكسون وجورج بوش الأب. طبقاً لهذا التقليد، لا يندرج التركيز على طبيعة الدول والمجتمعات في نطاقها الداخلي، بل على ما تمارسه هذه الدول خارج حدودها من خلال سياساتها الخارجية. فعلياً، لا يعد هذا التقسيم قاطعاً، وقد يحمل المزواجة بين المثالية والواقعية معاً تبعاً لأولويات الأهداف الاستراتيجية العامة والظروف المتغيّرة.

بالمقابل، يعتبر مناصرو بناء الأمة أن أطروحة تجنب بناء الأمة ستغرق البلدان الخارجة من الصراع في الفوضى العارمة. ويعتبرون أن بناء الأمة يتضمن جهود الأطراف المتدخلة لوضع أنظمة سياسية وإدارية جديدة وتشكيل مجتمع مدني وتقوية مكانة المرأة في البلدان التي تعاني من الصراعات أو التي خرجت لتوها من الصراعات.

> **للخروج من هذا النفق المظلم، يستوجب الاستلهام من ميراث الإدارة الذاتية**

مع ذلك، فقدت السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط حماستها لفكرة بناء الأمة بعد فشل تجربتي العراق وأفغانستان. وأضحت المقاربة الامريكية تشبه تلك البريطانية حيال الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى، حيث تَمثل الهدف الرئيسي لمؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ تحت قيادة ونستون تشرتشل بـ«البقاء في المنطقة بأقل كلفة ممكنة».

اليوم، تواجه الولايات المتحدة مهمة مماثلة في الشرق الأوسط, إذ تتجنب بذل مجهودات أكبر، مثل خلق كيانات محددة المعالم وقادرة على البقاء، وترفض في الوقت عينه وضعية المتفرج، على غرار ترك المنطقة لتدبر أمورها بنفسها. وغالباً، تنتهج سياسة عدم التفكير فيما

يمكن إنجازه، بل فيما ينبغي اجتنابه. أي يتوجب إدارة الأزمة لا معالجة القضايا، خوفاً من التكاليف الباهظة وسقوط هيبة السياسة الخارجية.

لكن ما يتم تجنب الحديث عنه، جراء صدمة أفغانستان وخيبة الأمل حيال فشل بناء الأمة، يعود بالأساس إلى عدم رغبة العديد من المانحين، بما في ذلك الولايات المتحدة، في توجيه المساعدات من خلال الحكومة الأفغانية. إذ فضلوا بدلاً من ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمتعاقدين من القطاع الخاص، في حين تُرك مصير الثروة المالية واحتكارها بيد أمراء الحرب بمعزل عن الإدارة السياسية العامة. هذا هو الدرس الذي يجدر استنباطه من تجربة أفغانستان والعراق، وينبغي تفادي استنساخه حالياً في شمال شرق سوريا.

إدارة الأزمة وملابساتها

مما لا شك فيه أن وجود القوات الامريكية على الأرض شرطٌ لا غنى عنه لشمال شرق سوريا. لكنّ وجودها على هذا المنوال، لا يشكل ضمانة لبقاء تجربة الإدارة الذاتية على قيد الحياة أو تأمين مصالحها الأمنية والاستراتيجية. بل يتجلى ما يضمن استمرارية وجودها في القيام بالمساهمة الإنمائية الجادة مع السكان المحليين ومؤسسات الإدارة الذاتية.

حملت إدارة الرئيس جو بايدن لدى استلامها دفة الحكم آمال السكان المحليين من أجل مساعدة الإدارة الذاتية ومواجهة الاحتياجات والتحديات القائمة. غير أن إداراته، إلى هذه اللحظة، لم تطمئن السكان المحليين من خلال وجودها بتطوير خطة إنمائية شاملة طويلة الأمد. كما أن التحالف الدولي لم يعلن صراحةً أن قواته لن تغادر المنطقة قبل أن توافق دمشق على اتفاق سياسي بشأن الإدارة الذاتية.

لم يخرج نهج فريق بايدن من نطاق «إدارة الأزمة» واحتواء التناقضات مؤقتاً. فبدلاً من توسيع أهدافها في سوريا تناسباً مع التحديات، ضيّقت الإدارة الامريكية نطاق أهدافها السائلة من خلال إدارة عمليات خفض التصعيد المؤقت بصورة سلبية نتيجة الخروقات التركية اليومية على الجبهات العسكرية مع قوات سوريا الديمقراطية. ناهيك عن فشلها في ترسيخ وقف إطلاق نار دائم، جواً وبراً، ضمن قواعد الاشتباك مع الجانب التركي، مفضلةً اقتصار نطاق عملياتها ضد تنظيمي القاعدة وداعش والميليشيات الإيرانية فحسب. كما لم تف بكامل التزاماتها فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وحقوق الهويات القومية والثقافية والدينية ومحاسبة مرتكبي جرائم حرب والتطهير العرقي والتغيير الديمغرافي في كل من عفرين وسري كانيه (رأس العين) وتل أبيض.

> **الرؤية الغربية حيال القضية الكردية تحمل تحديات وتناقضات هائلة**

غرقت استراتيجية إدارة الأزمة، التي تعني الحفاظ على ما هو قائم، في الوحل نتيجة تراكم التحديات المتفاقمة جرّاء الحرب على الإرهاب في ظل تدهور الوضع الإنساني. وعادةً ما تكون الاستجابة المقترحة من قبل إدارة بايدن مغلّفة بأفكار فضفاضة ومشاريع إسعافية خجولة على شاكلة مساعدات إغاثية ودعم الاستقرار والتعافي المبكر والحوكمة.

من المألوف، لدى الحديث عن الوسائل والأدوات لتنفيذ هذه الأهداف، أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بإتاحة القنوات التمويلية حصراً أمام الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية وبعض الأطراف المحلية المغتربة عن هواجس الاحتياجات الاجتماعية. وبذلك، يبدأ مسار الفساد وسوء الإدارة والتلاعب بالفواتير وعروض أسعار المزورة ودور الوسطاء والمحسوبيات، وسط تعزيزٍ واضحٍ لعقلية السمسرة. وعلاوةً على ذلك، تتابع هذه المنظمات تطورات الأوضاع المحلية من مكاتبها البعيدة خلف الحدود والمنتشرة في أربيل وتركيا والدول

الغربية، الأمر الذي بدأ يثير السخط المحلي من النهج الغربي، بحسب ما يقول الباحث فابرش بالونش. وفرز هذا النهج شريحةً مخملية صغيرة لا تشعر على الأغلب بهول القضايا الاجتماعية المريّعة، بل تكمن مصلحتها في إدامة الواقع على ما هو عليه، لتقوية أوضاعها المادية من خلال استمرار الحصول على الأموال، مستغلةً ترويجها أوجاع السكان المحليين.

وعلى الرغم من القصور الذاتي وتداعيات الحرب، قدمت روج آفا – شمال شرق سوريا، منجزاً حقيقياً، إذ رفعت من شأن القيّمة الكونية للعمل السياسي وساهمت سياسياً ودفاعياً في الوقوف في وجه استبداد النظام السوري والتنظيمات المتطرفة في آن. وبذلك، أسست إرثــاً عملياً من ناحية إدارة البلديات المحلية ومجالس المواطنين وجمعيات المجتمع المدني. كما تسعى على الدوام إلى ترسيخ سيادة القانون داخل مؤسساتها (التشريعية والقضائية والتنفيذية).

في المحصلة، باتت تلك المؤسسات تشكل الهياكل الإداريــة العامة في المنطقة، فيما تأخذ على عاتقها مسؤولية حماية المجتمع. لكن وتيرة التوترات اليومية المتراكمة، خاصةً تدهور الأمــن الغذائي والتضخم الاقتصادي وأثار عرقلة تدفق المياه والجفاف ومواصلة الحملات العسكرية التركية، أضعفت من فعاليتها وقدرتها على التكيف، من دون نسيان التحديات الداخلية ومثالبها وعثراتها، وهو ما سنسلط عليه الضوء في قادم الأيام.

مقصد القول،

تحمّل مقاربتي واشنطن وبروكسل حصة كبيرة في كل ذلك. بادىء ذي بدء، ولأسبابٍ منهجية وسياسية وتقنية، رفضت مؤسسات الخارجية الامريكية ووكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية التعامل مع الإدارة الذاتية بصورةٍ مباشرة، بحيث بقي نطاق التعاون مع التحالف الدولي داخل الإطار الأمني فقط. ومن ثم، بدأت تدعم هياكل مصطنعة ومضادة لبنية الإدارة الذاتية، وهو ما ينذر بتلغيم الشأن العام ومستقبل المجتمع. ثانياً، سرعان ما سيطرت عقلية الصوابية السياسية والمواقف المترددة لبناء الأمة حينما ظهرت في الآونة الأخيرة إشاراتٍ خجولة إلى التعاونٍ والحوار بشأن القضايا الحيوية. وبحسب التجارب السياسة الامريكية السابقة في كل من العراق وأفغانستان وبقية البلدان التي شهدت وتشهد نزاعات، فإن طبيعة هذه الأنماط من التفكير والعمل تنتج انسداداً ودوراناً في حلقة مفرغة غالباً، وتعزز بالتالي الإحــبــاط السياسي والجمود العملي.

> **فقدت السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط حماستها لفكرة بناء الأمة**

لــلــخــروج مــن هــذا النفق المظلم، يستوجب الاستلهام من ميراث الإدارة الذاتية ومؤسساتها وعدم قبول فكرة «الأطفال القصّر» والوصاية الأبوية. كما ينبغي الإصرار على القيمة الكونية المتمثلة في المساواة والحريات العامة والخاصة والعدالة الاجتماعية والندية في التعامل، واعتبارها معايير لا غنى عنها في أي توافقٍ مشترك مع الغرب، ومشروطةً بتبني خطة استراتيجية إنمائية شاملة بمنوالٍ تشاركي وتفاعلي، تتخذ من سياسة إعادة إعمار فعلية هدفاً لها، بحيث تشمل مشاريع بنية تحتية مهمة تحت مظلة «الاستجابة الاستراتيجية الطارئة من أجل مواجهة المخاطر الوجودية».

هل هذا كل ما في الأمـر؟ بالتأكيد ليس كذلك. فالرؤية الغربية حيال القضية الكردية وسياسة الحكومة التركية القمعية والاستعمارية تجاه شمال شرق سوريا تحمل تحدياتٍ وتناقضات هائلة.

اضطرابات الداخل ستدفع إيران لموقف أكثر تشددا في الخارج

*مركز ستراتفور للبحوث الاستخبارية

يشير الاندلاع السريع للاحتجاجات في إيران إلى غضب شعبي متزايد من القيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، ما يهدد استقرار الحكومة ويؤثر على سياسة طهران الخارجية.

وتتواصل المظاهرات في إيران احتجاجا على وفاة «مهسا أميني»، وهي امرأة إيرانية تبلغ من العمر ٢٢ عامًا، تم اعتقالها وضربها من قبل شرطة الآداب لارتدائها الحجاب بشكل غير صحيح.

ووفقًا للسلطات الإيرانية، قُتل ما مجموعه ١٧

> مع تصاعد الاضطرابات ستكون إيران أكثر حذرا من الظهور ضعيفا في الخارج

شخصًا - بمن فيهم متظاهرون وضباط شرطة - منذ اندلاع المظاهرات في أعقاب جنازة «أميني» في ١٧ سبتمبر/أيلول. وكانت هذه الاحتجاجات هي الأكبر في إيران وقد عمت شمال غربي إقليم كردستان (حيث كانت تسكن «أميني») وفي العاصمة طهران (حيث تم اعتقالها وقتلها). لكن المسيرات بدأت أيضًا في الظهور في مدن رئيسية أخرى، بما في ذلك شيراز.

وأمـام هـذه الاضطرابات التي تعد أسـوأ ما تشهده إيران منذ سنوات، قلصت الحكومة الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، كما فرضت السلطات قيودًا شديدة على الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة.

وفي حين أن هذه الاحتجاجات من المرجح أن تظل متفرقة ومحلية، فإن الظروف الاقتصادية المتدهورة في إيران توفر أرضًا خصبة لمزيد من المظاهرات المناهضة للحكومة.

وتحتفظ الحكومة الإيرانية برقابة مشددة على تدفق المعلومات عبر الإنترنت وشبكات الاتصالات ومنصات التواصل الاجتماعي، ما يساعد السلطات على منع تصاعد بعض الاحتجاجات من خلال عزل الإيرانيين الذين قد يرغبون في المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك قوات الأمن الإيرانية ما يكفي من القوة البشرية والمعدات لتفريق معظم الاحتجاجات.

ومـن الملاحظ في إيـران أنـه غالبًا ما تثير الاحتجاجات على قضية واحدة (في هذه الحالة وحشية الشرطة والقيود الاجتماعية على المرأة) الغضب بشأن قضايا أخرى مثل المظالم الاقتصادية.

وفي الوقت الذي تتعامل فيه إيران مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، من المرجح أن تطفو على السطح المزيد من الاحتجاجات المتفرقة على المدى القريب وتؤدي إلى اضطرابات في النقل والتجارة. ولا يزال من غير المحتمل أن تنفذ الحكومة الإيرانية المحافظة الحالية إصلاحات اجتماعية، ما يضمن أن تظل هذه القضية شرارة لاضطرابات متفرقة حتى بعد انحسار الموجة الحالية.

تتكون حكومة الرئيس «إبراهيم رئيسي» من محافظين، كثير منهم لديهم وجهات نظر متشددة بشأن قضايا الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوطني. ولم يعرب «رئيسي» ولا المرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي» عن أي مرونة بشأن القيود التي تفرضها البلاد على المرأة والمتجذرة في الأيديولوجية التي

> المرجح أن تسعى الحكومة الحالية في طهران إلى إصلاحات سطحية

يستمد القادة الإيرانيون سلطتهم منها.

ولتهدئة المحتجين الغاضبين، من المرجح أن تسعى الحكومة الحالية في طهران إلى إصلاحات سطحية تتعلق بوحشية الشرطة، بدلاً من الانخراط في إصلاحات اجتماعية أعمق (مثل تخفيف قيود قواعد اللباس على النساء).

لكن في حين أن مثل هذه الإجراءات التي تتعلق بشرطة الآداب قد تساعد في تخفيف الموجة الحالية من الاضطرابات، فإن الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد في الأيام الأخيرة أظهرت أن العديد من الإيرانيين لا يتفقون مع الأيديولوجية التي تفرضها السلطات الإيرانية.

ويبدو أن تكتيكات المتظاهرين للتهرب من الاعتقال والهروب من تقنيات الشرطة للسيطرة على الحشود تتطور أيضًا، ما يطرح سؤالاً عما إذا كانت إيران دخلت عصرًا جديدًا وأكثر جرأة ضد قوات الأمن، مدفوعة بآفاق جيل الشباب المتغيرة.

ومع عدم حل المحرك الأساسي للمظاهرات الحالية بشأن وفاة «أميني»، يمكن أن تتفاقم الاضطرابات المتفرقة من حيث النطاق والحجم على مدى السنوات المقبلة، حيث إن الشباب الإيرانيين الذين يعيشون في بلد يحكمه نظام ديني صارم والذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الخارجية أكثر من الأجيال السابقة من الإيرانيين، يواصلون تحدي القيم المحافظة لحكومتهم.

ومع تصاعد الاضطرابات في الداخل، ستكون إيران أكثر حذرًا من الظهور بمظهر ضعيف في الخارج، ما قد يعيق تقدمًا في المحادثات النووية المتوقفة.

وفي الواقع، فإن خطر تصاعد الاضطرابات الداخلية يضع الحكومة الإيرانية في موقف ضعيف محليًا وخارجيًا، ما سيؤدي على الأرجح إلى مبادرات خارجية لإظهار القوة أو الدفاع عن صورة إيران.

في هذا السياق، ستكون إيران أكثر ترددًا في أن يُنظر إليها على أنها تستسلم لأي مطالب خارجية، لا سيما تلك التي تنطوي على قضايا حساسة بشكل خاص (مثل برنامج إيران النووي).

وإلى أن تنحسر الموجة الحالية من الاحتجاجات في إيران (وربما لفترة أطول)، من المرجح أن تظهر إيران موقفا أكثر تشددا في الخارج ما يهدد بتزايد التوتر الإقليمي.

*الترجمة والتحرير :الخليج الجديد

الباحثة هالة الحفناوي :

شرارة «أميني»..هل تتحول احتجاجات «الحجاب» إلى ثورة ؟

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

منذ أن تم الإعلان عن قانون «الحجاب والعفة» في إيران في يوليو الماضي، تواجه الدولة موجة متصاعدة من السخط الشعبي والاحتجاجات، تشارك فيها شريحة واسعة من المجتمع، بدأت بالنساء، حيث يفرض عليهن القانون ارتداء الحجاب في الأماكن العامة كافة، والالتزام بمعايير محددة للملبس، ويحق لشرطة الأخلاق معاقبة غير الملتزمات بالحجاب، وكذلك معاقبة ذوات «الحجاب السيئ»، وقد تصل العقوبة للاحتجاز.

وعلى الرغم من حالة التوتر والغضب التي صاحبت القانون منذ الإعلان عنه، وقيام الكثير من السيدات بتحدي القانون، على غرار حملة المعارضة التي انطلقت على مواقع التواصل الاجتماعي لمطالبة السيدات بالخروج في الأماكن العامة من دون حجاب في يوم ١٢ يوليو، وهو اليوم الموافق لـ«اليوم الوطني للحجاب والعفة»، أملاً في تراجع الحكومة عن القانون، فإن القانون قد تم توقيعه بالفعل في ١٥ أغسطس ٢٠٢٢. ما أسفر عن تصاعد موجة من الاحتجاجات المنددة بالقانون من جانب، وارتفاع حدة العنف وقمع التظاهرات من جانب الأجهزة الأمنية، خاصة من قبل الشرطة الأخلاقية، من جانب آخر، حيث تم احتجاز مئات المتظاهرات.

وما أن وقعت حادثة وفاة «مهسا أميني» بعد ان احتجزتها شرطة الأخلاق، حيث كانت الفتاة ذات ال٢٢ عاماً في زيارة لمدينة طهران حين تم القبض عليها لارتدائها الحجاب بصورة سيئة، حتى اتخذت موجة الاحتجاجات منحى تصاعدياً، حيث انتقلت عدوى التظاهرات بوتيرة سريعة لعدة مدن حتى وصلت إلى العاصمة طهران، كما شملت الاحتجاجات فئات اجتماعية مختلفة، وارتفعت حدة التوترات والاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين، الأمر الذي وصفه كثيرون بأنها الاحتجاجات الأسوأ في إيران منذ سنوات طويلة. وتثير الأوضاع الحالية تساؤلات حول احتمالات اندلاع موجة «ثورية» داخل إيران، خاصة أن المشهد الحالي في إيران يتشابه إلى حد كبير مع واقعة موت بوعزيزي في تونس التي اشعلت النار في الهشيم، واندلع عقبها الربيع العربي.

موجة احتجاج «استثنائية»

اتهمت عائلة أميني قوات الشرطة بالاعتداء على ابنتهم، وعلى الرغم من نفي الشرطة تلك الاتهامات وإصدارها بياناً يؤكد أن نوبة قلبية تسببت في وفاة أميني، فإن الجمهور العام، الغاضب، لم يتأثر بالرواية الرسمية وانتقلت عدوى الاحتجاجات على مدار الأسبوع الماضي. وقد اتفقت العديد من التحليلات على أن حدة الاحتجاجات الراهنة لم تشهدها إيران منذ سنوات طويلة على الرغم من موجات الاضطرابات الداخلية التي تعرضت لها الدولة مؤخراً بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وسياسات التضييق السابقة على السيدات والمعارضين. وفي هذا الإطار يمكن توضيح النقاط التالية:

- انتشار الاحتجاجات حتى العاصمة والمدن الدينية:

بدأت التظاهرات في مدينة سقز، مسقط رأس أميني، ثم انتقلت سريعاً عبر مدن إقليم كردستان بشمال غرب البلاد، وخلال أيام قليلة انتشرت الاحتجاجات في عدد كبير من المدن، حتى وصلت إلى أكثر من ٥٠ مدينة كبيرة وصغيرة، بحسب وكالات الأخبار الدولية، بما في ذلك العاصمة طهران، وكذلك المدن «الدينية» مثل مدينة قم، التي تتضمن معظم المعاهد الدينية الإيرانية، الأمر الذي يشير إلى مدى الاحتقان الشعبي حتى في المناطق «المحافظة». ولم تقف الاحتجاجات على مستوى الداخل الإيراني فقط، بينما توازيها احتجاجات على مواقع التواصل الاجتماعي ومسيرات احتجاجية من الجالية الإيرانية بالخارج في بعض الدول منها مسيرة بتورنتو هتفت باسم «مهسا أميني» لدعم المحتجين الإيرانيين.

- تحدي الشرعية «الدينية» للنظام:

في إطار تصاعد الاحتجاجات التي بدأت في إطار سلمي، اتخذت التظاهرات في بعض المدن منحى أكثر عنفاً، حيث أضرم المحتجون النيران في بعض مراكز الشرطة، خاصة في المدن التي شهدت اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين. وإلى جانب الممارسات العنيفة الصادرة من الجماهير رداً على تعرضهم للعنف من قبل الشرطة، قام بعض المحتجين خاصة من النساء بـ»حرق الحجاب» أثناء الاحتجاجات في تحد واضح للسلطة الدينية، وهو الأمر الذي له دلالة كبيرة، خاصة في الوقت الذي يركز فيه خطاب «رئيسي» على استعادة مبادئ الثورة الإسلامية، وإعادة إحياء القيم والثقافة الإسلامية الشيعية، فضلاً عن دعمه للتيار الأصولي المتشدد الذي عادة ما يحسب هو نفسه عليه. وهو الأمر الذي يشير في جانب منه إلى تراجع شرعية الثورة الإسلامية التي يقوم عليها النظام الإيراني الحالي.

- اتساع الفئات المشاركة:

على الرغم من ارتباط الاحتجاجات بصورة أساسية بالنساء بسبب تداعيات قانون الحجاب والعفة، ما جعل السيدات الفئة الأساسية المشاركة في التظاهرات، فإنها لم تقتصر عليهن، فقد انضمت العديد من الفئات ليس فقط من الرجال، ولكنها ضمت أيضاً التيارات الليبرالية والمحافظة، فضلاً عن العرقيات المختلفة، فلم تقف الاحتجاجات عند إقليم كردستان، بل وصلت للمدن الفارسية أيضاً.

- انتقال الغضب من «الشرطة» إلى «النظام»:

على اندلاع التظاهرات تنديداً بممارسات الشرطة الأخلاقية في المقام الأول، إلا أن فشل الحكومة في احتواء الاحتجاجات، واتخاذ إجراءات تعمل على تهدئة الرأي العام سريعاً، أسفر عن تجاوز غضب الجماهير للشرطة وامتد إلى النظام الإيراني ذاته، حيث تصاعدت الهتافات المضادة للنظام والمطالبة بإسقاطه، كما هتفت التظاهرات بسقوط خامنئي وابنه مجتبي الذي كان يروج له ليكون خليفة المرشد.

- دعم دولي للاحتجاجات وتنديد بالنظام الإيراني:

لاقت الاحتجاجات بإيران ردود فعل دولية، خاصة أنها مرتبطة هذه المرة بحادثة عنف ضد امرأة ما يجعلها جاذبة للرأي العام الدولي بصفة عامة والغربي بالأساس، وبغض النظر عن التصريحات التي أدلى بها بعض الرؤساء مثل إيمانويل ماركون، وجو بايدن، غير أن اللافت للنظر دعوة بلينكن لإيلون ماسك بمساعدة الإيرانيين للوصول لخدمات الانترنت من خلال تفعيل خدمة الاتصال بالأقمار الصناعية ستارلينك، وقد أعلن بدوره بدء تفعيل الخدمة في إيران. كما نشر تطبيق سيغنال «signal" تعليمات كاملة حول إنشاء خوادم لمساعدة المستخدمين الإيرانيين على فلترة الإنترنت، وطلب تعاون خبراء التكنولوجيا في العالم المستعدين لمساعدة الشعب الإيراني. ومن جانبها رفعت الولايات المتحدة العقوبات المتصلة بشركات الاتصالات لدعم الاحتجاجات الإيرانية. كما أعلنت الولايات المتحدة إدراج «شرطة الأخلاق» الإيرانية في العقوبات الاقتصادية.

وقد طالب ولي عهد إيران السابق، رضا بهلوي، بدعم المجتمع الدولي لإيران، حيث قال في تغريدة له، عن لقائه بوفد من البرلمان الأوروبي بشأن الاحتجاجات الجارية في إيران: «الثورة الإيرانية بحاجة إلى دعم دولي».

هذا وقد جاءت التظاهرات في وقت انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يحضرها رؤساء دول العالم، ما اضطر رئيسي للتعليق على أحداث بلاده بتصريحات لم تلق صداها، سواء على مستوى الداخل أو الخارج.

تمسك حكومي بالقمع:

على الرغم من تصاعد حدة التظاهرات، وانتشارها عبر معظم أنحاء الدولة، لم تتخذ الحكومة أية إجراءات لاحتواء حالة الغضب الشعبي الذي تواجهه، واكتفت الحكومة باستخدام زراعها الأمنية بالأساس، وتصعيد العنف ضد المتظاهرين في الشوارع من جانب، وتهديد الآخرين الذين يشاركون أو يؤججون التظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- تصعيد العنف ضد المحتجين:

اعتمدت الحكومة بصفة أساسية على أذرعها الأمنية للقضاء على الموجة الاحتجاجية الحالية، وهو ما أدى إلى تصعيد العنف مع انتشار وزيادة كثافة التظاهرات، وقد ارتفعت حصيلة القتلى إلى ٣٥ شخصاً على الأقل بحسب وكالة بي بي سي نيوز البريطانية، وذلك حتى نهاية يوم الجمعة ٢٣ سبتمبر. كما تشير الاخبار الصادرة من يران انترناشونال إلى تكثيف الأجهزة الأمنية تعقب الناشطين والمدونين بعدة دول المختلفة.

- تنظيم تظاهرات مؤيدة للدولة وأجهزتها:

دعت الحكومة لتنظيم تظاهرات داعمة للحجاب رداً على الاحتجاجات المناهضة له، حيث خرجت يوم الجمعة عدة مسيرات بمدن مختلفة من طهران وقم والأهواز وغيرها، وقد خرجت النساء مرتدية التشادور، وحمل المشاركون صوراً لخامنئي وأعلاماً إيرانية. ويبدو أن هذه الخطوة يقصد بها مخاطبة الإعلام الدولي وإرسال إشارة ضمنية أن الاحتجاجات التي يتم دعمها لا تعبر عن غالبية الإيرانيين. غير أن هذه الخطوة لها خطورتها من جانب آخر إذا تم جر التيارين إلى اشتباكات بينهما، وفي كل الأحوال تزيد من حالة الاستقطاب الداخلي.

- الاستعانة بقوات الأمن النسائية:

استعانت الحكومة لأول مرة بوحدة الأمن النسائية (فراجا) بشكل كامل لتفريق التظاهرات، وقد يكون الهدف من ذلك تخفيف حدة الانتقادات لقوات الأمن الأخرى (الذكورية) أثناء تعرضهم للمتظاهرات أو التعدي عليهن بالعنف، خاصة الادعاءات الدينية التي تغلف بها الحكومة ممارستها. وفي كل الأحوال لا تعد القوات النسائية أقل سوءاً في عنفها بينما زادت الاعتقالات وفض التظاهرات بالإجراءات العنيفة.

- وقف خدمات الانترنت وتهديد «المدونين»:

قامت الحكومة بوقف خدمات الاتصالات والانترنت منذ يوم الخميس، ٢٢ سبتمبر، لإعاقة التواصل بين المتظاهرين في شوارع المدن، وانهاء عمليات التعبئة والتفاعلات الجارية على مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركة مقاطع الفيديو والمنشورات التي تؤجج حالة الاحتقان الداخلي، ومن جانب آخر لإعاقة وصول التطورات إلى الإعلام الدولي. ومن غير الواضح مدى تأثير تلك الخطوة على وتيرة الاحتجاجات على أرض الواقع، خاصة مع بدء المتظاهرين في الاعتماد على بدائل أخرى للوصول للإنترنت. وقد هدد الحرس الثوري بالملاحقة القضائية لكل من «ينشر الشائعات» في إشارة إلى نشطاء الإنترنت بالأساس.

- توظيف القتلى من قوات الأمن:

يحاول الإعلام المحلي إثارة التعاطف والتركيز على القتلى من قوات الأمن، حيث تنشر الأخبار بشأن مقتل قوات الأمن وأعضاء منظمة الباسيج شبه العسكرية الموالية للحكومة في المدن المختلفة على أيدي من وصفتهم بـ «مثيري الشغب والعصابات».

بوادر ثورة أم لا؟

على الرغم من صعوبة التنبؤ بمسار الاحتجاجات الحالية وعواقبها، فإن خطورتها تأتي في ظل السياق الحالي لإيران، حيث وصلت الأوضاع الاقتصادية جراء العقوبات الدولية والأزمات المتلاحقة إلى أدنى مستوياتها، حيث يعيش المجتمع الإيراني في ضغوط اقتصادية شديدة، حيث تردت الأوضاع المعيشية ووصلت البطالة لمعدلات مرتفعة فضلاً عن زيادة مستوى التضخم، وقد أخفقت الحكومة في التعامل مع الأزمات المتلاحقة على رأسها أزمة المياه، وجائحة كورونا، كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها وضعت الداخل الإيراني في حالة احتقان وغضب شديدة، وبينما ينتظر الشعب الإيراني حلولاً من الدولة لتحسين أوضاعه، يركز النظام على تطبيق قواعد ثقافية ودينية صارمة، ولا يلقي بالا لتحسين معيشة المواطنين.

وتزيد الضغوط على السيدات الإيرانيات، حيث تضع عليهن الدولة قيوداً مستمرة كان آخرها قانون الحجاب والعفة، بينما سبقت هذا القانون سلسلة طويلة من المشاحنات بين الدولة والمرأة، التي تمثل حوالي ٥٠ ٪ من نسبة السكان، وذات معدلات تعليم مرتفعة. وفي هذا الإطار، فجرت الاحتجاجات الضغوطات الكثيرة والمتزايدة التي يعيش فيها المجتمع الإيراني.

ولايزال تحول الاحتجاجات إلى ثورة عامة تهز كيان النظام السياسي مرهوناً بعدة عوامل، أهمها تماسك المؤسسات نفسها وإمكانية انضمام تيار من داخلها لموقف الرأي العام، والمدى الزمني لاستمرار الاحتجاجات بالزخم نفسه، وعدم تحولها لاشتباكات أهلية بين مؤيد ومعارض للنظام، ومدى إمكانية انتهاز الجماعات الانفصالية في المناطق الطرفية، مثل إقليم كردستان وبلوشستان انشغال المؤسسات الأمنية بفض الاحتجاجات لشن هجمات ضد النظام وارباكه وتقويض قدرته على احتواء الفوضى، بالإضافة إلى مدى تدخل العامل الخارجي لدعم الاحتجاجات والضغط على النظام الإيراني لإحداث تغيير.

وحتى إذا استطاعت الدولة انهاء المظاهرات الحالية بصورة أو بأخرى فلن تكون الأخيرة من نوعها على المدى المنظور، ما لم يقدم النظام على إصلاحات حقيقية تحسن من الأوضاع الاقتصادية. خاصة وأن المرحلة التي تمر بها إيران حاليا تشبه إلى حدما الفترة السابقة على الثورة الإسلامية ١٩٧٩ التي سبقتها عدة موجات من الاحتجاجات وسلسلة من التظاهرات انتهت بالثورة.

فحتى الآن، تصر الحكومة على الاعتماد على المسار الأمني فقط لإنهاء موجة الاحتجاجات التي تمر بها البلاد، ولم تحاول في خطابها احتواء المتظاهرين، بل على العكس تم نفي إلحاق مسؤولية موت أميني بقوات الشرطة، وأعلنت أن التحقيقات لم تظهر أي آثار للتعذيب. وهو الأمر الذي يؤشر إلى احتمالين، تيقن الحكومة من قدرة أجهزتها الأمنية على انهاء وقمع المظاهرات الحالية مهما كانت التكلفة، أو حالة من الإنكار وسوء التقدير قد تدفع الحكومة ثمنها لاحقاً.

أحداث الشغب في ايران.. الأيادي المحركة والأهداف

*افتتاحية صحيفة»الوفاق العربي» و «وكالة فارس»

لا يمكن وضع اعمال الشغب التي شهدتها مناطق ايرانية خلال الأيام الماضية في خانة التطورات الداخلية فقط بل لا شك بأن مثل هذه الأعمال لها خلفية تمتد الى خارج الحدود.

المشاهد التي بثت عن اعمال الشغب والاعتداء على الممتلكات العامة في العاصمة الايرانية طهران وبعض المدن الاخرى تثبت بأن هناك «احترافية» في الشغب لا يمكن الا ان تكون مهندسة ومبرمجة من خلف الستار ، لانه يصعب التصديق بأم مهاجمة عناصر الامن واحراق الحافلات وسيارات الاسعاف والاخلال بالنظم العام وتعطيل حياة المواطنين ومهاجمة الرموز الدينية وغيرها تكون على خلفية حادثة الوفاة المريرة للسيدة مهسا أميني.

وكأن وفاة السيدة مهسا أميني لم تكن الا ذريعة لركوب الامواج وتطبيق مؤامرة، والسؤال المطروح هو لماذا الشغب ولماذا الآن بالتحديد ؟ فنتيجة التحقيق في حادث وفاة السيدة مهسا أميني لم تكن صدرت بعد ولم تصدر لحد الآن ، فمن هم الذين خططوا لدخول ايران على خط الشغب والازمة الداخلية الآن ؟

وللاجابة على هذا السؤال ينبغي التطرق الى ٣ قضايا هامة أولها الاوضـاع الداخلية وثانيها قضية خارجية وثالثها قضية مرتبطة بالسياسة الخارجية، وكل هذه القضايا محصورة في فترة السنة الاخيرة في ايران.

الحكومة الجديدة في ايران

بعد ان تعثرت خطط الحكومة الايرانية السابقة بسبب النكث الاميركي والغربي بالاتفاقية النووية بادرت الحكومة الايرانية الجديدة في عهد الرئيس السيد ابراهيم رئيسي باتخاذ خطوات اقتصادية هامة لتحسين الاوضـاع فتحسنت المؤشرات الاقتصادية وتجددت الآمال بامكانية ادارة الشؤون الاقتصادية رغم الحظر الغربي. كما بادرت الحكومة الجديدة باتباع سياسة تعزيز العلاقات مع الجوار والاستدارة نحو الشرق فخلقت فرصا أمام ايران كانت مغفولة عنها في السابق.

الحرب الأوكرانية وتغيير النظام الدولي

يعلم الجميع بأن قضية الحرب الروسية الاوكرانية ليست قضية ضم اجزاء من اوكرانيا الى روسيا او غيرها بل القضية أعمق من ذلك بكثير، ان استهداف اوكرانيا كان استهدافا للنظم والهيمنة الاميركية والغربية على العالم والتي سادت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ان الروس اكتشفوا بأنهم اذا ارتضوا بتمدد الناتو فسيأتي يوم يكونوا فيه مغلولي اليدين أمام الغرب، ولم يمنح الاميركيون الضمانات اللازمة والمطمئنة للروس، فنشبت الحرب.

أما الرد الغربي فكان الحظر والعقوبات الشاملة بهدف تركيع الروس لكن هذا السلاح كان قد استعمل كثيرا ففقد حدته. لم ير الغربيون الجارة الشرقية لروسيا، أي الصين المترصدة بهم أيضا.

لكن الصينيين لديهم نقطة ضعف مهمة وهي افتقارهم لموارد الطاقة وحاجتهم الشديدة لاستيرادها من الخارج، وفي المقابل يملك الروس موارد هائلة من الطاقة الاحفورية ، واذا تم التحالف بين الصين وروسيا فذلك متنفس حيوي أمام الاقتصاد الروسي ، لكن هل يكفي هذا الامر من اجل تشكيل التحالف ؟ وما هو المتطلب الرئيسي لمثل هذا التحالف ؟ نعم المتطلب الرئيسي هو «افشال نظام الحظر الغربي» ، وهل يبقى هذا الافشال محصورا بروسيا والصين أم سيتعداهما الى باقي مناطق العالم ؟

من المؤكد ان نجاح كسر شوكة الحظر والعقوبات الغربية سينتشر في العالم وسيترك تاثيره في النظام العالمي، والان بدات الدول بايجاد انظمة مالية بديلة وتبادل كبير في مجال الطاقة.

ان اهتزاز نظام الحظر والعقوبات الغربي يعتبر فرصة لايران ايضا لابطال مفعول الحظر بدلا من السعي لالغائها والمؤشرات الموجودة تشير بأن هذه الفرصة كانت حقيقية.

مفاوضات فيينا وصمود ايران

أصرت الحكومة الايرانية الجديدة على حقوق الشعب الايراني في المفاوضات فطالبت بالغاء جميع انواع الحظر وأخذ الضمانات بعدم الانسحاب الاميركي المجدد من الاتفاق النووي وانهاء ادعاءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول بعض المنشآت الايرانية.

ومن جهة أخرى بات فصل الشتاء البارد على الأبواب في اوروبا وكان النفط الايراني يشكل فرصة لاوروبا للتخلص من كابوس الشتاء القارس في وقت أوجدت فيه طهران زبائن كثيرة لنفطها في العالم، لكن الاوضاع في واشنطن كانت مختلفة فادارة بايدن والحزب الديمقراطي سيمنيان حتما بهزيمة في انتخابات الكونغرس القادمة ولذلك فان ادارة بايدن هي اضعف من ان تستطيع ادارة المفاوضات مع ايران والتوصل لاتفاق والتوقيع عليه.

> **للاجابة على هذا السؤال ينبغي التطرق الى 3 قضايا هامة**

أعمال الشغب

ان الساسة الاميركيين شاهدوا ما قامت به ايران من نجاحات داخلية وخارجية ولذلك انتظروا لحظة ركوب الامواج ، وحينما قامت خلايا مرتبطة بهم في داخل ايران باستغلال حادث وفاة السيدة مهسا أميني ، واطلاق اعمال شغب دامية بايعاز من هؤلاء الغربيون والاميركيون، عمد الاميركيون والغربيون الى الاستفادة مما حصل .

ان هدف الاميركيين الأول هو بث اليأس بشأن تحسن الاوضاع في داخل ايران ، وهدفهم الثاني هو انتزاع النقاط والتنازلات من ايران عبر تأجيج الاوضاع الداخلية في ايران، لكن اعمال الشغب الماضية التي حدثت في ايران كانت اكبر مما حصل في هذه الايام، وفي الماضي لم تتراجع ايران امام اعدائها بسبب مثل هذه الأحداث والمؤامرات فكيف بها الآن ؟ ان جميع الخطط الاميركية المشؤومة تجاه ايران قد باءت بالفشل في السابق والاحداث الاخيرة ايضا تنتهي دون فائدة للاميركيين.

خافير سولانا:

الديمقراطية الامريكية كضرورة عالمية

في خطاب الليسيوم النبوئي، الذي ألقاه عام ١٨٣٨، قبل جيل من اندلاع الحرب الأهلية، تنبأ أبراهام لينكولن بأن سقوط الولايات المتحدة، إذا حدث على الإطلاق، لن يأتي من تهديد خارجي، بل نتيجة لانقسام داخلي. قال: «من غير الممكن أن يأتي من الخارج. إذا كان الدمار مصيرنا، فيجب أن نكون نحن أنفسنا من يبتدعه ويكتب خاتمته».

في لحظات تاريخية حرجة، تعود مخاوف أعظم قادة امريكا إلى الخطاب السياسي. في خطاب ألقاه في فيلادلفيا هذا الشهر، كان التخوف الذي أبداه الرئيس جو بايدن إزاء حالة الديمقراطية الامريكية شبيها بدرجة مخيفة بالقلق الذي أعرب عنه لينكولن. كان المقصود

> حتى بناء أغلبية ديمقراطية قد لا يكون كافيا لإنقاذ الديمقراطية

من اختيار بايدين إلقاء خطابه خارج قاعة الاستقلال، حيث نوقش إعلان الاستقلال وجرى إقراره في عام ١٧٧٦، توضيح أهمية ملاحظاته. وعكس عنوان الخطاب ــ «المعركة المستمرة من أجل روح الأمة» ــ طبيعة السياسة الامريكية المعاصرة المستقطَبة.

الولايات المتحدة هي القوة الرائدة في العالم، لذا فإن ما يحدث هناك ــ سواء كان خيرا أو شرا ــ نادرا ما يبقى هناك. في غياب الولايات المتحدة المستقرة سياسيا، لا يمكننا معالجة أي من التحديات الملحة التي تواجه البشرية بشكل فَـعّـال.

وطئت قدمي أرض الولايات المتحدة لأول مرة في عام ١٩٦٥ بصفتي باحثا في إطار برنامج فولبرايت، وعشت هناك لمدة خمس سنوات. كان ليندون جونسون رئيس الولايات المتحدة آنـذاك، وكانت البلاد، الغارقة في مستنقع فيتنام في حين كانت تتعامل في ذات الوقت مع حركة الحقوق المدنية التي طالبت بإنهاء العنصرية القانونية، في حالة من الاضطراب الشديد.

بعد ستة عقود من الزمن، تشهد الولايات المتحدة مرة أخرى اضطرابات سياسية، ولكن من نوع مختلف تماما. في حين دارت الصراعات الاجتماعية التي اتسمت بها فترة ستينيات القرن العشرين حول مظالم غير مقبولة في أي مجتمع حديث، فقد ظلت المؤسسات التأسيسية راسخة. لم يتساءل أحد في عام ١٩٦٥ ما إذا كان جونسون رئيسا شرعيا. اليوم، على النقيض من ذلك، أصبحت شرعية المؤسسات الديمقراطية ــ وخاصة النظام الانتخابي ــ على المحك.

على هذه الخلفية، ستكون انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة على قدر عظيم من الأهمية للديمقراطية الامريكية، حيث استسلم أحد الطرفين المسؤولين عن إدامتها لسلطوية الرئيس الامريكي السابق دونالد ترمب الشعبوية. أَقَّـر ترمب ٢٠٨ مرشحا للانتخابات الجمهورية التمهيدية لاختيار أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، وحكام الولايات، وسوف يتنافس ٩٥٪ منهم في صناديق الاقتراع في نوفمبر/ تشرين الثاني.

سوف تكون قدرة المجتمع الدولي على قيادة عالَـم مفتت إلى خارج الأزمة أيضا على ورقة الاقتراع. بعد جائحة لم يتعاف العالَـم منها بعد، تهدد الحرب الدائرة في أوروبا بقلب المجتمعات والاقتصادات في مختلف أنحاء العالم رأسا على عقب. ما يزيد الطين بَـلّـة أن المؤسسات المتعددة الأطراف التي أُنـشِـئت لإدارة فرص ومخاطر العولمة أربكها الانقسام المتسارع إلى كتل جيوسياسية متنافسة والانفصال بين قوتيها الرئيسيتين.

نظرا للنفوذ السياسي الذي اكتسبته إيديولوجية ترمب السياسية في السنوات الأخيرة، يخشى بعض المراقبين أن تتحول إلى عنصر أساسي في السياسة الامريكية. لم

> على بايدن أن يعمل على توحيد الديمقراطيين والجمهوريين المعتدلين

تكن إيديولوجية ترمب لتضرب بجذورها في الأرض لولا نجاح المحافظين في تعزيز سلطتهم، حتى في مواجهة تراجع انتخابي. بعد انتخاب باراك أوباما رئيسا في عام ٢٠٠٨، قلب الحزب الجمهوري المجالس التشريعية في ١١ ولاية لصالحهم في انتخابات التجديد النصفي عام ٢٠١٠. وبينما كان الديمقراطيون مشغولين بتنفيذ أجندتهم المحلية والدولية في واشنطن، استغل الجمهوريون هيمنتهم على سياسات الولايات لتزوير الخريطة الانتخابية لصالحهم من خلال التلاعب الحزبي المكثف.

من حسن الحظ أن إيديولوجية ترمب ليست منيعة. يُظهِر الانتصار الذي حققته مؤخرا الديمقراطية ماري بيلتولا على الحاكمة الجمهورية السابقة سارة بالين في الانتخابات الخاصة لشغل مقعد ألاسكا في مجلس النواب أن الشعبويين من أمثال ترمب من الممكن إلحاق الهزيمة بهم حتى في الولايات الحمراء (الجمهورية) التقليدية. ولكن لتكرار هذا الحدث على نطاق واسع، يتعين على بايدن أن يعمل على توحيد الديمقراطيين والجمهوريين المعتدلين، وهي مهمة جسيمة.

لكن حتى بناء أغلبية ديمقراطية قد لا يكون كافيا لإنقاذ الديمقراطية. يتمثل أحد مواطن القوة في النظام السياسي الامريكي في بنيته المؤسسية، التي تفصل سلطة الحكومة الفيدرالية إلى أفرع تنفيذية وتشريعية وقضائية، فتمنع بالتالي تغول أي فرع بمفرده. بيد أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة تعاني من أزمة شرعية، حيث تلقي الأحكام الأخيرة الصادرة عن الأغلبية العظمى المحافظة بظلال من الشك على سلطة القضاء بالكامل. كما قال مؤخرا القاضي المتقاعد ستيفن برايز، إذا اعتُبِر القضاة مجرد نشطاء سياسيين، فإن هذا يعني تضاؤل سلطة المحاكم في دعم حكم القانون.

يزودنا التاريخ وباحثوه بدليل لا يقدر بثمن لفهم الأحداث الجارية وعواقبها المحتملة. قبل شهر واحد، وجه بايدن الدعوة إلى مجموعة من المؤرخين من أفضل الجامعات في البلاد لزيارة البيت الأبيض لتحليل وضع المجتمع الامريكي الحالي. وكانت الخلاصة الأساسية واضحة: الاستقطاب السياسي يقود الديمقراطية الامريكية إلى حافة الانهيار.

في عام ١٨٣٨، بدأ لينكولن خطابه الشهير بسؤال ــ «عند أي نقطة ينبغي لنا إذن أن نتوقع اقتراب الخطر؟» ــ وأعطى إجابة قاطعة لا تزال صحيحة: الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة هو الانقسام الداخلي. اليوم، لا يزال لتحذير لينكولن المستبصر أبعد الأثر على الامريكيين والاستقرار الدولي.

*الامين العام الاسبق لحلف الناتو
*بروجيكت سنديكيت

العالم وسط بحر هائج.. لنعمل ككيان واحد، في تحالف عالمي

خطاب الأمين العام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى الجمعية العامة 23 ايلول 2022

*المرصد

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن عالمنا يوجد اليوم في حَيْص بَيْص.فشروخ الانقسام تزداد عمقا.ومظاهر عدم المساواة تزداد تفاقما. ونطاق التحديات يزداد اتساعا.

لكن على الرغم من أننا نلتقي والعالمُ يموج بالاضطرابات، تتبادر إلى ذهني صورة تبعث على التفاؤل والأمل.

فهذه الصورة هي للسفينة Brave Commander. فقد جابت البحر الأسود وعلم الأمم المتحدة يرفرف فوقها خفاقا وبكل فخر.

قد تبدو لكم هذه السفينة مثل أي سفينة أخرى تمخر عباب البحار.

لكنكم إن تمعنتم فسترون أن هذه السفينة هي في جوهرها رمز يجسد ما يمكننا أن نحققه عندما نعمل معا.

فهي محملة بالحبوب الأوكرانية الموجهة إلى شعوب منطقة القرن الأفريقي التي يقف الملايين من أفرادها على حافة المجاعة.

لقد أبحرت عبر منطقة حرب - بإرشاد من طرفي النزاع أنفسهما - في إطار مبادرة شاملة غير مسبوقة تستهدف توريد المزيد من الأغذية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا، بغاية توفير المساعدات المطلوبة بإلحاح إلى من

يحتاجونها،

وتهدئة أسواق السلع الأساسية، وتأمين المحاصيل المقبلة، وخفض الأسعار لصالح المستهلكين في كل مكان.

فقد اتفقت أوكرانيا والاتحاد الروسي، بدعم من تركيا، على تحقيق هذا الإنجاز على الرغم من التعقيدات الهائلة، وعلى الرغم من الممانعين، بل وعلى الرغم من جحيم الحرب.

وقد يقول قائل إن هذا الإنجاز معجزة انفلق لها البحر.

لكنه في الواقع إنجاز تم بفضل العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف.

فقد فتحت مبادرة البحر الأسود للحبوب الطريق أمام الملاحة الآمنة لعشرات السفن المحملة بالإمدادات الغذائية التي تمس الحاجة إليها.

لكن كل سفينة منها هي محملة أيضا بسلعة من أندر السلع في الوقت الراهن، ألا وهي الأمل.

أصحاب السعادة،

نحن في حاجة إلى هذا الأمل ... بل نحتاج إلى أكثر من الأمل.

إننا بحاجة إلى العمل.

فيجب علينا الآن أن نتصدى على وجه الاستعجال لأزمة سوق الأسمدة العالمية من أجل التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية.

ولئن كان لدى العالم ما يكفي من الأغذية هذا العام؛ فإن المشكلة تكمن في توزيعها.

ولكن إذا لم يتحقق الاستقرار في سوق الأسمدة، فقد تكون المشكلة المطروحة العام المقبل مشكلة إمدادات غذائية نفسها.

وقد وردت علينا بالفعل تقارير عن لجوء مزارعين في منطقة غرب أفريقيا وغيرها إلى زرع محاصيل بكميات أقل بسبب أسعار الأسمدة أو عدم توافرها.

لذا من الضروري المضي في إزالة العقبات المتبقية التي تعترض تصدير الأسمدة الروسية ومكوناتها، بما في ذلك الأمونيا. فهذه المنتجات غير خاضعة للجزاءات – وسنواصل بذل جهودنا من أجل إزالة الآثار غير المباشرة.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية الأخرى في تأثير أسعار الغاز المرتفعة على إنتاج الأسمدة النيتروجينية. لذا يجب أيضا التصدي لهذه المسألة بالجدية المطلوبة.

وإذا لم يتخذ أي إجراء الآن، فسيتحول النقص العالمي في الأسمدة بسرعة إلى نقص عالمي في الأغذية.

> **يلوح في الأفق شتاء يعمه السخط على المستوى العالمي**

أصحاب السعادة،

نحن بحاجة إلى العمل على جميع الجبهات.

ولندع الأوهام جانبا.

فنحن بالفعل وسط بحر هائج.

ويلوح في الأفق شتاء يعمه السخط على المستوى العالمي.

وتستعر أزمة تكلفة المعيشة.

وتتهاوى أسس الثقة.

وتشتد مظاهر عدم المساواة بشكل صارخ.

ويحترق كوكبنا.

ويعاني الناس الأمرّين، علما أن أكثر الفئات ضعفا هي أشدها معاناة.

ويتعرض ميثاق الأمم المتحدة وما يجسده من مثل عليا لخطر محدق.

ويقع على عاتقنا واجب العمل من أجل مواجهة هذا الواقع.

ولكننا نتخبط، مع ذلك، في مأزق الاختلال الوظيفي العالمي الهائل.

وليس للمجتمع الدولي الاستعداد ولا الإرادة لمواجهة تحديات عصرنا الكبرى والهائلة.

وتهدد هذه الأزمات مستقبل البشرية ذاته ومصير كوكبنا.

أزمات مثل الحرب الجارية في أوكرانيا وتناسل النزاعات في أنحاء المعمورة.

ومثل حالة الطوارئ المناخية وفقدان التنوع البيولوجي.

ومثل الوضع المالي المتردي للبلدان النامية ومآل أهداف التنمية المستدامة.

ومثل الافتقار إلى حواجز واقية تحيط بالتكنولوجيات الجديدة الواعدة الهادفة لعلاج الأمراض وربط الاتصال بين الناس وتوسيع الفرص المتاحة.

وبالفعل، تم، في غضون الفترة التي شغلت خلالها منصب الأمين العام، تطوير أداة لتحوير الجينات.

وشهد ميدان التكنولوجيا العصبية – الذي يربط التكنولوجيا بالجهاز العصبي البشري – انتقالا من مرحلة الأفكار إلى مرحلة إثبات جدوى المفهوم.

وأضحت العملات المشفرة وتكنولوجيات الكتل المتسلسلة الأخرى شائعة.

ولكن تبرز، في خضم طائفة عريضة من التكنولوجيات الجديدة، علامات شتى تنذر بالخطر.

حيث إن منصات التواصل الاجتماعي، القائمة على نموذج للعمل التجاري يستغل مشاعر الاستنكار والغضب والنزعات السلبية كمصدر يدر الأموال، تتسبب في إلحاق أضرار لا توصف بالمجتمعات، صغيرها وكبيرها.

وينتشر خطاب الكراهية والإعلام المضلل وسوء المعاملة – مع استهداف النساء والفئات الضعيفة بشكل خاص.

وتُباع بياناتنا وتُشترى من أجل التأثير على سلوكنا، بينما أصبحت برامج التجسس الحاسوبي والترصد خارج السيطرة، وكل ذلك دونما أي اعتبار للخصوصية.

ويمكن أن يعرّض الذكاء الاصطناعي سلامة نظم المعلومات ووسائل الإعلام للخطر، بل يعرّض الديمقراطية نفسها للخطر.

ويمكن أن تؤدي الحوسبة الكمية إلى تدمير الأمن السيبراني وزيادة خطر حدوث أعطال في النظم المعقدة.

وليست لدينا ولو نواة هيكل عالمي للتصدي لأي من هذه الأخطار.

أصحاب السعادة،

> **تستعر أزمة تكلفة المعيشة وتتهاوى أسس الثقة**

إن إحراز تقدم في معالجة جميع هذه المسائل وغيرها يوجد رهينة للتوترات الجيوسياسية.

فعالمنا يوجد في خطر – ولا يستطيع حراكاً.

وتتسبب الانقسامات الجيوسياسية في:

-تقويض عمل مجلس الأمن.

-وتقويض القانون الدولي.

-وتقويض ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية وإيمانهم بها.

-وتقويض جميع أشكال التعاون الدولي.

والمؤكد هو أنه لا يمكن أن نستمر على هذه الحال.

وحتى المجموعات المختلفة التي أنشأها بعض أعضاء المجتمع الدولي خارج النظام المتعدد الأطراف وقعت في فخ الانقسامات الجيوسياسية، مثل مجموعة العشرين.

وكانت تبدو العلاقات الدولية في مرحلة من المراحل متجهة صوب عالم تتزعمه مجموعة الاثنين؛ أما الآن،

فيحتمل أن يؤول الأمر في النهاية إلى عدم وجود أي مجموعة.

فلا تعاون، ولا حوار، ولا عمل من أجل حل المشاكل جماعيا.

ولكن الحقيقة هي أننا نعيش في عالم لا سبيل فيه إلى المضي قدما إلا باتباع منطق التعاون والحوار.

فلا يمكن لأي قوة أو مجموعة أن تقرر بمفردها ما يجب القيام به.

ولا يمكن تسوية أي من التحديات العالمية الكبرى من قبل تحالف للراغبين في ذلك فقط.

إننا في حاجة إلى تحالف يشمل العالم برمته.

أصحاب السعادة،

أود اليوم أن أرسم الخطوط العريضة لثلاثة مجالات يجب فيها على التحالف العالمي أن يتجاوز الانقسامات ويعمل يدا في يد على وجه الاستعجال.

ويتعلق الأمر بداية بالمهمة الأساسية المسندة إلى الأمم المتحدة – وهي إرساء السلام والحفاظ عليه.

ويظل اهتمام العالم مركزا في معظمه على الغزو الروسي لأوكرانيا.

فهذه الحرب تسببت في دمار واسع النطاق في ظل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتبعث أحدث التقارير الواردة بشأن مواقع الدفن في إزيوم على القلق البالغ.

وأدت أعمال القتال إلى مقتل الآلاف وتشريد الملايين، ويطال تأثيرها البلايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

ونلمس التهديد الذي تمثله الانقسامات الخطيرة بين الغرب والجنوب.

وتحدق بالسلام والأمن العالميين مخاطر هائلة من جراء ذلك.

ولكن يجب علينا المضي في العمل من أجل السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تنتشر النزاعات والأزمات الإنسانية وكثيرا ما يقع ذلك في أماكن بعيدة عن الأضواء.

ومقابل ذلك، يبلغ العجز في تمويل ندائنا الإنساني العالمي ٣٢ بليون دولار - وهو أكبر عجز يسجل على الإطلاق.مع العلم أن الاضطرابات المشهودة كثيرة.

ففي أفغانستان، يوجد الاقتصاد في حالة متردية، ويواجه أكثر من نصف جميع الأفغان الجوع بمستويات شديدة، بينما تداس حقوق الإنسان بالأقدام، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

> **تشتد مظاهر عدم المساواة بشكل صارخ ويحترق كوكبنا**

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمد الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية إلى ترهيب المدنيين وتأجيج التوترات الإقليمية.

وفي إثيوبيا، استؤنفت أعمال القتال، مما يسلط الضوء على ضرورة أن توقف الأطراف الأعمال العدائية على الفور وأن تعود إلى طاولة السلام برعاية الاتحاد الأفريقي.

وفي هايتي، تقدِم العصابات على تدمير اللبنات الأساسية للمجتمع.

وفي القرن الأفريقي، تهدد آفة جفاف لم يسبق لها مثيل حياة وسبل عيش ٢٢ مليون شخص.

وفي ليبيا، لا يزال تهديد الانقسامات يحدق بالبلد.

وفي العراق، تهدد التوترات المستمرة بزعزعة الاستقرار.

وفي إسرائيل وفلسطين، تتواصل أعمال العنف الدورية في ظل الاحتلال وتبتعد آفاق تحقيق السلام القائم على حل الدولتين أكثر من أي وقت مضى.

وفي ميانمار، تتدهور يوما بعد يوم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية المروعة.

وفي منطقة الساحل، تتزايد باستمرار مستويات اللاأمن والنشاط الإرهابي المثيرة للجزع في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية.

وفي سوريا، لا تزال أعمال العنف والمشاق سائدة.

والقائمة تطول.

وفي أثناء ذلك، تزيد استعراضات القدرات النووية والتهديدات التي تواجه سلامة المحطات النووية من زعزعة الاستقرار العالمي.

وفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء، ويظل التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران بعيد المنال.

ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات الخافتة التي تبعث على الأمل.

ففي اليمن، لا تزال الهدنة في جميع أنحاء البلد صامدة وإن كانت هشة. وفي كولومبيا، تزيد جذور عملية السلام رسوخا.

لذلك نحن في حاجة، في كل مكان، إلى العمل بشكل أكثر تضافرا بكثير على أساس احترام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

ونحن في حاجة، في ظل عالم يسوده الشقاق، إلى إرساء آليات للحوار والوساطة من أجل رأب الصدع.

لذا عرضتُ الخطوط العريضة لعناصر خطة جديدة للسلام في تقريري عن خطتنا المشتركة.

ونحن ملتزمون بالاستعانة إلى أقصى حد بكل أداة دبلوماسية للتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، من مفاوضة وتحقيق ووساطة وتوفيق وتحكيم وتسوية قضائية.

وفي إطار هذه المساعي، يجب أن تحتل قيادة المرأة ومشاركتها مكان الصدارة.

ويجب علينا أيضا أن نعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ويعني ذلك ترسيخ الرؤى الاستراتيجية المتبصرة، والتصدي بشكل استباقي لنقاط التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف، ومعالجة التهديدات الناشئة التي تشكلها الحرب السيبرانية والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ويعني أيضا توسيع دور المجموعات الإقليمية، وتعزيز حفظ السلام، وتكثيف نزع السلاح وعدم الانتشار، ومنع الإرهاب ومكافحته، وكفالة المساءلة.

ويعني كذلك الاعتراف بحقوق الإنسان باعتبارها عنصرا محوريا في أنشطة المنع.

إن ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان يسلط الضوء على الدور المحوري لقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

لذا يجب علينا أن نعترف، في كل ما نقوم به من أعمال، بأن حقوق الإنسان والمواطنة هي السبيل إلى نزع فتيل التوترات وإنهاء النزاعات وإرساء السلام الدائم.

> **يعاني الناس الأمرين، علما أن أكثر الفئات ضعفا هي أشدها معاناة**

أصحاب السعادة،

هناك معركة أخرى يجب علينا أن نضع حدا لها، وأعني بذلك حربنا الانتحارية على الطبيعة.

حيث تشكّل حالة الطوارئ المناخية القضية الحاسمة في عصرنا هذا.

ويجب أن تُعتَبر أولى الأولويات لدى كل حكومة وكل منظمة متعددة الأطراف.

ومع ذلك، لا يولَى للعمل المناخي سوى اهتمام ثانوي، على الرغم من الدعم الشعبي الساحق لهذا العمل

في جميع أنحاء العالم.

ويجب خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ للحفاظ على أي أمل في الوصول بالانبعاثات لمستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

ومع ذلك، يشهد مستوى الانبعاثات ارتفاعا قياسيا، حيث يرتقب أن تبلغ الزيادة فيها ١٤ في المائة خلال هذا العقد.

نحن إذن على موعد مع كارثة مناخية.

وقد رأيت مؤخرا بأم عيني ما يؤشر إلى ذلك في باكستان - حيث أضحى ثلث مساحة البلاد مغمورا بالمياه من جراء الأمطار الموسمية الطوفانية.

ونرى الدلائل على ذلك في كل مكان.

وكوكب الأرض ضحية لسياسات الأرض المحروقة.

فقد اجتاحت أوروبا في العام الماضي أسوأ موجة حر منذ العصور الوسطى.

وتشهد الصين والولايات المتحدة وغيرهما ظاهرة جفاف مطول.

ويخيم شبح المجاعة على منطقة القرن الأفريقي.

ويحدق خطر الانقراض بمليون من الأنواع.

ولم تسلم أي منطقة من المخاطر.

والآتي أسوأ بكثير مما مضى.

فقد يكون أكثر فصول الصيف حرارة اليوم هو أكثرها برودة في القادم من الأيام.

ويمكن أن تصير في وقت قريب الصدمات المناخية التي لا تحدث سوى مرة واحدة في العمر أحداثا تقع كل سنة.

ونحن نعلم أن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا عند وقوع كل كارثة مناخية.

وأزمة المناخ مثال صارخ عن الإجحاف الأخلاقي والاقتصادي.

ذلك أن مجموعة العشرين مسؤولة عن ٨٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة.

ولكن أفقر وأضعف الأمم التي أسهمت بأدنى قدر في هذه الأزمة تتحمل أشد آثارها فظاعة.

وفي أثناء ذلك، تستمتع صناعة الوقود الأحفوري بجني مئات بلايين الدولارات في شكل إعانات وأرباح استثنائية، بينما تنكمش ميزانيات الأسر ويحترق كوكبنا.

أصحاب السعادة،

دعونا نسمي الأمور بمسمياتها.

إن عالمنا مدمن على الوقود الأحفوري. وقد آن الأوان للتدخل من أجل معالجته.

> **يتعرض ميثاق الأمم المتحدة وما يجسده من مثل عليا لخطر محدق**

يتعين علينا محاسبة شركات الوقود الأحفوري والجهات التي تعمل على تمكينها.

وهي تشمل المصارف وشركات الاستثمار الخاصة ومؤسسات إدارة الأصول والمؤسسات المالية الأخرى التي تواصل الاستثمار في التلوث الكربوني وإحاطته بالضمانات.

وتشمل كذلك آلة العلاقات العامة الضخمة التي تجني البلايين من الأموال لحجب صناعة الوقود الأحفوري عن العيون الممحصة.

وتعمل جماعات الضغط ومراكز الخبرة المتحيزة، تماما كما كانت تفعل قبل عقود فيما يتعلق بصناعة التبغ، على إشاعة المعلومات المضللة والضارة.

وينبغي للجهات التي لها مصلحة في الوقود الأحفوري أن تنفق وقتا أقل على تجنب كوارث العلاقات العامة، ومزيدا من الوقت على تجنب الكوارث الحقيقية التي تطال الكوكب.

وبطبيعة الحال، لا يمكن التوقف عن استعمال الوقود

الأحفوري بين عشية وضحاها.

حيث إن متطلبات الانتقال العادل في مجال الطاقة تقتضي عدم ترك أي شخص أو بلد خلف الركب.

ولكن الوقت حان لتوجيه إنذار لمنتجي الوقود الأحفوري والمستثمرين فيه وللجهات التي تعمل على تمكينهم.

يجب على الملوثين أن يدفعوا ثمن تلويثهم.

واليوم، أدعو جميع الاقتصادات المتقدمة النمو إلى فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية التي تجنيها شركات الوقود الأحفوري.

وينبغي إعادة توجيه هذه الأموال نحو وجهتين هما: البلْدان التي تعاني من خسائر وأضرار ناجمة عن أزمة المناخ؛ والأشخاص الذين يعانون من ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة.

وأناشد جميع القادة، عشية انعقاد الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في مصر، بأن يعملوا على تحقيق أهداف اتفاق باريس.

ارفعوا سقف طموحاتكم المناخية، وأنصتوا لنداءات شعوبكم من أجل التغيير، واستثمروا في الحلول المؤدية إلى النمو الاقتصادي المستدام.

واسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة حلول منها:

أولا، الطاقة المتجددة.

إنها توفر فرص عمل أكثر بثلاثة أضعاف، وهي بالفعل أقل تكلفة من الوقود الأحفوري، وهي أيضاً الطريق إلى تحقيق أمن الطاقة واستقرار الأسعار ونشوء صناعات جديدة.

غير أن البلدان النامية في حاجة إلى المساعدة من أجل تحقيق هذا التحول، بسبل منها التحالفات الدولية لدعم الانتقال العادل في مجال الطاقة في الاقتصادات الناشئة الرئيسية.

ثانيا، مساعدة البلدان على التكيف مع الصدمات المناخية المتفاقمة.

حيث إن بناء القدرة على الصمود في البلدان النامية هو استثمار ذكي – في سلاسل التوريد الموثوقة والاستقرار الإقليمي والهجرة المنظمة.

وفي العام الماضي، اتفقت البلدان المتقدمة النمو في غلاسكو على مضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام ٢٠٢٥. ويجب الوفاء بهذا الاتفاق بالكامل، كنقطة انطلاق.

ويجب، على أدنى تقدير، أن يُرصَد للتكيف ما يصل إلى نصف إجمالي التمويل المناخي.

ويجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكثف جهودها وأن تؤدي دورها. ويجب على الاقتصادات الكبرى، باعتبارها مالكة أسهم تلك المصارف، أن تحوّل ذلك إلى حقيقة.

> **ليس للمجتمع الدولي الاستعداد ولا الإرادة لمواجهة تحديات عصرنا الكبرى**

ثالثا، معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث.

لقد حان الوقت لتجاوز المناقشات المطولة التي لا نهاية لها. لأن البلدان الضعيفة تحتاج إلى إجراءات هادفة.

وكما أن الخسائر والأضرار هي حقيقة واقعة تضر بالناس والاقتصادات الآن، فإنه يجب معالجتها الآن، بدءا من الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف.

فتلك مسألة أساسية مرتبطة بإحقاق العدالة المناخية والتضامن الدولي وإشاعة الثقة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل لكل شخص ولكل مجتمع محلي ولكل دولة سبل الوصول إلى نظم فعالة للإنذار المبكر في غضون السنوات الخمس المقبلة.

ويجب علينا أن نتصدى لأزمة التنوع البيولوجي من خلال ضمان النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

ويجب على العالم أن يتفق على إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ يحدد أهدافا طموحة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، ويوفر التمويل بالقدر الكافي، ويلغي الإعانات الضارة التي تدمر النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها جميعا.

وأحثكم أيضا على تكثيف الجهود من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. إذ يجب علينا حماية المحيطات الآن من أجل المستقبل.

أصحاب السعادة،

تأتي أزمة المناخ لتنضاف إلى ظواهر جوية قاسية أخرى.

وهي تتمثل في أزمة تكلفة المعيشة العالمية الجارية أطوارها التي لم يعرف الجيل الراهن مثيلا لها، والتي تسهم الحرب في أوكرانيا في تأجيجها.

إذ يواجه نحو ٩٤ بلدا، يوجد العديد منها في أفريقيا، أو ما يمثل ١,٦ بليون نسمة، عاصفة بمعنى الكلمة تتمثل في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة، والارتفاع الصاروخي لأسعار الأغذية والطاقة، وأعباء الديون القاصمة، والتضخم المتنامي، والافتقار إلى سبل الحصول على التمويل.

وتستمد هذه الأزمات المتتالية زخمها من بعضها البعض، فتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وإثارة مشاق طاحنة، وتأخير الانتقال في مجال الطاقة، والتهديد بانهيار مالي عالمي.

لذا فلا مفر من اندلاع الاضطرابات الاجتماعية التي سرعان ما سيليها نشوب النزاعات.

لكن هذا المآل ليس قدرا محتوما.

فأن يتخلص العالم من الفقر المدقع أو العوز أو الجوع ليس حلما مستحيلا. بل إنه تطلع في المتناول.

إنه العالم المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ وفي أهداف التنمية المستدامة.

لكنه ليس العالم الذي يبدو أننا اخترنا أن يكون عالمنا.

> **في العراق، تهدد التوترات المستمرة بزعزعة الاستقرار**

وبسبب القرارات التي اتخذناها، تعترض سبيل التنمية المستدامة المخاطر في كل مكان.

وترسل أهداف التنمية المستدامة نداء استغاثة.

وحتى أهم الأهداف الأساسية المتعلقة بالفقر والجوع والتعليم تسير في اتجاه معاكس.

فأعداد الفقراء ومن يعانون من الجوع والمحرومين من الرعاية الصحية والتعليم في تزايد.

وتشهد المساواة بين الجنسين تراجعا وتزداد نوعية حياة النساء سوءا من جراء عوامل تتراوح بين الفقر والخيارات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية وأمنهن الشخصي.

أصحاب السعادة،

تتوالى الضربات الموجعة على البلدان النامية من كل الجهات.

لذا يتعين علينا تنسيق عملنا.

إنني أدعو اليوم إلى الإعلان عن خطة لتحفيز أهداف

التنمية المستدامة - بقيادة مجموعة العشرين - بغية تعزيز التنمية المستدامة بشكل مكثف في البلدان النامية.

والمحفل المناسب لبدء العمل في هذا الاتجاه هو مؤتمر قمة مجموعة العشرين المرتقب عقده في بالي.

وتتألف خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة هذه من أربعة عناصر:

أولا،

يجب على مصارف التنمية المتعددة الأطراف - البنك الدولي ونظراؤه الإقليميون - أن تزيد من حجم التمويل الميسر المتاح للبلدان النامية والمرتبط بالاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.

والمصارف هي نفسها في حاجة على الفور إلى المزيد من التمويل.

ثم يتعين عليها التخفيف من شروط الاقتراض التي تفرضها وزيادة إقبالها على المجازفة، حتى يتسنى لجميع البلدان المحتاجة أن تستفيد من التمويل.

ذلك أن البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه عقبات كثيرة جدا في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتستثمر في مواطنيها وفي مستقبلهم.

ثانيا، تخفيف عبء الديون.

ينبغي توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتعزيزها.

ونحن في حاجة أيضا إلى آلية فعالة لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية - بما فيها البلدان المتوسطة الدخل - التي تعاني من المديونية الحرجة.

وينبغي للدائنين النظر في اعتماد آليات لخفض الديون مثل مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

حيث كان من شأن آليات من هذا القبيل إنقاذ الأرواح وحفظ سبل العيش في باكستان الغارقة ليس فقط في مياه الفيضانات، بل أيضا في بحر من الديون.

وينبغي أن تتجاوز معايير الإقراض اعتبارات الناتج المحلي الإجمالي وأن تشمل جميع أبعاد الضعف التي تؤثر على البلدان النامية.

ثالثا، التوسع في توفير السيولة.

أحث صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية الكبرى على توسيع التسهيلات التي توفرها للحصول على السيولة وخطوط العملات فورا وبقدر كبير.

وتؤدي حقوق السحب الخاصة دورا هاما في تمكين البلدان النامية من الاستثمار في الإنعاش وفي أهداف التنمية المستدامة.

> **"النظام المالي العالمي الراهن وضعته البلدان الغنية خدمة لمصالحها"**

لكن توزيعها تم وفقا للحصص القائمة، مما يعود بالفائدة على أقل البلدان حاجة إليها. ونحن ننتظر منذ ١٩ شهرا إجراء عملية إعادة توجيه الأموال؛ إلا أن المبالغ التي يجري الحديث عنها مبالغ محدودة.

لذا يجب أن تعالج عملية التخصيص الجديدة لحقوق السحب الخاصة بطريقة مختلفة بناء على أسس العدالة والتضامن مع البلدان النامية.

رابعا،

أدعو الحكومات إلى تمكين الصناديق المتخصصة، مثل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع والصندوق العالمي والصندوق الأخضر للمناخ.

وينبغي لاقتصادات مجموعة العشرين أن تمنح الضمانات لتوسيع هذه الصناديق باعتبار ذلك تمويلا إضافيا لأهداف التنمية المستدامة.

أصحاب السعادة،

دعوني أعلن بوضوح بأن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أقترحها، وإن كانت ضرورية، فهي ليست سوى إجراء مؤقت.

فالنظام المالي العالمي الراهن وضعته البلدان الغنية خدمة لمصالحها منذ عقود خَلَتْ. وهو يتسبب في توسيع وترسيخ أوجه عدم المساواة، لذا يلزم إخضاعه لإصلاح هيكلي معمق.

ويقترح تقريري عن خطتنا المشتركة عقد اتفاق عالمي جديد لإعادة توازن السلطة والموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

فالبلدان الأفريقية، على وجه الخصوص، ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد ما في المؤسسات العالمية.

وآمل أن تغتنم الدول الأعضاء الفرصة لتجسيد هذه الأفكار في حلول عملية، بما في ذلك خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام ٢٠٢٤.

أصحاب السعادة،

إن الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين بلدان الشمال والجنوب، وبين البلدان المتمتعة بالامتيازات وبقية البلدان أصبحت تكتسي خطورة أكبر يوما بعد يوم.

وهذه الفوارق هي السبب الأساسي للتوترات الجيوسياسية ولانعدام الثقة الذي يسمم كل مجالات التعاون العالمي، بدءا باللقاحات ومرورا بالجزاءات ووصولا إلى التجارة.

ولكن بفضل العمل ككيان واحد، بإمكاننا أن نقوي براعم الأمل الهشة.

ذلك الأمل الذي يشيعه النشطاء في مجالي المناخ والسلام في جميع أنحاء العالم، بدعوتهم إلى التغيير وبمطالبة قادتهم بأداء أفضل.

والأمل الذي يحييه الشباب، بعملهم كل يوم من أجل مستقبل أفضل أكثر سلاما.

والأمل الذي يُلمس في النساء والفتيات، بإبدائهن روح القيادة ونضالهن من أجل أولئك الذين ما زالوا محرومين من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم.

والأمل الذي يعبر عنه المجتمع المدني بشتى ألوانه، بسعيه إلى بناء مجتمعات وبلدان أكثر عدلا ومساواة.

والأمل الذي تمثله الأوساط العلمية والأكاديمية، بسباقها في سبيل الانتصار على الأمراض الفتاكة وإنهاء جائحة كوفيد-١٩.

> **منصات التواصل الاجتماعي، تتسبب في إلحاق أضرار لا توصف بالمجتمعات**

والأمل الذي يبعثه أبطال العمل الإنساني، بمسارعتهم إلى إيصال المساعدات المنقذة للأرواح في جميع أنحاء العالم.

إن الأمم المتحدة تقف إلى جانب هؤلاء جميعا.

ونحن ندرك أن المثل النبيلة يجب تجسيدها بشكل ملموس في حياة الناس.

فلنعمل إذن على وضع حلول مشتركة للمشاكل المشتركة - انطلاقا من مبادئ الإرادة الحسنة والثقة والحقوق المشتركة بين بني البشر.

ولنعمل ككيان واحد، في تحالف عالمي، أمماً متحدة.

شكرا لكم.

فاطمة الأحبابي:

مقاومة خطابات الكراهية

مركز تريندز للبحوث والاستشارات

يُدرك العالم في أوج صراعاته ضرورة مقاومة خطابات الكراهيَّة بكلّ تمثلاتها وتصانيفها ومرجعياتها المستندة إليها والمنطلقة منها؛ إذ إن ما يوقد فتيل أي صراع بشري في أصل مُبتدئِه هو خطاب. ذلك أن الاتصال بمن هو آخَر يتطلب شَفرة اتصال وأداة هي اللُّغة.

فاللغة المنطوقة والمكتوبة وأية علامات تُحيل لمعنًى يُراد قوله هي أساس التعبير عن الذات المتكلمة ووصولها إلى الآخر. وذلك حسبما يورد اللِّساني وعالم اللُّغة ابن جني في تحديده الجانب الوظيفي للُّغة الإنسانية في قوله: "أصواتٌ يُعبِّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم".

وعليه فقد استُغلّ النظام اللُّغوي في سياقات عِدَّة، ووُظِّف بطرقٍ غير متأنسنة بقيم الإنسان الفضلى؛ منها خطابات الكراهيَّة. التي هي أحد أفانين الخطابات التي عرفتها جماعة المتكلمين حسب ضرورات منافعها، وتكتنز هذه الخطابات مضامينَ تُمثِّل شُرور النَّفس البشرية؛ مثل: التمييز العنصري وفق إثنيات عرقية أو دينية أو انحيازات جندرية، وتهييج السلوك العدواني لإيذاء الآخر اللامُنتمي، وتبرير دمويَّة الإنسان وعنفه التاريخي بمزاعم عِدَّة، إضافة إلى إقصاء الآخر -الأقليات والمختلفين- بدعوى تحقيره وتهميشه، والإسفاف بكرامة الإنسان وحريته وضرورة اختلاف تجليات وجوده في تعدديَّةٍ هي فطرة وجوده.

وللحديث عن الكيفية التي يكتسب بها خطاب الكراهية شيوعه أو يدعو إلى تبنِّيه؛ يورد الفيلسوف ميشيل فوكو في كتابه نظام الخطاب قوله إن المذاهب -أي مذهب- تميل إلى الانتشار عبر الاستعمال المشترك لنفس المجموعة الواحدة من الخطابات التي يعرف عددٌ من الأفراد انتماءهم المتبادل عبرها، والشرط الوحيد المطلوب، في الظاهر، هو الاعتراف بنفس الحقائق وقبول قاعدة معينة.

وهو يقصد أن الاتفاق على مشتركات معنوية محددة

تجعل الأفراد يتبنّون الخطاب؛ ما يعني شيوعه. ويتضح هذا في المذاهب العقديَّة على سبيل المثال، إذ إن صُور التعصُّب العقديَّة ليست مرتكزة على آليات مذهبيَّة لأنها أساسًا تنتمي لها، حسب تعبيره، وإنما هي مرتكزة على منطوقات -خطابات- وذوات متكلمة، تصلح دومًا للاستعمال بوصفها علامةً أو تجلِّيًا أو أداة انتماء مسبق: انتماء لطبقة، أو لمكانة اجتماعية، أو لعرق، أو قومية أو مصلحة. إذًا فالمذهب -أيًّا كانت ماهيَّته- يستعمل بعض أشكال التعبير؛ لربط الأفراد فيما بينهم، ولتمييزهم عن كل الآخرين.

بمعنى أن التداول والشيوع المتحقَّق لأي خطاب كراهيَّة مقترن بمدى المشتركات التي يتبنّاها الأتباع -أتباع أي خطاب-، ويمكن الاستدلال على هذا في التآويل الدينيَّة المغلوطة ذات الطابع الكراهيّ. وأنا أضرب مثال التآويل في خطابات الأديان؛ لأنها تتسمّ بعدد أتباع كبير مقارنة بسائر الخطابات. والتاريخ -المؤرخ منه فقط والذي وصل إلينا- يكشف الكراهيَّة التي تسببت فيها تلك التآويل المغلوطة للخطابات الدينيَّة، فكيف بكل ما لم نصل إليه ولم توثِّقه طُروس المؤرخين، بل ولا تزال تتسبب فيها حتى هذه اللحظة؟!

ولتفصيل المثال، فإن بعض التفاسير الدينية تورد أفكارًا ومضامين وتعبيرات تدعو إلى ازدراء فئة أو جنس معيّن أو حتى معاداة الآخر غير المعتَنِق أو المختلف، ويتَّخذ الأتباع تلك التفاسير بوصفها حقائق، وذلك ببساطة لأنهم ينتمون إلى نسق الخطاب، إلاَّ أن الإنسان في هذا الجزء من آنِ الزمن قد بلغ مبلغًا من الوعي يُمكِّنه من إعادة النظر في جميع التفاسير والتآويل ذات الطابع الكراهيّ أو الإقصائي، وهذا كما أرى أحد مظاهر مقاومة تلك الخطابات.

لكن ينبغي توضيح حقيقة أن عملية إعادة النظر في التآويل الدينية المغلوطة أو الداعية إلى الكراهيَّة ومعاداة الآخر هي عملية عويصة؛ لأنها تجد مقاومة من أتباع الخطاب. وأعوِّل في وجهتي على السُلطة بما لها من نفوذ وسيادة في تمكين هذه العملية والإسهام في خلق سلميَّة في جميع الخطابات الدينية وغيرها من الخطابات التي تدخل السياق التداولي.

وقد عَرفتْ البشرية من عُمْر آدمها الأول عنف الإنسان، وبشاعة تطرّفه حدّ النفور، إذ اقتيدت الجماعات للحروب بمحض خطاب كان يقتدر على خلخلة الأنظمة السياسية والمجتمعات الإنسانيَّة وتدمير الأمان والسلم فيها، ويكفي من لوثات خطابات الكراهيَّة أنها تجرُّ إلى هدر قداسة روح الإنسان في كل الأرَضِين؛ وهذه وحدها علّة أولى وكافية للالتفات إلى ضرورة مقاومتها؛ خصوصًا في هذا التحديد الزمني الذي نلحظ فيه الإنسان ينحو نحو البهائميَّة والوحشيَّة في العيش والوجود، والاستماتة في تصدير المعتقدات وتعميم الأحاديَّة في تصوّرات الإنسان عمَّا هي الحياة وكيف يعبرها؛ ما يمحق أي فرص للاختلاف ويُلغي أي اعتبارات للتعدديَّة التي هي سَمْت أيِّ واقع وأيِّ نسق.

> **يدرك العالم في أوج صراعاته ضرورة مقاومة خطابات الكراهية بكل تمثلاتها**

وتصيرُ ضرورة مقاومة خطابات الكراهيَّة واجبًا بدهيًّا يلزم الإنسانية بأسرها، وقد بدأت هذه الجهود تظهر وتحظى بصداها في التشكيلات الدَّوليَّة والاتفاقيات التي تُصدَّق فيما بينها؛ من مثل: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من صكوك حرية حقوق الإنسان وتعظيم إرادته وتقديس روحه في وجوده.

والتي تتضمن بنودها التعابير الآتية:

– تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

-تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله.

– تتعهد كل دولة طرف بأن تشجع، عند الاقتضاء، المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الأجناس والوسائل الأخرى الكفيلة بإزالة الحواجز بين الأجناس، وبأن تثبط كل ما من شأنه تقوية الانقسام العنصري.

لكن ينبغي القول إن خطابات الكراهيَّة لن تزول بمجرد التصديق الدَّولي على إجراميّتها مادام الدور الذي تعتقد الدول، بوصفها تنظيمات سيادية ذات نفوذ، أنه دورها وهو الاقتصار على مجرد التصديق بوصفه مشاركة دبلوماسية نفعيَّة، بل عليها أن تمارس دورها الحقيقي من منطلق مسؤولية مكانتها وأن تنظِّم في إطارها الداخلي تشريعات ضابطة، وأن يكون خطابها الإعلامي والتربوي والثقافي هو نفسه سلميًّا لا تشوبه لوثات الكراهيَّة والانحيازات غير العقلانية؛ إذ من العقلانية أن أقول إنه لا ثقافة مثاليَّة لا تتخللها انتكاسات التفوُّق وحَوْز الصواب ومحاولات إقصاء الآخر المختلف وشيطنته؛ لأن هذه كانت بدائيّتنا الأولى في إنساننا الأول.

كما أود الإشارة إلى المحاولات المعاصرة لبعض المفكّرين العرب في إعادة النظر في تأويل الخطاب الديني الإسلامي وفق المقاربات الإنسانيَّة وأنا إذ أذكر محاولات مقاومة خطابات الكراهيَّة لدى أتباع النسق الديني الإسلامي فأورد هذا من منطلق حدود اطّلاعي، لا بدوافع تهميش محاولات الآخرين وجهودهم في أنساق الخطابات الدينية أو الثقافية الأخرى أو ما عداها.

إذ عرف العصر الحديث وعيًا بضرورة إعادة النظر في الموروثات الخطابية الدينية، خصوصًا بعد الفوضى السياسيَّة التي سِيقت باسم الدين وتعاليمه؛ المتمثلة في الإسلام السياسي والتنظيمات الإرهابية والمتطرّفة.

وبرغم تعثّر بعضها ونجاح بعضها الآخر دون اعتراف بنجاحها؛ إذ لم تجد الصدى الكافي والسياق التداولي المناسب لقيمتها، بل وجوبهت بمقاومة أبداها أفراد يجدون انتماءهم المتبادل في الخطاب الديني الإسلامي، فإنه يُمكن اعتبارها وجهًا قديرًا من أوجه مقاومة خطابات الكراهيَّة.

> **مقاومة خطابات الكراهية واجب بدهي يلزم الإنسانية بأسرها**

كما أضيف ضرورة الالتفاف إلى خطابات الكراهيَّة الثقافيَّة والاجتماعيَّة التي بدأت تبرز بوتيرة كبيرة مع واقع الانفتاح الذي يُمارس في الفضاء العام للحياة الواقعيَّة وفي الفضاء الرقمي؛ إذ ينبغي الحدّ من تفشّي مظانّ المتزمّتين من مروِّجي خطاب الكراهيَّة بأحقيَّتهم في ممارسة خطابات إقصائيَّة ومعادية للتعدديَّة والاختلاف وقِيَم التعايش مع الآخر، سواء كان هذا الآخر من خارج الثقافة والمجتمع أو من داخلها.

ومن الضروري كذلك ألاَّ تُهمَّش الخطابات المماثلة، وألاَّ يُهمَّش تأثيرها السلبي في إرباك الأمن العام والخاص؛ لأنها تتضمن سياقات تحريضيَّة، وأن يُنتبه إلى تبريراتها ونوازعها القائمة على أفكار لا يُعبَّر عنها أو يُذاد عنها بطرق متطرفة من مثل المحافظة على الهُويَّة.

*رئيسة وحدة التحرير والتدقيق اللُّغوي

www.marsaddaily.com

الفساد والكسل ...

الفساد والكسل ناخرا تنمية الحزب والإدارة ،المصطلحان ليسا متناغمين لحنا ونطقا فحسب، إنما هما مكملان للبعض ويتعاونان في الشر بأي عملية إصلاحية.لقد أشار الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاءات التي عقدها يوم الـ (٧-٩-٢٠٢٢) حول الوضع السياسي والإداري في كوردستان والعراق، إلى "مواجهة الفساد والكسل بشتى السبل".

كما أن السيد بافل طالباني تحدث خلال اجتماع المجلس القيادي يوم الـ (٢٠٢٢/٨/٢٨) عن تفاصيل تلك القضية، في خضم توضيحاته عن سياسات الاتحاد الوطني وكتلة الاتحاد في حكومة الإقليم التي تعمل على إنجاح الإصلاح في قطاعات الحزب والإدارة وإدارة الحكم بالإضافة إلى قطاع البيشمركه.

إن حملة مساءلة الفاسدين ومعاقبة الذين يستغلون رتبهم ومكانتهم وعنوانهم الحزبي والحكومي للكسب الشخصي والاستيلاء على الأملاك العامة، حملة حزبية وحكومية في ذات الوقت. فالاتحاد الوطني ومن منطلق مسؤولياته وكما جاء في قرار الرئيس بافل الصادر يوم الـ (٢٠٢٢/٨/١٥)، سوف يميط اللثام الحزبي عن أي منتم إليه لو كان ضالعا في الفساد.

وفيما تخص المسؤولية الحكومية، فالاتحاد الوطني وكذلك شركاءه لاسيما في مناطق نفوذه سابقا، مصرون على التعجيل في خطوات الإصلاح.

إن تنشيط مؤسسات الحكومة جزء من الحل والإصلاح، وهذا الملف لاشك في أيد حكومية أمينة. في أيدي نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان السيد قوباد طالباني الذي سخر له الكثير من الجهد والزمن، وجزء من هذه الجهود متبلور في اجتماعاته مع مؤسسات الحكومة في السليمانية وإعادة العمل في مشاريع الاستثمار (أكثر من ٥٠ مشروع ومشروعان سياحيان) والمسائلة عن كسل وتباطؤ سير عمل تلك المشاريع، بينما تمثل متابعة ومراقبة تنفيذها الغالب الأعم منه.

نائب رئيس الحكومة بدوره وجه انتقادات حادة للفساد والكسل من نفس المنظور الاستراتيجي، فالاثنان توأمان في إلحاق الضرر بالإصلاح الإداري وإدارة الحكم وتقديم الخدمات. لاشك أن الفساد خطير فيما يخص هدر وسرقة وتبديد الثروات العامة بشكل علني، ولكن الكسل لايقل خطورة عن الأول، بل أن الكسل الإداري والتباطئ الناجم عن الروتين والبيروقراطية أكثر خطورة في الكثير من الأحيان، لتمكنه من التخفي والاختباء في الرداء القانوني وإدعاء الحرص على حماية الأموال والثروات العامة والالتزام بالتعليمات والقرارات، وعليه من الممكن أن يقع الفساد والفسدة في محطة ما وتحين فرص مسائلتهم ومن ثم معاقبتهم، غير أن الكسل طاقة وقوة التخلف الإداري وتباطؤ العمل في المؤسسات، والأخير جزء من هدر المال العام وتعطيل العمل والجهد والقدرات البشرية من دون أن ينالهم المسائلة ويواجهوا الانتقادات واللوم.

تحديد نقاط وفقرات الفساد والكسل محطة مهمة من محطات الإصلاح، والاتحاد الوطني ينفذ إصلاحاته الحزبية والإدارية ويطبقها من منظور صائب ورؤية صافية، أما ما يتعلق بإصلاح وتنمية وتجديد قوات بيشمركه كوردستان فهو أمر يحتاج بالفعل إلى لفتة خاصة.